دراســــات في

تاريخ العالم العربي

الحديث والمعاصر

دكتور

محمد محمود السروجي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار الثقافة العلمية

دراســــات في

تاريخ العالم العربي

الحديث والمعاصر

دكتور

محمد محمود السروجي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار الثقافة العلمية

المحتويات

مقدمة

يمتد العالم العربي من العراق والخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى بحر العرب جنوبا، في أرض متصلة لم يقطعها إلا غرس إسرائيل داخل الكيان العربي، لتفصل مشرقه عن مغربه. وإذا مثلنا الوطن العربي بطائر نجد أن جسده في مصر، وجناحه الأيمن يضم المشرق العربي وجناحه الأيسر يضم المغرب العربي.

فالوطن العربي بذلك يمتد على مساحة شاسعة من الأرض تعادل مساحة أوربا تقريبا. ويعتبر من هذه الناحية الثاني من حيث المساحة بعد الاتحاد السوفيتي السابق. وتتنوع التضاريس فيه. فهناك الأراضي الخصبة، والصحاري والبحيرات والمرتفعات والمراعي. وهذا التنوع في التضاريس والمناخ يستتبعه بطبيعة الحال تنوع في الإنتاج. هذا التنوع من شأنه أن ينشط التجارة البينية بين أقطاره. وبالرغم من ذلك فإن حجم هذه التجارة يقدر بنحو ٨% وهي نسبة متدنية دون شك بينما بلغت هذه النسبة مع الدول الأجنبية ما يزيد عن ٩٠%. وهذه نقطة ضعف في الاقتصاد العربي.

وقد أطلقت الدول الأوربية على دول المشرق العربي بمنطقة الشرق الأدنى أو القريب، أي القريب من القارة الأوربية، ويضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والجزيرة العربية ومصر والسودان. ولكن هذه التسمية الجغرافية غلبت عليها الآن اسم منطقة الشرق الأوسط، وهذه التسمية جاءت منذ الحرب العالمية الثانية حيث كانت قيادة الحلفاء العسكرية موجودة بها، وكانت تسمى قيادة الشرق الأوسط.

أما ما بعد عن تلك المنطقة جغرافيا بالنسبة لأوربا تسمى بالشرق الأوسط ويشمل الهند وباكستان وبنجلاديش. وما يليها في البعد فسمي بالشرق الأقصى، ويضم إندونيسيا والصين واليابان والهند الصينية.

ويمتاز الوطن العربي بسمات أساسية نجملها فيما يلي:

أولا: وجود منطقة خصبة تمتد من العراق، وتتجه غربا لتضم الأراضي الخصبة في سوريا، ثم تمتد جنوبا لتشمل الأراضي الخصبة في فلسطين، تتوسطها بادية الشام أطلق عليها اسم الهلال الخصيب. وقد حاولت بريطانيا أن تكون من هذه المنطقة دولة سياسية خاضعة لسيطرتها ولكنها لم تفلح في ذلك لمعارضة فرنسا.

ثانيا: وحدة التاريخ، فقد خضعت الأقطار العربية في العصور القديمة لليونانيين والرومان. ثم خضعت للفتح العربي، إلى أن جاء العثمانيون في مستهل القرن السادس عشر. حيث اخضعوا تلك الأقطار لحكمهم فيما عدا مراكش (المغرب) وعندما ضعفت الدولة العثمانية، طمعت الدول الأوربية في تقسيم ممتلكاتها فيما بينها، فنشأت المسألة الشرقية. وعندما نجحت تلك الدول في تصفية ممتلكات تلك الدولة بعد الحرب العالمية الأولى لصالح بريطانيا وفرنسا، بدأت حركة المقاومة العربية للاستعمار الأوروبي في كل الأقطار العربية، حيث تمكنت بعد صراع مرير الحصول على استقلالها فهذه الوحدة التاريخية قد قربت بينها وبين بعضها.

ثالثا: تمتعت الأقطار العربية في ظل الحكم العثماني بوحدة لا تعرفها الآن، بل تهفوا إليها نفوسنا كأمل بعيد المنال. فكان في استطاعة أي فرد عربي أن يتنقل بين أنحاء تلك الأقطار، والإقامة في أي مكان يطيب له العيش فيه دونما أية عقبات. ولكن عندما خضعت تلك الأقطار للاستعمار الأوربي قام بتفتيتها إلى أجزاء سياسية صغيرة، تفصلها حدود جامدة، تحول دون قيام أية وحدة سياسية فيما بينها لتظل ضعيفة. في عالم لا يعرف الآن سوى التكتلات السياسية الكبيرة.

رابعا: من الممكن – بل من المطلوب بإلحاح – قيام سوق عربية مشتركة، تتكامل فيها الموارد العربية. فهناك على سبيل المثال دول عربية تفيض بالسكان الزائدين عن الحاجة، والذين لا عمل لهم، تقابلها أقطار اخرى قليلة السكان وكثيرة الموارد "ففي هذه الحال يمكن استخدام فائض العمالة لصالح الجميع. كما أن التكامل الاقتصادي فيما بينها لن يكون تكاملا تنافسيا، فهناك صناعات لدى بعضها يمكن أن تكمل الصناعات الموجودة لدى الأقطار الأخرى. وبالرغم من أن السودان والعراق يضم مئات الآلاف بل الملايين – من الأفدنة الصالحة للزراعة، والتي يمكن أن تنتج ما يكفي سكان الأقطار العربية من المواد الغذائية ويزيد في الوقت نفسه الذي نجد فيه تلك الأقطار تستورد من الخارج بمليارات الدولارات ما يسد حاجتها من تلك المواد. وقد نجحت أوربا في إقامة السوق الأوربية المشتركة، وتحولت بعد ذلك إلى الاتحاد الأوربي، علما بأننا فكرنا في إقامة السوق العربية قبل تلك الدول الأوربية.

خامسا: أن الدين الإسلامي هو دين الغالبية العظمى لسكان الأقطار العربية المختلفة، بالإضافة إلى المسيحيين واليهود. ولكن التسامح الديني الذي نعمت به تلك الأقطار جعلها تمارس شعائرها الدينية بكل يسر وسهولة، لا سيما وان البلاد العربية في المشرق كانت مهد الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام.

سادسا: وحدة الثقافة العربية الإسلامية في جميع أجزاء الوطن العربي، والجميع يتحدثون العربية حتى الأكراد في سوريا والعراق والبربر في شمال أفريقيا، فهم غرب حضارة ولغة ودينا. وفي حقيقة الأمر فإن موجود ثقافة عربية مشتركة تدعونا إلى النهوض بتلك الثقافة، معتمدين على الأصالة مع الوضع في الاعتبار المعاصرة والتطور.

الفصل الأول

أثر ظهور الأتراك العثمانيين في منطقة الشرق الأدنى

منذ أوائل القرن الحادي عشر، أخذت القبائل التركية تتسلل من مواطنها الأصلية بأواسط آسيا متجهة نحو الغرب عن طريق العراق ومقاطعتي جورجيا وأرمينيا. واستقرت تلك القبائل في شبه جزيرة الأناضول على حساب ممتلكات الدولة البيزنطية. ولم يكن الأتراك العثمانيون أول من قدموا إلى تلك الديار، بل سبقهم إليها الأتراك السلاجقة وتمكنوا من إقامة دويلات صغيرة عمرت فترة من الزمن ولكنها لم تستطع – نظرا لتشتتها – أن تقضي على الدولة البيزنطية.

ويقال بأن تلك القبائل التركية قد اندفعت إلى هذه المنطقة تحت ضغط المغول بقيادة جنكيزخان، واستطاعت قبيلة تركية تحت قيادة زعيمها أرطغول من أن تستقر في أوائل القرن الثالث عشر بالقرب من مدينة (اسكى شهر) وأن تتخذ من هذه البقعة الصغيرة من الأرض منطقة ارتكاز لها للتوسع فيما حولها شرقا وغربا.

وتمكن عثمان (١٢٨٨ – ١٣٢٦) زعيمها أن يعتنق الإسلام وأن يكون الشعب العثماني الإسلامي الذي نسب إليه. وقد اتجه العثمانيون نحو التقدم غربا على حساب الدولة البيزنطية المسيحية، لما في ذلك من إشباع رغبة الجهاد عند هؤلاء المسلمين الحديثي عهد بالإسلام.

فالملحوظ في تكوين الإمبراطورية العثمانية أنها توسعت أولا نحو الغرب بينما كان تقدمها نحو الشرق مشوبا بالبطء واستطاع سلاطينها الذين تولوا الحكم بعد عثمان مثل أورخان (١٣٢٦ – ١٣٦٠) ومراد الأول (١٣٦٠ – ١٣٨٩) وبايزيد الأول (١٣٨٩ – ١٤٠٢) من أن يحرزوا انتصارات باهرة على القوات البيزنطية والأوروبية. بل أن بايزيد هذا قد

استطاع قهر قوات التحالف الأوروبي الصليبي بقيادة سجسموند في موقعة نيقوبوليس (١٣٩٦) الشهيرة، ولم يحل بينه وبين القضاء على الدولة البيزنطية سوى إغارة التتار تحت قيادة تيمورلنك على ممتلكاته.

وفي عهد السلطان محمد الثاني الملقب بالفاتح بلغت الدولة العثمانية أوج اتساعها نحو الغرب، ولم يبق إلى القضاء على القسطنطينية تلك المدينة المنيعة التي ظلت تحمل اسم الدولة البيزنطية مع فقدها كل مقومات الدولة واقتصار سلطتها على المدينة وما يحيط بها من أراض قليلة. واستطاع محمد الفاتح بعد محاصرته لها حصارا طويلا من إسقاطها في مايو عام ١٤٥٣. وبسقوط تلك المدينة تزول الإمبراطورية البيزنطية العتيدة التي عمرت قرونا عديدة، والتي بسطت سلطانها وحكمها على الشرق الأدنى ردحا طويلا من الزمن. ويحمل سقوطها معنى آخر له خطورة بالنسبة للعالم الأوروبي، فمعناه زوال دولة مسيحية كبرى، وقيام دولة إسلامية قوية على أنقاضها مما يهدد أمن وسلام الدول الأوروبية، ومما يؤدي أيضا إلى الإخلال بتوازن القوى في تلك المنطقة والتي تفوق النفوذ الإسلامي فيها.

ويعزى هذا التقدم السريع في تكوين تلك الإمبراطورية العثمانية إلى عوامل متعددة بعضها مستمد من طبيعة الأتراك أنفسهم، والبعض الآخر مستمد من الظروف السياسية التي أحاطت بظهورهم في تلك الفترة من الزمان.

فإذا نظرنا إلى العثمانيين أنفسهم نجد أن هؤلاء كانوا يتكونون من عناصر نشيطة قريبة العهد بالبداوة، فاجتمع فيها الخشونة وغلظة الطبع والطاعة العمياء للرئيس، وحداثة العهد بالإسلام وتفانيهم في الجهاد لرفع شأن الدين الجديد وبسط سيطرته على أكبر مساحة من الأرض.

هذا فضلا عن نزعتهم الحربية وتعطشهم للحرب والقتال وجودهم إلى جوار دولة مدمرة على وشك الزوال. إلى جانب روح التعصب التي

سادت العصر، فالعصر كان عصر الحروب الصليبية وكانت فكرة الحــروب الدينية مازالت مسيطرة على الأذهان.

ومن العوامل التي ساعدت على تكوين تلك الإمبراطورية الواســـعة هو نظام الحكم الذي طبقة العثمانيون في إدارتهم لها. هذا النظام الذي اتصف بالثنائية، أي أنه كان يتكون من هيئتين:

الهيئة الأولى: وهي الهيئة الحاكمة أو السلطة التنفيذية وعلى رأســها السلطان العثماني ويعاونه رجال البلاط والإدارة والجيش. ويتمتع الســلطان بحكم مطلق، فكلمته قانون، وسلطاته لا تعرف حدودا، ولا يحـــد منــها إلا الشريعة الإسلامية، التي كان يحرص كل الحرص على عدم مخالفتها. ولهذا نشأ منصب المفتي الذي كان يستشيره السلطان في كل ما ينوي إصداره مــن تشريعات حتى يطمئن إلى عدم مجافاتها لقواعد الدين الإسلامي.

ويعاون السلطان في إدارة شئون الإمبراطورية الصدر الأعظم وهــو بمثابة رئيس الوزراء في العصر الحالي، وإلى جانبه وزراء آخرون.

أما من ناحية النظام الإداري للإمبراطورية، فقد قسمت إلى ولايــات متعددة على رأس كل منها وال يعينه السلطان. وجميع رجال السلطة التنفيذية باستثناء السلطان من أصل مسيحي استجلبوا في سن مبكرة وادخلـــوا فــي الإسلام ودربوا تدريبا خاصا في قصر السلطان ليكون منهم الحكام والوزراء وقادة الجند، والجند. وقد لجأ السلاطين إلى هذه الطريقة لأســباب متعــددة: منها رغبة السلطان في الاعتماد على عناصر غير مسلمة الأصل حتى يشعر بسطوته عليها، وحتى لا يضطر إلى الاعتماد على الأتراك الأحرار الذيــن يعتبرون أنفسهم مساوين للسلطان العثماني بحسب الشريعة الإسلامية.

وبعضها يرجع إلى رغبة السلطان العثماني في الاحتفاظ بالدم التركي الحر وسط الحروب المستمرة التي خاضتها الدولة العثمانية، أما في ســـبيل

التوسع والفتح أو الدفاع عن نفسها. هذا فضلا عن رغبته في إمداد الدولة بدماء جديدة مسلمة.

أما الهيئة الثانية: فهي الهيئة الإسلامية التي تتكون من الأتراك الأحرار خارج الهيئة الحاكمة والذين تلقوا ثقافة دينية خاصة، وتتكون من رجال الإفتاء والقضاء وأئمة المساجد والخطباء والدراويش وطائفة الأشراف التي تنتسب إلى النبي، ولهذه الهيئة ميزانية خاصة. وعلى رأس هذه الهيئة مفتي القسطنطينية وهو شيخ الإسلام ويتمتع بمركز ممتاز في الدولة. وكان على السلطان أن يستشيره في كل ما يتعلق بإصدار المراسيم الجديدة، وكثيرا ما كان يأخذ بآرائه. وللمفتي بحكم مركزه الصلاحيات التي تخوله إعلان مخالفة السلطان للشريعة الإسلامية وخلعه إذا اقتضى الأمر.

تلك هي الأسباب التي تتعلق بالعثمانيين أنفسهم، أما الأسباب التي تصل بالظروف التي أحاطت بظهورهم فيمكن إجمالها في أن هؤلاء الأتراك قد أخذوا في الظهور وقت أن كانت فيه الدولة البيزنطية قد وصلت إلى الحد الأدنى من الضعف والانحلال من الناحيتين الاقتصادية والحربية.

فمن الناحية الاقتصادية نجد أن البنادقة والجنويين قد سيطروا عليها سيطرة تامة لمصلحتهم الخاصة. هذا بالإضافة إلى أن الدولة البيزنطية قد عمرت زهاء عشرة قرون توالت عليها من المحن والنكبات ما عجزت عن تحمله، خصوصا وأن الملكية البيزنطية كانت ملكية استبدادية تركز في يديها كل السلطة من زمنية وروحية.

كما لعب القصر الإمبراطوري دورا هاما في تاريخ تلك الدولة وفي حبك المؤامرات التي اشترك فيها نساء القصر. ومن أشهرهن الإمبراطورة تيودورا والإمبراطورة ايرين.

وإذا تناولنا الناحية الحربية نجد أن الجيش البيزنطي كـان فـي أول أمره جيشا قويا تعتمد عليه الملكية كل الاعتماد. ولكن هذه الإدارة القوية قـد تطرق إليها الضعف، فاضطرت الدولة في أخريات أيامها إلى الاعتماد علـى الجنود المرتزقة من مختلف الأجناس كالروسيين والايطاليين والألمان، وقـد أعدت لهم أحياء خاصة داخل مدينة القسطنطينية. وهذه العناصر إذا اتحـدت في شيء ففي حبها للسلب والنهب، وكانت كثيرة التمرد والعصيـان. فـإذا وجدت قيادة حازمة انقادت لها، وإذا شعرت بضعف تلك القيادة، ثارت عليها وأخذت في نهب الأهالي. ويمكننا القول بأن الدولة البيزنطية في أواخر أيامها قد عانت من هذه الجنود المرتزقة أكثر مما عانته من أعدائها، فلم تصبح تلك القوات من عوامل بقائها بل أصبحت من أسباب انهيارها وزوالها، كما كـان للدولة البيزنطية أسطولا قويا يحمي سواحلها وسواحل البلاد التابعة لها، ولما خضعت الدولة وعجزت عن الصرف على قواتها البحرية انحطت تلك القوة. في الوقت الذي بدأ فيه الأتراك العثمانيون يكونون قوة بحرية فتية يحسب لها ألف حساب. ومما ساعد على زوال تلك الدولة الهجمات التي كانت تلاقيـها من جيرانها المسيحيين أمثال الصرب والبلغار، وبالإضافة إلـى غـارات العثمانيين والتتار، كما أنها لم تستطع التعاون مع الغرب للوقوف صفا واحدا في وجه العثمانيين إذ كان بعضهم بفضل سيطرة الأتراك العثمـانيين علـى سيطرة روما. ولكل هذه الأسباب مجتمعة لم تستطع مدينة القسطنطينية وهي كل ما بقى من تلك الإمبراطورية الواسعة الصمود أمام هجمات السـلطان محمد الفاتح فسقطت في سنة ١٤٥٣.

وإذا نظرنا إلى حالة الدولة الثانية التي كانت تجاورها من الشرق أيام نشأتها، نجد أنها دولة سلاطين المماليك ونجد أن هذه الدولة الكبـيرة التـي كانت تحكم مصر والشام قد لعبت دورا هامـا فـي الحـروب الصليبيـة، فاستطاعت صد هجمات الصليبيين عن الأراضي المقدسة، كما اسـتطاعت أيضا أن توقف تيار التتار الجارف على منطقة الشرق الأدنى، ولولا صمـود

تلك الدولة لغزوات التتار لقضى على قلب العالم الإسلامي ولتغير وجه التاريخ. وبحكم سيطرة هذه الدولة على الشام وبعض جزر البحر المتوسط بدأت تحتك بالدولة العثمانية الناشئة، وكانت العلاقة بين دولة المماليك وبين الدولة العثمانية علاقة صداقة بين دولتين إسلاميتين يعتنقان المذهب السني، وكانت الدولة المملوكية قوية الجانب تسيطر على إمبراطورية واسعة تضم مصر والشام وبلاد العرب ويمر من أراضيها الطريقان الرئيسيان للتجارة بين الشرق والغرب وهما طريقا الخليج العربي ثم نهري دجلة والفرات وحلب والاسكندرونة. والطريق الآخر طريق المحيط الهندي فالبحر الأحمر فالنيل إلى الإسكندرية.

كان هذان هما الطريقين الوحيدين للتجارة بين الشرق والغرب، واستطاع المماليك أن يجمعوا مبالغ طائلة من الضرائب المفروضة على التجارة أثناء دخولها أو خروجها من مصر. كما كانت الأراضي الزراعية تنتج إنتاجا وفيرا، وبهذه الموارد الضخمة استطاعت دولة المماليك أن تكون لها قوة حربية كبيرة يعتد بها وتستطيع الوقوف أمام أقوى الجيوش في ذلك الوقت. ولكن هذه الحالة لم تدم، فباكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح تفقد مصر موردا من أهم موارد ثروتها فتضمحل وتضعف، هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه مصر تتبع سياسة مناوئة للدولة العثمانية فأدى هذا إلى سوء العلاقات بينهما. وكان يجاور الأتراك العثمانيين من ناحية الشرق الدولة الفارسية وهي دولة إسلامية ولكنها تعتنق المذهب الشيعي بعكس الأتراك العثمانيين الذين كانوا يعتنقون المذهب السني، وكان كل من الدولتين تتعصب لمذهبها الديني تعصبا شديدا. من الطبيعي أن تسوء العلاقات بين الدولتين ولو استطاع المماليك والفرس (الدولة الصفوية) أن يقفوا صفا واحدا أمام العدو المشترك لربما استطاعوا إيقاف الدولة العثمانية عند حدها، ولنجوا من هذا الخطر المحدق بهما، ولكنهم بالرغم من كونهم على اتفاق فيما بينهم إلا أنهم لم يستطيعوا توحيد جهودهم في هذا الشأن، وبذلك أتاحوا للأتراك

العثمانيين فرصة ذهبية فأخذوا كلا منهما على انفراد. ومن هذا العرض الموجز نجد أن الظروف الداخلية للدولة العثمانية وكذلك الظروف المحيطة بنشأتها قد ساعدتها على تقدمها ونموها.

التوسع العثماني في شبه الجزيرة العربية

بدأ اهتمام العثمانيين بالسيطرة على سواحل البحر الأحمر بعد احتلالهم مصر مباشرة عام ١٥١٧. وكان مرد هذا الاهتمام يرجع - إلى حد كبير - إلى محاولتهم علاج أهم المشاكل السياسية والاقتصادية التي واجهتها مصر منذ أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر.

كان على الدولة العثمانية إذن أن تدفع النفوذ البرتغالي المتغلغل في المحيط الهندي والجزء الجنوبي من البحر الأحمر. وجد العثمانيون من جانبهم القيام بعمل حاسم لوقف التيار البرتغالي، لإنقاذ العالم الإسلامي من هذا الخطر الصليبي المتعصب، حماية للقوى الإسلامية في الهند من أن تتحطم، ومحافظة على الولايات العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من أن تنتزع السيطرة على التجارة الشرقية من أيديها. هذا فضلا عن الفائدة الكبيرة التي تعود على الدولة العثمانية من القضاء على قوة البرتغاليين ومن بسط سيطرتها على الطريق التجاري القديم واستعادة أهميته السابقة كطريق تجاري هام بين الشرق والغرب.

ومن ثم بدأ الأتراك العثمانيون يتطلعون إلى الاستيلاء على السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية، ووضع أيديهم على المراكز العربية التجارية الواقعة على ساحل البحر الأحمر الغربي مثل هرر وسواكن ومصوع حتى لا يمكنوا البرتغاليين من توطيد أقدامهم في تلك المناطق.

وكان الحجاز أسبق هذه الأقطار إلى الدخول في حظيرة الدولة العثمانية بعد أن زالت دولة المماليك في مصر. ولم يجد شريف مكة

غضاضة من أن يتقدم بفروض الطاعة والولاء للسيد الجديد (السلطان سليم الأول) بمصر، ليضمن بذلك بقاؤه في منصبه، وليتمتع بالحماية العثمانية ضد اعتداء البرتغاليين.

وإذا اتجهنا إلى الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية نجد إمارة اليمن حيث كانت خاضعة لحكم الأئمة الزيديين، وكان أمراء المماليك في مصر يدعون لأنفسهم شيئا من السيادة على اليمن، نظرا لسيطرتهم على إقليم الحجاز. وقد وجد هؤلاء المماليك في الضغط البرتغالي على اليمن فرصة سانحة لتدعيم نفوذهم في تلك البلاد، فأرسلوا بقوة حربية إليها بحجة الدفاع عن كيانها ضد الغزو البرتغالي. وظلت تلك القوة الحربية قائمة إلى سقوط دولة المماليك فأخرجت منها بالقوة. وبذلك أصبحت اليمن مطمعا لقوتين جديدتين هما: العثمانيون والبرتغاليون. إلى أن تمكن العثمانيون من أن يكون لهم الغلبة في النهاية وأن يسيطروا على ا ن بعد حملات متعددة وتضحيات جسيمة. وبالرغم من ذلك لم يستطع العثمانيون البقاء فيه فاضطروا إلى الانسحاب منه في عام ١٦٣٥.

كما استطاع الأتراك أيضا من بسط سيطرتهم على الإمارات الواقعة على الخليج العربي، ولكنها كانت في واقع الأمر سيطرة اسمية، وظلت السلطة الفعلية في أيدي أمرائها ومشايخها المحليين.

ومن هذا العرض الموجز لحركة التوسع العثماني في شبه الجزيرة العربية لمواجهة الضغط البرتغالي نجد أن العثمانيين قد اضطروا إلى الاهتمام بالعالم العربي وبالمشاكل العربية، وبأن يكونوا لأنفسهم سياسة عربية خاصة إزاء تلك المناطق.

وباستيلاء العثمانيين على الحجاز اتخذوا من جدة قاعدة لحكم هذا القطر العربي، فأطلقوا عليه اسم ولاية الحبش، وأقاموا بها واليا تركيا برتبة الباشوية ويخضع لسلطته شريف مكة. وظلت الصلة التي تربط مصر بالحجاز تمثل في بعثة الحج المصرية وفي الأموال والغلال التي ترد سنويا

إلى الأراضي المقدسة. واستمر الحجاز خاضعا لحكم الأتراك العثمانيين إلى أن استولى عليه الوهابيون في عام ١٨٠٢.

وعندما عجزت الدولة العثمانية عن استرداد الحجاز من أيدي الوهابيين، التجأت إلى محمد علي والي مصر للقضاء على الحركة الوهابية وانتزاع معظم الجزيرة العربية من أيديهم. واستطاعت مصر بعد جهود كبيرة من السيطرة على الحجاز في عام ١٨١٩ ومن وضع سياسة عربية خاصة بها في شبه الجزيرة العربية. وتهدف تلك السياسة إلى الاستقلال بحكم تلك البلاد، وبذلك أصبح لمصر منزلة سامية لدى الشعوب الإسلامية لسيطرتها على الحرمين الشريفين.

وقد حاول محمد علي بعد أن استتب له الأمر في شبه الجزيرة العربية أن يتجه بفتوحاته شرقا نحو الخليج العربي وجنوبا إلى اليمن، ولكن الحكومة الإنجليزية أنذرته من المضي في هذا السبيل، وبادرت باحتلال عدن سنة ١٨٣٩. فلم يجد محمد علي بدا – تحت ضغط الحكومة الإنجليزية – من الانكماش داخل شبه الجزيرة العربية إلى أن استطاعت إنجلترا في عام ١٨٤٠ من القضاء على الحكم المصري في شبه الجزيرة العربية وأن تعيد إليها الحكم العثماني مرة ثانية.

ويرجع السبب الرئيسي في معارضة إنجلترا لتقدم محمد علي نحو الخليج العربي هو ازدياد مصالحها في هذا الخليج منذ نشوب حرب السنوات السبع (١٧٥٦ – ١٧٦٣) بينها وبين فرنسا وانتهاء تلك الحرب في صالح إنجلترا بتنازل فرنسا نهائيا عن ممتلكاتها في الهند بمقتضى معاهدة باريس عام ١٧٦٣. وكانت الهند هي القاعدة التي اتخذتها الحكومة الإنجليزية لتنفيذ سياستها إزاء الشياخات والإمارات العربية الواقعة على الخليج العربي. وأصبحت حكومة بمباي الخاضعة لشركة الهند الشرقية تختص بتنفيذ تلك السياسة.

وكان من الطبيعي أن تتجه حكومة الهند إلى إيجاد علاقات ودية مع ولاية بغداد الخاضعة لحكم الدولة العثمانية والواقعة على رأس الخليج العربي والتي يمر بها الطريق التجاري الهام من البصرة بالقوافل غربي الفرات، عبر بادية الشام إلى حلب ومنها إلى أحد مواني البحر المتوسط إلى أوروبا. وكان لهذا الطريق أهمية كبرى بالنسبة للمراسلات البريدية بين الهند وبريطانيا، حيث يمكن عبوره في خمسة شهور بينما يستغرق وصول هذه المراسلات عن طريق رأس الرجاء الصالح أحد عشر شهرا.

وقد يبدو لنا غريبا أن تتجه إنجلترا إلى استخدام طريق الخليج العربي عبر العراق دون الاهتمام بالطريق الطبيعي لنقل التجارة عبر البحر الأحمر إلى مصر ومنها إلى أوروبا. الواقع أن إنجلترا لم يكن لها حق اختيار أحد الطريقين، بل كانت مرغمة على استخدام طريق الخليج، لأن الدولة العثمانية قد حرصت منذ استيلائها على الحجاز وما يليه بين الساحل الشرقي للبحر الأحمر حتى اليمن، وحدوث الحرب الدينية بينهم وبين البرتغاليين وتهديد الأخيرين للأراضي المقدسة، إلى منع السفن المسيحية من الملاحة في البحر الأحمر بحجة المحافظة على سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة من اعتداء الدول الغربية المسيحية.

وظلت الدولة العثمانية متمسكة بهذه النظرية حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث استطاع أشراف مكة من الضغط على الباب العالي وإرغامه على قبول السماح لسفن الدول الأوروبية بالملاحة في جنوب البحر الأحمر حتى ميناء جدة في نظير اقتسام الرسوم الجمركية التي ستفرض على هذه السفن فيما بين الطرفين. وترتب على هذا الإجراء ازدياد النشاط التجاري لسفن إنجلترا وهولندا في النصف الجنوبي للبحر الأحمر، وبهذا تسقط حجة الدولة العثمانية في حظر الملاحة في البحر الأحمر.

غير أن الدولة العثمانية بقيت متمسكة بهذا الحظر فيما يتعلق بشمال البحر الأحمر، أي فيما بين جدة والسويس. ولكن الحكومة الإنجليزية لم تقف

مكتوفة الأيدي أمام تشدد السلاطين العثمانيين فحاولت الوصول إلى اتفاق مباشر مع بكوات المماليك، ونجحت في عقد معاهدة تجارية مع محمد أبي الذهب في ٧ مارس ١٧٧٥ تخول لها الحق في الملاحة في شمال البحر الأحمر وإيجاد تجارة منظمة بين مصر والهند. ولكن الحكومة العثمانية لم ترضخ لهذا الأمر، وأصدرت فرمانا مضادا لهذه الاتفاقية في سنة ١٧٧٩ يؤكد تمسكها بمبدأ تحريم الملاحة على سفن الدول المسيحية في تلك المنطقة.

لهذا ظلت إنجلترا تحافظ على استخدامها لطريق الخليج، ودعتها تلك السياسة إلى الاهتمام بشئون الإمارات العربية الواقعة على السواحل الغربية للخليج وإلى إيجاد علاقات ودية معها تأمينا لتجارتها عبره.

وكانت سلطنة عمان من أقوى الإمارات العربية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع، وذلك بفضل امتلاكها لقوة بحرية ضخمة وكانت إمارة مسقط مستودعا لتجارة عمان، حيث كانت تركز فيها التجارة الآتية من الهند ومن شرق أفريقيا. ونشأت بين عمان وبين السلطات الفرنسية الحاكمة لجزيرة موريشس بشرق أفريقيا علاقات تجارية واسعة. وكانت فرنسا تبغي من إقامة هذه العلاقات التجارية مع عمان إلى توطيد نفوذها في تلك المناطق المواجهة لسواحل الهند لمراقبة تحركات الإنجليز فيها ولمناوأة النفوذ الإنجليزي في الخليج.

وكانت السياسة الإنجليزية في المنطقة العربية من الخليج في النصف الأول من القرن التاسع عشر تهدف إلى توكيد سيطرتها على الإمارات والمشيخات العربية عن طريق الاتفاقات غير المتكافئة، والحيلولة بين هذه الإمارات الصغيرة وبين الاتصال بأية دولة كبرى سواء أكانت مجاورة أو غير مجاورة. مما قد يهدد النفوذ الإنجليزي في تلك المنطقة بالخطر. وكانت تلك الاتفاقات تجدد سنويا دون أن تتمكن الدولة العثمانية خلال ضعفها من الاحتجاج على سياسة إنجلترا في تلك المنطقة.

الفصل الثاني

ضعف الدولة العثمانية ومحاولات الإصلاح

هناك أسباب خاصة تتعلق بالدولة العثمانية نفسها وأسباب عامة تتعلق بطبيعة العصر الذي تعيش فيه. من الأسباب الخاصة، ضعف السلاطين العثمانيين وتولي مقاليد الأمور أقل الناس صلاحية للحكم والإدارة وبذلك نجد أن الدولة قد تخلفت عن مبدأ هام من المبادئ التي قامت عليها أولا، وهو مبدأ الاختيار والإعداد ووضع الشخص الملائم في المكان المناسب له. وإذا استطاع الباحث أن يستسيغ بيع وظائف الدولة الكبرى فلا يستسيغ مطلقا بيع وظيفة القاضي، فكيف يستطيع هذا القاضي الذي وصل إلى منصة القضاء عن طريق الرشوة أن يحكم بين الناس بالعدل والقسطاط، فلا عجب إذن إذا ما اختلت موازين العدالة واصبح الحق إلى جانب من يستطيع أن يدفع أغلى الأثمان.

إذا انتقلنا إلى الجيش نجد أن جنوده وضباطه الذين كانوا ينحدرون من أصل مسيحي والذين أعدوا إعدادا حربيا خاصا والذين أشادوا على أكتافهم هذه الإمبراطورية الضخمة قد تطرق إليهم الانحلال، ففقد الجيش النظام والطاعة، وبدأت عناصر الانكشارية تتدخل في شئون الحكم فتعزل من تشاء من السلاطين وتولي من تشاء دون رقيب على تصرفاتها. كما أخذوا يجمعون المال ويقتنون الأراضي والضياع ليكونوا استقراطية حربية خاصة، وكانوا يتبعون في كل تصرفاتهم مصلحتهم الشخصية دون نظر إلى مصلحة الدولة العليا، ولما كانت الدولة العثمانية دولة حربية قامت بحد السيف، لهذا لجأ السلاطين إلى إنقاذ الدولة من الانهيار عن طريق الإصلاح، إصلاح هذه الأداة الحربية التي كانت تحسب لها الدول الأوروبية ألف حساب. قام هؤلاء السلاطين بعدة إصلاحات في الجيش سنتحدث عنها في

كلامنا عن محاولات الإصلاح. ونظرا لما وصلت إليه الدولة العثمانية من سوء قامت حركات ترمي إلى إدخال النظام البرلماني الحديث وإشراك كل العناصر الممثلة في الدولة في هذا البرلمان، ولكن هل من الممكن تحقيق هذا الغرض؟ وهل من المستطاع ضم العناصر التركية والعناصر العربية والبربرية وكذلك العناصر المسيحية التي تقطن البلقان من صقلبية ومجرية وبلغارية وألمانية في صعيد واحد، وهل من الممكن إدماج كل هذه العناصر المختلفة المشارب والأهواء واللغات والجنسيات في شعب واحد يكون له برلمان واحد؟ وما هي الطريقة التي ستمثل بها تلك العناصر، مع العلم بأن العناصر المسيحية أكثر من نصف عدد سكان الدولة؟ وهل سيقبل الأتراك وهم العنصر الحاكم في الدولة أن يكونوا أقلية في هذا البرلمان طبقا لعددهم.

الحقيقة أن تحقيق هذا النظام ضرب من المحال إذ لا يستطيع العنصر التركي أن يتنازل عن تفوقه وسيادته من أجل إرضاء العناصر الخاضعة لحكمه والتي أخضعها بحد السيف. كما أن العناصر العربية والعناصر البلقانية لا تريد أن تتنازل عن قوميتها ومطالبها في الاستقلال ولو في الإدارة الداخلية عن الدولة العثمانية، وسنجد أن النظام البرلماني في الدولة العثمانية لم يتحقق إلا حينما اقتصر على العناصر التركية فحسب، وذلك في سنة ١٩٢٧، كذلك يرجع ضعف الدولة العثمانية إلى تكوينها من عناصر مختلفة في الدين والجنس واللغة، وعدم مقدرة الدولة العثمانية على صبغ تلك العناصر بالصبغة التركية، وذلك لأن الدولة لم تعتمد في حكم هذه الأجناس إلا على قوة السيف فحسب، ولم تكن الثقافة التركية من القوة بحيث تستطيع التوحيد بين هذه الأجناس، فأي علاقة تقوم على السيف يكون مصيرها الزوال إذا فل هذا السيف أو تحطم.

كذلك يرجع ضعف الدولة العثمانية إلى تكوينها من عناصر مختلفة في اللغة والدين، وكذلك إذا نظرنا إلى العناصر العربية نجدها تتكلم لغة واحدة وهي العربية، ولم تستطع الدولة العثمانية محو تلك اللغة وإن كانت قد

عملت على إضعافها إلى حد كبير. وهذه العناصر بحكم كونها من المسلمين لا تقبل مطلقا أن ينظر إليها نظرة عدم المساواة، وسنجد بان هذه العناصر العربية عندما لم تفلح في أن تكون على قدم المساواة مع العناصر التركية ستنحو نحوا آخر يرمي إلى انفصالها عن الدولة بمختلف الطرق، ولو أدى هذا إلى الانقضاض عليها، وهذا ما حدث بالفعل في الحركات الاستقلالية التي قامت في العالم العربي، ثم ما قام به العرب من دور هام في الحرب العالمية الأولى.

أما عن الظروف والعوامل التي ساعدت على ضعف الدولة هو وجود قوتين كبيرتين إلى جوارها تطمع كل منهما في القضاء عليها وهاتان الدولتان هما النمسا وروسيا. فالنمسا قد دخلت في حروب متعددة مع الدولة العثمانية خلال القرون ١٦، ١٧، ١٨ وقد بدأت تلك الحروب منذ أن حاول الأتراك الاستيلاء نهائيا على البحر والاقتراب من الحدود النمسوية، وكانت كفة الحرب تتأرجح بين الطرفين اذ استطاع العثمانيون في وقت من الأوقات من محاصرة مدينة فينا حصارا شديدا لولا تدخل القوات البولونية في الوقت المناسب لانقاذها لسقطت في قبضة العثمانيين ولتغير تاريخ أوروبا الوسطى ولقضوا على أسرة هابسبورج. كما استطاع النمساويون بعد ذلك من طرد العثمانيين من المجر نهائيا في أواخر القرن ١٧. ولم يقف نزاع الدولتين عند هذا الحد بل امتد إلى أواخر القرن ١٨. وقد أفادت فرنسا من تشابك الدولتين لأنه خفف الضغط الواقع علي حدودها الشرقية من ناحية النمسا، لأن السياسة التقليدية لفرنسا كانت معاداة أسرة الهابسبورج النمسوية، ولهذا نجد أن فرنسا تعقد حلفا مع الدولة العثمانية ضد النمسا، وتغنم من وراء هذا التحالف عقد معاهدة الامتيازات المشهورة بينها وبين الدولة العثمانية سنة ١٥٣٥، هذا من جهة علاقة الدولة العثمانية بالنمسا. أما علاقتها بروسيا فكانت علاقة حرب إلى حد كبير، فعندما توسعت روسيا نحو البحر الأسود واستولت على سواحله الشمالية نجدها تصطدم بالدولة العثمانية التي كانت مسيطرة على

شماله وجنوبه، أي ان البحر الأسود كان في يوم من الأيام بمثابة بحيرة عثمانية، فاستطاعت روسيا طرد الأتراك العثمانيين من شمال البحر الأسود. وكانت تتوق إلى طردهم من جنوبه والاستيلاء على مضيقي البسفورد والدردنيل. وستظل العلاقة سيئة بين روسيا والدولة العثمانية طالما كانت الأخيرة مسيطرة على منطقة المضايق وهي الطريق الوحيد من البحر الأسود والمواني الواقعة عليه إلى البحر المتوسط، وخصوصا إذا عرفنا أن سواحل روسيا الشمالية التي تطل على بحر الشمال تتجمد مياهها معظم أيام السنة، وبذلك تصبح عديمة الفائدة من الناحية التجارية بعكس الحال بالنسبة للبحر المتوسط. وسنجد هذا التصادم المستمر بين الدولة العثمانية وجيرانها من الدول الأوروبية سيستنفد جزءا كبيرا من جهودها وقوتها، وسيكون له اكبر الأثر في ضعفها واضمحلالها وظهور المسألة الشرقية كحجر الزاوية في السياسة الأوروبية.

الاقتباس من النظم الغربية:

عندما ضعفت الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، بدأ المسئولون العثمانيون يفكرون في خير وسيلة لاصلاح ما فسد من أمور الدولة. وانقسم هؤلاء المفكرون إلى فريقين:

فريق رجعي يرى ان ما أصاب الدولة من ضعف إنما يرجع إلى عدم تمسكها بالنظم الأولى التي وضعها مؤسسوها من أمثال السلطان سليمان القانوني، تلك النظم التي كانت من أسباب قوة الدولة، والتي قامت في ظلها الإمبراطورية العثمانية في أوج عظمتها وقد نسى هؤلاء المفكرون عامل الزمن وسنة التطور في نظرتهم إلى الإصلاح، فالنظم التي وضعت في القرن السادس عشر - مهما كانت قوتها، لا تصلح للبقاء كنظم قوية في القرن الثامن عشر. فإذا لم تتطور تلك النظم طبقا لمقتضيات الأحوال والظروف التي سادت خلال القرن الثامن عشر، فلن تستطع ان تساير حركة التقدم التي

بدأت في أوربا منذ عصر النهضة والتي استمرت في تقدمها واطرادها حتى الوقت الحاضر (القرن ١٨)

أما الفريق الآخر فهو فريق التقدميين ممن تلقوا ثقافتهم عن الغرب وممن أمنوا بأهمية الاقتباس عن الغرب وإدخال النظم الغربية التي تتفق مع طبيعة الدولة العثمانية، لأن هذا هو السبيل الوحيد للنهوض بها. ولكن أصوات هذا الفريق كانت خافتة ولم تستطع أن تعلو على أصوات الفريق الرجعي الذي يتمسك بكل ما هو قديم.

هذا بالإضافة الى معارضة رجال الدين العثمانيين لإدخال النظم الغربية المسيحية على قوانين الدولة الإسلامية. بل ان معارضتهم ذهبت إلى حد رفض كل ما هو من أصل غربي غير إسلامي.

وجدت الدولة العثمانية إذن نفسها تجاور دولا أوروبية أخذت تنفض عن نفسها نظم العصور الوسطى، وتأخذ بنظم أخرى جديدة، كانت من أسباب نهضتها وتقدمها. فانقلب بذلك ميزان القوى إلى صالحها، وبدأت ترد على الهزائم التي منيت بها على أيدي العثمانيين، وحاولت بمختلف السبل ان تتخلص من العثمانيين وطردهم خارج حدود أوروبا.

ولما كانت الإمبراطورية العثمانية قد قامت بحد السيف، وان الدولة العثمانية لم تعتمد في إخضاعها لتلك الدول على ثقافتها وحضارتها بل اعتمدت على القوة، والقوة وحدها، كان اول ما اتجه اليه تفكيرها، تقوية جيشها ليتمكن من إسكات صيحات الحرية التي بدأت ترتفع ضد السيطرة العثمانية والحكم العثماني.

وكان السلطان سليم الثالث أول من حاول إصلاح الأداة الحربية العثمانية، فقد وجد هذا السلطان ان الجيش الانكشاري أصبح يتبع في تعليمه وتدريبه نظما عتيقة لا تتفق مع التعليم النظم والحربية التي سادت أوروبا في

أواخر القرن الثامن عشر، ولهذا فقد صمم على إدخال النظم الغربية الأوروبية في الجيش العثماني، وان يتم هذا العمل بالتدريج لا طفرة واحدة. فأسند منصب القبودان (القائد العام) إلى كوشك حسين باشا، وهو أحد الضباط الأتراك الذين تلقوا ثقافتهم العسكرية في أوروبا، ليقوم بإدخال ما يراه من النظم لاصلاح حال الجيش.

وبفضل ما بذله هذا القائد من جهود استطاع في عام ١٧٩٦ إعداد أول فرقة عسكرية عثمانية على النظام الأوروبي الحديث. هذا فضلا عن إقامة التحصينات العسكرية على طول السواحل التركية، وتزويد البحرية التركية بقطع حديثة، وتجديد المصانع الحربية، ورفع مستوى المدارس الحربية وتزويدها بالمكتبات التي تشتمل على أحدث المؤلفات العسكرية.

وكان الهدف من إعداد هذه الفرقة التخلص شيئا فشيئا من الجنود الانكشارية الذين أصبحوا عبئا ثقيلا على الدولة، ومن أسباب تأخرها واضمحلالها، بل هم السبب الأساسي في عدم الاستقرار السياسي التي منيت به.

وعندما أراد السلطان سليم أن يعمم هذه النظم العسكرية الجديدة على سائر فرق الانكشارية، تمردت وقامت بثورة ضد السلطان الذي حاول إخمادها بالقوة فلم يفلح، نظرا لقوة شكيمتها ولتأييد رجال الدين لها. فاضطر السلطان إلى التخلي عن هذا المشروع. ولكن الثوار لم يكتفوا بذلك، بل أصروا على عزل السلطان، وتم لهم ما أرادوا في ٢٨ يونية من عام ١٨٠٧.

ولما فشلت هذه الحركة الإصلاحية، حاول السلطان محمود الثاني أن يعيدها بشكل آخر يتفق مع تفكير الفريق الرجعي الذي ينادي بالعودة الى القديم حتى لا تنتكس تلك الحركة كما حدث لسابقتها من قبل [illegible] تنظيم فرق الانكشارية على النظام القديم الذي وضعه لها منشؤها السلطان

سليمان القانوني، تلك النظم التي أهملت مع مرور الزمن. ولكن الجنود الانكشارية لم يقبلوا هذا الوضع الجديد فقد أصبحوا يمثلون أرستقراطية حربية لا تهتم بشئون الحرب قدر اهتمامها بمصلحتها الخاصة. فهي لن تقبل العودة إلى معسكراتها لممارسة تلك التعاليم. لهذا لجأت إلى الثورة والى إضرام النار في مساكن العاصمة التي كانت معظمها من الخشب. فلم ير السلطان بدا من التخلي عن فكرته هذه ريثما يستطيع التخلص من تلك العناصر المتمردة. وقد واتته الفرصة في القضاء عليهم في مذبحة قريبة الشبه بمذبحة المماليك في عهد محمد علي.

وفي عهد السلطان عبد المجيد صدر ما يسمى "بخط الكلخانة" أي مرسوم سلطاني وذلك في عام ١٨٣٩ بفضل جهود مصلحين كبيرين هما رشيد باشا ورضا باشا. وقد تضمن هذا الخط الشريف المساواة التامة بين جميع الرعايا العثمانيين من مختلف الأديان والأجناس في الحقوق والواجبات وكذلك إلغاء نظام الالتزام ونظام جباية الضرائب واصطلاح الأداة الحكومية وغير ذلك.

هذا بالإضافة إلى إحلال القوانين الغربية المسيحية محل الشريعة الإسلامية واتخاذ الزي الغربي بدلا من الزي العثماني القديم الذي كان يمثل في نظر العثمانيين مظهرا من مظاهر الدين الإسلامي. لهذا غضب رجال الدين على رشيد باشا الذي كان السبب الأول في اصدار هذا الخط واتهموه بممالاة روسيا وبميوله غير الإسلامية. ونتيجة للمؤامرات التي دبرت ضده عزل من منصب الصدارة في سنة ١٨٤١.

وفي الواقع لم يكن السلطان او حكام الولايات العثمانية مؤمنين بمساواة المسلمين بالذميين (النصارى)، وخصوصا بعد ان أظهر هؤلاء فرحا شديدا عندما أصيبت الدولة العثمانية بهزيمة حربية أمام قوات الدول الأوربية الكبرى مثل روسيا وفرنسا. هذا بالإضافة إلى تشجيع قناصل الدول الغربية

لهذه العناصر على أحداث الشغب وإثارة الفتن والمتاعب للدولة العثمانيــــة. ولهذا لم يوضع هذا الخط موضع التنفيذ الفعلي رغم الجهود الجبـــارة التـــي بذلها كل من رشيد باشا ورضا باشا.

وقد منح الخط الشريف لبنان نظاما خاصا لإدارتـــه، وقســمه إلـــى قسمين أحدهما لسكنى النصارى والآخر لسكنى الدروز. وكان هذا التقســـيم محاولة من قبل الدولة العثمانية لتفادي الاحتكاكات المسلحة التي تنشأ بيـــن الطرفين. إلا ان هذا التقسيم لم يأت بالنتيجة المرجوة منه نظرا لتدخل كل من إنجلترا وفرنسا لنصرة فريق على آخر، فالإنجليز كانوا يعضـــدون الـــدروز ضد الموازنة. والفرنسيون كانوا يؤيدون الموازنة ضد الدروز. وكان لـــهذه السياسة نتيجة واحدة، هي الاضطرابات الدموية التي حدثت بين الطائفتين في سنة ١٨٤٥.

ثم تعرضت الدولة العثمانية لمحنة شديدة في حرب القــرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) نتيجة لمهاجمتها من قبل القوات الروسية.: ولـــولا تدخـــل القـــوات الإنجليزية والفرنسية في صالح العثمانيين لباؤا بفشل ذريع. وقد انتهت تلـــك الحرب بمعاهدة باريس عام ١٨٥٦. وقد نصت هذه المعاهدة على حياد البحر الأسود وتحريمه على السفن الحربية الروسية. كمـــا نصـــت أيضـــا علـــى ضرورة تنفيذ الإصلاحات التي وعد السلطان العثماني بتطبيقها على رعايـــاه من المسيحيين، على ألا تتدخل الدول الأوربية في شئونه الداخلية.

ويمكننا القول بان معاهدة باريس قد حفظت كيان الدولـــة العثمانيـــة ومنحتها فرصة جديدة تحاول فيها إصلاح ما فسد من أمرهـــا، أي ان هـــذه المعاهدة قد مدت في اجلها بعض الوقت، ولكنها لم تســـتطع إيقـــاف تقـــدم حركات الحرية والاستقلال في دول البلقان.

ولقد أثبتت حرب القرم مدى ما بلغته الدولة العثمانية من ضعف إلـــى الحد الذي أيقنت فيه معظم الدول الأوربية بألا فائدة ترجى من بقـــاء تلـــك

الدولة أو العمل على اصطلاحها، وان من الخير تقسيم ممتلكاتها بين الدول الأوربية صاحبة المصالح الخاصة. وبذلك يوضع حد للمسألة الشرقية التي كانت محور السياسة الأوروبية في القرن التاسع عشر.

وعقب انتهاء حرب القرم أصدر السلطان عبد المجيد "خطا همايونيا" في سنة ١٨٥٦ يتضمن المساواة التامة بين جميع الطوائف المسيحية، والإبقاء على الامتيازات التي حصلوا عليها في عهد السلاطين السابقين. كما أباح للمسيحيين حق تولي الوظائف العامة في الدولة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لذلك.

ولم يكن إصدار هذا الخط - في حقيقة الأمر - في ذلك الوقت بالذات الا لتهدء خواطر العناصر المسيحية واشعار الدول الأوربية بان السلطان قد وضع بنود معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ موضع التنفيذ.

دستور مدحت باشا (دستور عام ١٨٧٦):

على ان اهم حركة إصلاح قامت في الدولة العثمانية، هي تلك الحركة الدستورية التي قام بها مدحت باشا الصدر الأعظم. ومدحت باشا من الأتراك القلائل الذين تدرجوا في سلك الوظائف العامة إلى ان وصل إلى أرفع المناصب فيها. كما مكنت له ظروفه من ان يتنقل في مختلف الدول الأوربية ومن الاطلاع على دساتيرها ونظمها الدستورية.

سعى مدحت باشا طوال حياته داعيا إلى الدستور وضرورة الأخذ بالنظم الديموقراطية الغربية، لانها السبيل الوحيد لإصلاح شئون الدولة والوقوف أمام رغبات السلطان العثماني التي لا تعرف حدودا.

وقد اضطرت الظروف المحيطة بالدولة العثمانية السلطان عبد المجيد الثاني إلى إعلان الدستور العثماني على غير رغبة منه وذلك أثناء تولية مدحت باشا منصب الصدارة العظمى. وقد أعلن هذا الدستور في عام

١٨٧٦ في نفس اليوم الذي اجتمع فيه مندوبو الدول الاوروبية في الآستانة للنظر في شئون الشعوب الاوربية الخاضعة للدولة العثمانية. وكان هذا الإعلان بمثابة إنذار بانتهاء العمل الذي من اجله انعقد المؤتمر، والذي لم يكن قد بدأ بعد، لانه لا داعي لان تجتمع الدول الاوربية بعد اعلان الدستور الذي سيسوي بين جميع العناصر على اختلاف اديانها في الحقوق والواجبات.

كان اعلان الدستور يعتبر في حد ذاته انتصارا للاحرار الذين ارغموا السلطان واعوانه على اصدار دستور يعترف فيه بسيادة الشعب وانتهاء عهد الاستبداد الفردي البغيض.

ورغم مظاهر الحفاوة والابتهاج التي قوبل بها إعلان الدستور فإن السلطان لم يكن راضيا عن مجرد إعلانه. وفي نفس الوقت كان يتحين الفرصة لإلغائه. ولم يكن هذا الشعور بخاف عن مدحت باشا واعوانه.

ومما يجدر ملاحظته على هذا الدستور:

أولا: انه ضمن المساواة التامة بين معتنقي الأديان المختلفة في الحقوق والواجبات.

ثانيا: انه حاول إدماج عناصر الإمبراطورية العثمانية المختلفة في الدين وفي العادات والتقاليد والاتجاهات والمصالح في وحدة ديموقراطية منسجمة.

ثالثا: ان الشكل الذي اتخذه الدستور بعد التعديلات التي أصر السلطان عبد المجيد على إدخالها لم تتضمن المساواة الفعلية، بل أشاد بذكرها كمبدأ صالح من مبادئ الحكم.

رابعا: ان هذا الدستور - رغم تلك العيوب - لم يخل من ميزة هامة تبدو لنا واضحة جلية فيما وضعه مدحت من عقبات أمام رغبات السلطان

وأهوائه التي لا تقف عند حد، وإن لم يستطع فرض كل ما كان يريده من قيود.

لم يدم بقاء مدحت باشا في منصب الصدارة العظمى اكثر من ٤٨ يوما، عزل بعدها، ونفي خارج البلاد. ثم استغل السلطان فرصة انشغال الدولة في حرب مع روسيا واعلن إلغاء البرلمان في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٨ وإيقاف الدستور بصفة مؤقتة نظرا للظروف الخطرة المحيطة بالدولة، ودام هذا الإيقاف المؤقت ثلاثين عاما، إلى قيام الثورة التي قامت بها جمعية الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨ وإرغامها السلطان عبد الحميد على إعادة الدستور مرة ثانية.

الفصل الثالث

الثورة العربية وتطورها في العصر الحديث

يرجع بعض المؤرخين ظهور القومية العربية إلى العصور القديمة قبل الإسلام، ويستدل على ذلك بأشعار العرب التي يترنمون فيها بعروبتهم وبكيانهم وبعاداتهم وتقاليدهم وبيانهم.

كذلك يفسر بعض المؤرخين قيام المناوشات بين القبائل العربية الضاربة على حدود الدولة الفارسية، وبين الإمبراطورية الفارسية، وافتخارهم بتلك المعارك في أشعارهم وأحاديثهم على أنها مظهر من مظاهر القومية العربية في ذلك الوقت. وكذلك الشان بالنسبة للقبائل العربية التي تقيم على حدود الدولة البيزنطية جنوبي بادية الشام والتي كانت تنقض من حين لآخر على أطراف الدولة بغية الحصول على مغانم وأسلاب.

ولكن يمكننا القول بأن القومية العربية قد ظهرت ظهورا واضحا لا ليس فيه بظهور الإسلام. فالإسلام قد خص به الله الأمة العربية لتحمل رسالته إلى الناس كافة، فشعور العرب بمسئوليتهم في حمل تلك الرسالة وتبليغها لغيرهم من الأمم والشعوب قد أشعرهم بخطورة الدور الذي يقومون به فاعتزوا بعروبتهم، وارتفع شانهم لأن القرآن قد نزل بلغتهم دون سائر اللغات. وكذلك لأن الله سبحانه وتعالى قد اصطفى منهم نبيا عربيا لتبليغ تلك الدعوة الجديدة والعمل على نشرها.

فالإسلام هو الذي خلق من ضعف تلك القبائل العربية المتنافرة قوة يحسب لها ألف حساب، استطاعت أن تقضي على ملك الأكاسرة وأن تنزع جزءا كبيرا من ممتلكات الدولة البيزنطية. وقامت الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين وفي عهد الدولة الأموية على أكتاف العرب. بل أننا نجد أن إسراف الدولة الأموية في الاعتماد على العنصر العربي وتعصبها له من أهم

أسباب سقوطها ومن أهم الدعائم التي اعتمدت عليها الدولة العباسية في وصولها إلى الحكم.

وفي خلال العصور الوسطى قامت الحروب الصليبية بين العالم الغربي المسيحي والعالم الشرقي الإسلامي. وحاول كل من المعسكرين أن يثير حمية اتباعه لنصرة مبادئه. وفي تلك الأثناء لم يجد العالم الإسلامي مخرجا له من هذا الموقف العصيب إلا بضم الصفوف العربية جنبا إلى جنب والوقوف وقفة رجل واحد ضد الخطر الصليبي. فالقومية العربية قد بدت واضحة قوية خلال تلك الحروب وإن كانت تصطبغ بالصبغة الإسلامية.

وبعد أن خضعت الشعوب العربية لحكم الدولة العثمانية في مستهل القرن السادس عشر حرصت تلك الدولة على عدم إثارة القومية العربية وإيقاظ الوعي القومي العربي في تلك الشعوب، وحاولت الظهور بمظهر الدولة الإسلامية التي تعمل لنصرة الإسلام والمحافظة عليه، فعن طريق الاستعانة بالعاطفة الدينية استطاعت الدولة العثمانية من السيطرة على الشعوب وحكمها ردحا طويلا من الزمن.

ومهما وجه للحكم العثماني من انتقادات وأخطاء، فإن الوحدة التي تمتعت بها الشعوب العربية في ظل العثمانيين، قد حفظت لهم كيانهم وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم وقوميتهم. فالوحدة العربية تحت الحكم العثماني تفضل كثيرا ما صارت إليه حالة الشعوب العربية من تقسيمات سياسية مصطنعة في ظل الحكم الإنجليزي والفرنسي.

ولقد مرت فكرة القومية العربية وإنشاء الدولة العربية الموحدة بتطورات متعددة نجملها في الخطوات التالية:-

أولا: محاولة محمد علي تكوين إمبراطورية عربية من بعض الشعوب العربية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية في النصف الأول للقرن التاسع عشر.

ثانيا: محاولة الخديو إسماعيل تكوين دولة عربية من مصر والسودان في وحدة واحدة.

ثالثا: محاولة الشريف حسين شريف مكة في عام ١٩١٦.

رابعا: محاولة إنجلترا في عام ١٩٤٣ إيجاد نوع من الوحدة بين الدول العربية (الجامعة العربية)، تمكينا لنفوذها في تلك المنطقة، والعمل على تفوقه على نفوذ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

خامسا: بعد الحرب العالمية الثانية فكر الملك عبد الله ملك شرق الأردن في إخراج فكرة إنشاء دولة سوريا الكبرى إلى حيز الوجود، وذلك بتوحيد الأردن مع سوريا ولبنان وفلسطين مع ضم العراق إليها. ولكن لم تكلل هذه الخطوة بالنجاح.

سادسا: لم تستطع أحلام الملك عبد الله في تكوين سوريا الكبرى من أن تخرج إلى حيز التنفيذ إلا بعد حرب فلسطين وبصفة جزئية، وذلك بضم الجزء الغربي من الأردن إلى جزئه الشرقي. وكان يأمل أن ينجح في الضغط على لبنان وسوريا للانضمام إلى الأردن، وكذلك العراق. وكان هذا المشروع يحظى بتأييد إنجلترا، لأن في تحقيقه إيجاد كتلة موحدة من الدول الخاضعة لنفوذها لتقف ضد السياسة الموحدة التي كانت تنتجها مصر والسعودية في ذلك الوقت. وقد فقد هذا المشروع أكبر سند له بوفاة الملك عبد الله سنة ١٩٥١.

سابعا: في عام ١٩٥٤ ظهر مشروع جديد على يد فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق الأسبق ويسمي مشروع الهلال الخصيب، ويضم العراق وامتداد سهولة الخصيبة في سوريا ولبنان وفلسطين.

ثامنا: ظهور مشروع حلف بغداد عام ١٩٥٥ ومحاولة إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ضم الدول العربية إليه بمختلف الوسائل، بالتهديد تارة والترغيب تارة أخرى.

تاسعا: قامت محاولات للوحدة لا تنبع من كيان المنطقة، ولكن بتعضيد من الدول الاستعمارية التي فقدت نفوذها في المنطقة، كتكوين حكومات اتحادية للمحميات الغربية في جنوب شبه الجزيرة العربية تحت إشراف إنجلترا، وتكوين اتحاد فيدرالي لدول المغرب العربي تحت زعامة الحبيب بورقيبة.

ولنتناول الآن محاولة محمد علي في إنشاء الإمبراطورية العربية الموحدة، فنقول بأن بعض المؤرخين قد ذكر بان محمد علي قد وضع نصب عينيه إقامة تلك الإمبراطورية من البداية. وبناء على هذا الزعم أخذوا يفسرون إخضاع محمد علي للثورة الوهابية وفتحه للسودان وحملاته على الشام على أنها تمت نتيجة لخطة مرسومة كانت تهدف إلى إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ.

إذا أمعنا النظر في هذا القول نجد أن فيه مغالاة كثيرة. إذ لو تتبعنا الظروف التي دفعت محمد علي إلى القيام بهذه الأعمال الحربية لوجدنا أنها تبعدنا كثيرا عما ذهب هؤلاء المؤرخون إليه.

فمحمد علي قام بإخضاع الثورة الوهابية بناء على تكليف الباب العالي، ولم يقدم عليه من تلقاء نفسه، بل أنه قد اضطر الى إجابة مطالب السلطان العثماني في الوقت الذي لم يكن لديه من القوة الحربية ما تمكنه من

القضاء على تلك الثورة التي نشبت في قلب الجزيرة العربية. فقيام محمد علي إذن بإخضاع الثورة لم يكن وليد تفكيره ليحملنا هذا على القول بأنه تم طبقا لخطة موضوعة من قبل. ولكن إخضاع محمد علي للثورة الوهابية ودراسة إبراهيم باشا لشئون الجزيرة العربية، ومحاولته الإلمام بالظروف المحيطة بها، قد أوجد لديه اهتماما خاصا بشئون العرب. وكان هذا الاهتمام بشئون العرب قاصرا على إبراهيم باشا دون أبيه محمد علي.

أما إذا تناولنا موضوع فتح السودان، نجد أن محمد علي لم يفتح هذا القطر الشقيق لرغبته في ضم إقليم عربي جديد تحت سيطرته كما ذكر بعض المؤرخين. بل أن دراستنا لظروف محمد علي في ذلك الوقت والأحوال السائدة في مصر بصفة عامة، نجد أن محمد علي قد اهتم بفتح السودان لاعتقاده بأن السودانيين أصلح من المصريين في تكوين جيش مصر الجديد.

فالفكرة التي سيطرت على مشاعر محمد علي وقتئذ هو إيجاد مصدر جديد لإمداد الجيش المصري الجديد بالشبان الصالحين للخدمة العسكرية. ولكن نتيجة لفتح السودان أن تغلغلت الثقافة الإسلامية والعقائد الإسلامية في جنوب الوادي. أي أن محمد علي قد كسب بفتح السودان أن نشر الثقافة الإسلامية العربية في تلك المنطقة من العالم، تلك الثقافة التي عملت إنجلترا جاهدة حتى لا تصل إلى جنوب السودان.

ولهذا فعندما تم لإنجلترا احتلال مصر في عام ١٨٨٢ سيطرت الحكومة الإنجليزية على شئون السودان، وبدأت تسير على سياسة فصل جنوب السودان عن شماله حتى لا تتسرب الثقافة العربية الإسلامية إلى الجنوب، حتى لا يدين السودانيون في جنوب السودان بالديانة الإسلامية، وحتى لا يتكون من هذه الشعوب التي تقطن على ضفاف النيل من منبعه إلى مصبه في يوم من الأيام دولة عربية موحدة تدين بدين واحد وثقافة واحدة. ولهذا حرصت على عزل جنوب السودان عن شماله لتصبغه بالصبغة

الخاصة التي تجعل من هذا الجزء من السودان جزءا متباينا في العادات والتقاليد والثقافة والدين.

فمحمد علي إذن عند شروعه في الاستيلاء على السودان لم تكن فكرة إنشاء إمبراطورية عربية واضحة في ذهنه، بل كانت الحاجة الملحة إلى المال وإلى الرجال والمياه هي الدافع الأول على غزو تلك البلاد.

أما حملات محمد علي على الشام، فإنما كانت لإرغام الباب العالي على الاستجابة إلى مطالبه. هذا بالإضافة إلى رغبته في السيطرة على الطريقين الرئيسين للتجارة العالمية لإرغام إنجلترا على التحالف معه ومصادقته نظرا لحاجتها الشديدة إلى استخدام هذين الطريقين. كذلك لا ننكر أن محمد علي كان يطمع في ضم الشام إلى حكم مصر، لما سيعود عليه من الفوائد نتيجة لتطبيقه سياسة الاحتكار، ولسيطرته على مورد هام من موارد الأخشاب التي يحتاج إليها محمد علي في بناء أسطوله الحربي.

ولكن يمكننا القول بان إبراهيم باشا لم تختمر في ذهنه فكرة إنشاء إمبراطورية عربية إلا بعد أن استطاع ضم بيت المقدس وجنوب الشام إلى مصر.

وجد إذن محمد علي نفسه يسيطر على إمبراطورية عربية واسعة الأرجاء بما في ذلك المكانين المقدسين في الحجاز والشام. ففكرة إقامة الدولة العربية وإنشاء الخلافة العربية قد وضحت في ذهن إبراهيم باشا بعد استيلائه على الجزء الجنوبي من الشام. أي أن إبراهيم باشا كان في فتوحاته للشام يهدف إلى ضم البلاد العربية فقط، ولهذا سيقف تقدم الجنود المصرية في الدور الأول من حرب الشام عند حدود جبال طوروس التي تفصل بين البلاد الناطقة بالعربية والناطقة بالتركية. ولم تتعد القوات المصرية هذه الحدود إلا بعد أن رفض السلطان العثماني الاستجابة إلى مطالب محمد علي.

وخلاصة القول فإن تكوين الإمبراطورية العربية في عهد محمد علي جاء نتيجته للصدف ولم يكن نتيجة لخطة موضوعة من أول الأمر. بل أن هذه الخطة قد وضحت معالمها في حرب الشام فقط. ولكن هذه الإمبراطورية العربية التي استطاع محمد علي تكوينها لم تعمر إلا فترة قصيرة من الزمن. وانتهت في عام ١٨٤٠ نتيجة لتوقيع معاهدة لندن، تلك المعاهدة التي نصت على منح محمد علي حكم مصر فقط، ووضعت حدا لأطماعه.

أسباب انهيار إمبراطورية محمد علي:

يعتبر موقف الحكومة الإنجليزية من إمبراطورية محمد علي من أهم أسباب فشلها. فإنجلترا قد رأت في قيام تلك الإمبراطورية العربية معارضة لسياستها في المحافظة على كيان الدولة العثمانية، تلك السياسة التي كانت تسير عليها في الثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر. فموافقة إنجلترا على قيامها معناه إذن أنها تعترف بحق محمد علي الثائر في إقامة إمبراطورية عربية في جزء من ممتلكات السلطان العثماني حليف إنجلترا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنجلترا كانت لا تنظر بعين الارتياح إلى تزايد قوة محمد علي في تلك المنطقة، وفي سيطرته على الطريقين التجاريين اللذين يربطان الشرق بالغرب. وقد زادت أهمية هذين الطريقين بعد إنشاء السفن البخارية. هذا بالإضافة إلى وقوف إبراهيم باشا في وجه إنجلترا في محاولتها تسيير سفن تجارية من الخليج العربي إلى أعالي الفرات.

كذلك رأت إنجلترا في سيطرة محمد علي القوية على هذين الطريقين الهامين خطرا يهدد مصالحها التجارية في الشرق تهديدا كبيرا، هذه المصالح التي كانت مكفولة في ظل الدولة العثمانية الضعيفة.

كما إن إنجلترا لم ترض عن الأساليب التي اتبعها محمد علي في الشام، وخصوصا ما يتعلق منها بالناحية التجارية. فمحمد علي كان يسير في ذلك الوقت على سياسة احتكار التجارة في الشام، تلك السياسة التي تضر

بمصالح إنجلترا التجارية، والتي تخالف سياسة حرية تحكم التجارة التي كانت تنادي بها. فاحتكار تجارة الشام في نظرا إنجلترا معناه محمد علي في منتجات الشام وبيعها بالسعر الذي يراه والذي يكفل له ربحا مجزيا مما سيعود عليها بالخسارة.

هذا فضلا عن أن إنجلترا لم تكن تؤمن بمقدرة محمد علي حكم تلك الإمبراطورية الواسعة، حتى على فرض إيمانها به فلم تكن تؤمن بمقدرة خلفائه من بعده على حكمها.

كذلك وجدت إنجلترا في قيام محمد علي بتحقيق هذا المشروع إثارة للمسألة الشرقية. وكان من سياسة إنجلترا عدم إثارة تلك المسألة حتى لا يؤدي ذلك إلى تنازع الدول الغربية فيما بينها حول اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية. ولهذا فقد وقفت من محمد علي موقفا عدائيا، بل إنها قد خشيت من أن تمتد أطماع محمد علي إلى السيطرة على الممتلكات العثمانية في شرق أوروبا، مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى اصطدامه بالروسيا والنمسا لرغبتهما في السيطرة على تلك الممتلكات، وإلى اضطرار إنجلترا لغوض تلك الحرب دفاعا عن الدولة العثمانية وللوقوف أمام التوغل الروسي نحو البحر المتوسط.

كما أن وزير خارجية إنجلترا بالمرستون لم يكن يؤمن بمحمد علي كحاكم شرعي لتلك البلاد، بل كان يعتبره مجرد وال ثائر، لا يمكن الاتفاق معه أو الاعتماد عليه.

لهذه الأسباب مجتمعة وقفت إنجلترا أمام أطماع محمد علي إلى أن وضعت حدا لها في معاهدة لندن عام ١٨٤٠، حيث انسحبت القوات المصرية من الشام ومن شبه الجزيرة العربية، وأقتصر حكم محمد علي على مصر والسودان فقط.

كذلك حاول محمد علي أثناء سيطرته على الشام أن يتطلع إلى فتح العراق حتى يضم بذلك كل الولايات العربية الإسلامية إلى حكومته. ولكن

الحكومة الإنجليزية أنذرته بألا يقترب من العراق، وأن من الأفضل لـــه أن يسحب قواته من الشام وأن ينصاع لأوامر الباب العالي، وبألا يطـالب بمـا ليس له حق فيه، بل عليه أن ينفذ أوامر السلطان كوال عثماني.

وهناك أسباب أخرى تعلق بمحمد علي نفسه وبالظروف التي أحاطت بتكوين تلك الإمبراطورية، فأما ما يتعلق بمحمد علي نجد أنه كان تركيا قبـلى كل شيء ومتعصبا لتركيته ولم يكن يعرف العربية أو يشعر بشعور العـرب في يوم من الأيام. وترتب على هذا كله أنه لم يستطع إقنـاع الـرأي العـام العربي بوجاهة فكرته وبأهمية مشروعه. بل أن الشعوب العربية كانت تنظر إلى محمد علي على أنه رجل تركي غريب عن العرب، وأنه لم يحتضن هذا المشروع حبا في مصلحة العرب بل لتحقيق أغراض شخصية، وأن إقامـة الإمبراطورية العربية معناها في نظر الشعوب العربية إبدال شخصية تركيـة وهي شخصية السلطان العثماني بشخصية تركية أخرى هي شخصية محمـد علي.

كذلك لم تنجح تلك الحركة لأنها كانت تهدف إلى مصلحة شـخصية وإلى تحقيق أطماع محمد علي في تكوين أسرة حاكمة تتولـى حكـم تلـك الإمبراطورية العربية الواسعة عن طرق الوراثة.

كما أن تكوين تلك الإمبراطورية لم يكن وليد الشعور العربي، أي لم يكن بدافع من تلك الشعوب، بل بقوة السيف. كما لم تكـن الفكـرة العربيـة واضحة وضوحا تاما في ذلك الوقت بل كان الشعور الغالب هـو الشـعور بالإسلامية.

وأخيرا وليس أخرا، فإن كلا من محمد علي وإبراهيم لـم يسـتطع إذكاء الروح القومية بين الشعوب العربية نتيجة لاختلاف الجنسـية وتبـاين اللغة - ولو أن إبراهيم كان يتكلم العربية - ألا أنه رغم ذلك لم يسـتطع أن يجتذب إليه الرأي العام العربي نتيجة لتركيته وللأطماع الشخصية التي تكمن خلف تلك المحاولة.

الفصل الرابع

جمال الدين الأفغاني وحركة الجامعة الإسلامية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الشرق العربي يصحو على صيحات أكبر مفكري ذلك الوقت ومن أعظم الداعين إلى حركة الوحدة شانا ألا وهو جمال الدين الأفغاني. لقد وجد هذا المصلح الكبير أن أمم الشرق ترزح تحت عبء الاستعباد والاستعمار، وتفتك بها عوامل الجهل والتفرقة العنصرية والتعصب الديني، فعكف على دراسة أحوالها لإيجاد الدواء الناجع لهذا الداء العضال، وكان برنامجه تجاه هذه الأمم ينقسم إلى قسمين: قسم ديني وآخر سياسي.

أما القسم الأول: فكان جمال الدين ينادي بالمساواة التامة بين البشر جميعا والعمل على خير الإنسانية وهذا لن يتحقق إلا بمحاربة التفرقة الدينية ويساعده على ذلك أن الأديان السماوية الثلاثة وهي اليهودية والمسيحية والإسلام تفق في المبدأ والغاية فلم لا يتفق إذن معتنقو تلك الأديان الثلاثة أيضا في المبدأ والغاية. كما نادى أيضا بفض المنازعات الدموية بين السنيين والشيعيين لأن تلك الخلافات لم تجلب للدولة سوى الانقسام والتناحر والضعف.

أما القسم السياسي: من هذه الدعوة فيتركز في نقطتين جوهريتين وهما: تحرير البلاد الشرقية من الحكم الفردي الاستبدادي. (ثانيا) تخليصها من الاستعمار الأجنبي.

أما عن الشطر الأول وهو تحرير البلاد من الحكم الفردي الاستبدادي فكان يرى في الأساليب التي سارت عليها الدولة الأوروبية سبيلا للوصول إلى حكم أفضل، فجمال الدين إذن ليس كغيره من رجال الدين الذين ينظرون إلى الماضي ويحاولون الرجوع إلى قوانينه لأحياء الأمم الشرقية من جديد،

بل كان يرى في النظم الأوروبية الدستورية مثالا حسنا لإقامة حكم صالح. فيقول في هذا المعنى "ومختصر القول أن الحكم للعقل والعلم ومتى صادفت هاتان القوتان حمقا وجهلا تغلبتا عليهما" وهذا القول في حكم الفرد المطلق فإنه يدوم مادامت الأمة تخبط في دياجير الجهل، ومتى فشا العلم في الأمة فأول ما تناهض في ذلك الشكل من الحكم وتعمل على التخلص منه سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجسد لسنة الله تبديلا". فهو إذن يتخذ من العلم دعامة قوية لاستنهاض تلك الشعوب والأخذ بيدها إلى حياة فاضلة في ظل الحرية والحكم الدستوري وفي سبيل هذا المبدأ، لم يذق جمال الدين طعم الراحة ولم يعرف الاستقرار، بل عاش منتقلا بين الممالك الإسلامية وغيرها داعيا لمبادئه معرضا نفسه لغضب الملوك والأمراء ولد سائس الدول الاستعمارية وعلى رأسها إنجلترا.

أما فيما يختص بتخليص الشعوب الإسلامية من ربقة الاستعمار الأجنبي فكان يرى أن الدعوة إلى إنشاء جامعة إسلامية أو وحدة إسلامية تضم الشعوب الإسلامية كلها تحت زعامة واحدة هو السبيل الوحيد للوقوف أمام المطامع الاستعمارية وقفة رجل واحد. إذن كان جمال الدين أستاذ الوحدة الإسلامية التي عمل على نشرها بمختلف الطرق حتى جعل من هذه الفكرة عقيدة اجتماعية وفكرة سياسية لها أشياع ومعتنقون. ولم يكن جمال الدين أول من نادى بهذه الفكرة بل سبقه إليها صلاح الدين الأيوبي من قبل إبان الحروب الصليبية فأخذ يدعو إليها لتقف الدول الإسلامية كلها صفا واحدا أمام تكتل الدول الغربية المسيحية.

ثم أعقب فترة الحروب الصليبية ركود العالم الإسلامي ثم وقوع دويلاته الإسلامية تحت حكم الأتراك العثمانيين الذين كانوا يهتمون بشئون الدويلات الأوروبية المسيحية أكثر من اهتمامهم بشئون الدويلات العربية. ولقد حاول محمد علي إقامة إمبراطورية عربية شرقية على أنقاض الدولة

العثمانية المنهارة لتقف هذه الإمبراطورية الناشئة أمام تيار المطامع الأوروبية. وقد اعتمد محمد علي على قوة السيف في تحقيق هذا الحلم. ولقد صرح ابنه إبراهيم أثناء سقوط عكا بأن فتوحاته ستقف عند حدود المناطق التي تتكلم العربية، أي أنه كان يرمي من وراء تلك الحروب ضم المناطق العربية فقط لتحقيق فكرة الإمبراطورية العربية. كما حاول من بعده الخديو إسماعيل تكوين وحدة أفريقية فأرسل حملات متعددة إلى الجنوب حققت بعض النجاح في ضم مساحات كبيرة شملت حوض النيل، ولكن الديون التي استعان بها إسماعيل في تحقيق هذه الفتوحات قد أثقلت كاهل الميزانية المصرية، مما أدىَ إلى فشل حركته هذه كما فشلت حركة محمد علي من قبل. ويمكننا القول بأن هاتين الوحدتين اللتين حاول كل من محمد علي وإسماعيل تحقيقها بحد السيف لم تتركا أثرا كبيرا في النفوس ثم ظهر جمال الدين وقد افزعه ما رآه من تغلغل النفوذ الاستعمارية في العالم الإسلامي وما عليه سكان تلك المنطقة من فرقة وتخاذل في نفس الوقت الذي كانت فيه الرابطة بين السلطان العثماني وبين رعاياه من العرب قائمة على مبدأ السيادة وحق الفتح. وقد أهاب جمال الدين بأصحاب الرأي والفكر أن يوحدوا صفوفهم وأن يلموا شملهم ليقفوا صفا واحدا أمام تيار الاستعمار الجارف.

وفي سبيل هذه الدعوة أنشأ جمعية أم القرى في مكة لتدعو لفكرة الجامعة الإسلامية تحت لواء خليفة واحد يخضع له العالم الإسلامي أجمع. ثم ألف جماعة العروة الوثقى في باريس من مسلمي الهند ومصر وشمال أفريقيا، وأصدر بالاشتراك مع الشيخ محمد عبده "مجلة العروة الوثقى" لتعبر عن أغراض الجمعية ولنشر مبادئها في الوحدة الإسلامية. وكان جمال الدين يرى أن هذه الوحدة ممكنة لأسباب متعددة منها:

أولا: أن الأراضي التي تحتلها الشعوب الإسلامية تكون وحدة جغرافية واحدة تتصل أراضيها بعضها ببعض.

ثانيا: أن لهذه الشعوب عقيدة واحدة تربط بين قلوبهم وتوحد هدفهم الذي يسعون إلى تحقيقه.

ثالثا: أن كثرة عدد هذه الشعوب يجعل من هذه الوحدة قوة يخشى بأسها ويكون لها الكلمة العليا في الأوساط الدولية.

رابعا: ما يتصف به أهل تلك المناطق من شجاعة وقوة.

على أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن جمال الدين لم يكن يرمي من وراء إنشاء الجامعة الإسلامية أن تخضع جميع الأقطار الإسلامية لحكم فرد واحد فيقول:

"لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخص واحد، فإن هذا ربما كان عسيرا ولكنني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن. وجه وحدتهم الدين، وكل ذي ملك على ملكه يسعى جهده لحفظ الآخر ما استطاع، ويعتقد أن حياته بحياته، وأن بقائه ببقائه. على أن تكون أول صيحة تبعث على الوحدة وتوقظ الرقدة وصادرة من أعلاهم مرتبة وأقواهم شوكة".

أي أن جمال الدين كان يخشى من التحاسد والأنانية التي قد تحطم الدعوة إلى الوحدة وبمعنى آخر كان جمال الدين يريدها وحدة على نمط الجامعة العربية الآن. وقد اعتمد جمال الدين في نشر دعوته هذه على العلماء العاملين، ورسم لهم السياسة المحكمة التي يسيرون عليها لتحقيق هذه الدعوة. ومن أقواله في هذا الصدد قوله:

"ومن الواجب على العلماء قياما بحق الدراسة التي شرفوا بها على لسان الشارع أن ينهضوا إلى أحياء الرابطة الدينية ويتداركوا الاختلاف الذي وقع في الملك بتمكين الاتفاق الذي يدعو إليه الدين ويجعلوا معاقد هذا الاتفاق في مساجدهم ومدارسهم حتى يكون كل مسجد وكل مدرسة مهبطا لروح حياة الوحدة، ويصير كل واحد منها حلقة في سلسلة واحدة إذا اهتز أحد أطرافها

أضطرب لهزته الطرف الآخر، ويرتبط العلماء والخطباء والأئمة والوعاظ في جميع أنحاء الأرض بعضهم ببعض يجعلون لهم مراكز* في أقطار مختلفة ويرجعون إليها في شئون وحدتهم ويأخذون بأيدي العامة إلى حيث يرشدهم التنزيل وصحيح الأثر ويجمعون أطراف الوشائج إلى معقل واحد يكون مركزه في الأقطار المقدسة وأشرفها في معهد بيت الله الحرام حتى يتمكنوا بذلك من شد أزر الدين وحفظه من نوازع العدوان والقيام بحاجات الأمة إذا عرض حادث الخلل وتطرق الأجانب للتداخل فيها بما يحط من شأنها ويكون ذلك أدعى لنشر العلوم وتنوير الأفهام وصيانة الدين من البدع".

ولقد أخطأ جمال الدين في إسناد مهمة الدعوة إلى العلماء والأئمة والوعاظ، ولكنه أسندها إليهم لعلمه بما لهذه الفئة من تأثير كبير على عامة الشعب وبما يعلمون من شئون دينهم ودنياهم، وبما يتحلون به أو كما كان يظن، ولهذا فقد وضع فيهم جمال الدين كل هذه الآمال في إصلاح ما فسد من أمر هذه الأمة. وما علم جمال الدين أن هؤلاء العلماء هم موطن الداء لأنهم كانوا يتملقون أولى السلطان ويصبغون أعمالهم بالصبغة الدينية وهم أبعد ما يكونون عن الدين. وما درى أيضا أنهم سيكونون حربا عليه وأنهم سيتهمونه بالزندقة والإلحاد. وستغير الأيام من ظن جمال الدين، وسيظهر من بعده من الرجال والزعماء الذين أفنوا حياتهم في سبيل الدعوة لمجد الشرق العربي وليس فيهم واحد من أولئك الأئمة والوعاظ. ولكن جمال الدين كان صائب الرأي في اختيار قبلة دينية لهذه الوحدة إذ أختار مكة المكرمة لأنها كما يقول "مبعث الدين ومناط اليقين وفيها موسم الحجيج العام في كل عام يحج إليه الشرقي والغربي، ويتآخى في مواقفها الطاهرة الجليل والحقير، والغني والفقير، فكانت افضل مدينة تتوارد إليها الأقطار، ثم تنبث إلى سائر البلاد وما هي إلا كلمة تقال بينهم من ذوي مكانة في نفوسهم حتى تهتز لها أرجاء الأرض وتضطرب لها سواكن القلوب".

فجمال الدين كان يرجو أن يكون موسم الحج مؤتمرا عاما يتعارف فيه المسلمون ويتشاورون فيما يهمهم ويحقق آمالهم. ولو أمكن تحقيق هذه الفكرة لأصبح للأمم الإسلامية قوة روحية لا تنضب تمدها بالحياة والحركة.

ومما يؤخذ على جمال الدين أيضا أنه كان يستنهض الشعوب الإسلامية ويحثها على أن تشق لنفسها حياة عزيزة فاضلة للوصول إلى نهايته، كان يود أن يرى قومه بين عشية وضحاها قد وصلوا إلى غايتهم، مع أن عامل الزمن مهم جدا في تطور أفكار الشعوب، فلابد لأية عقيدة من فترة كافية من الوقت كي تنضج لكي يستطيع الشعب استساغتها، فمثلا لم تحقق القوة ولا العنف مبادئ الثورة الفرنسية، بل أن ما نادت به الثورة من حرية وإخاء ومساواة قد أنتهك إبان الثورة، وكان الزمن وحده هو الكفيل بتحقيق تلك المبادئ، كذلك قامت الثورة العرابية وهي لا تزال فكرة في الأذهان ولم تكن قد وصلت إلى قلوب الشعب ونزلت منهم منزلة العقيدة، ولهذا فشلت فجأة كما قامت فجأة. ولو وجدت هذه الثورة صداها لدى أفراد الشعب لما أفلحت الدسائس في إسقاطها ولربما اختلفت نتائجها عما آلت إليه.

فثورة جمال الدين إذن كانت عبارة عن بذرة من بذور الحرية التي بذرها جمال الدين الأفغاني في ارض لم تكن معدة كل الإعداد لاستقبال تلك البذرة، وسنجد بان تعجل جمال الدين الوصول إلى ثمرة تعاليمه ومبادئه الجديدة هي في الواقع رد فعل للاستعمار الذي أخذ يتغلغل في الشرق والذي يريد أن يلتهم الشعوب العربية الخاضعة للحكم العثماني. الغاشم. ولكن بالرغم من هذا فقد أيقظت دعوة جمال الدين الشرق الإسلامي من نومه العميق كما أنها أفزعت الدول الأوروبية الاستعمارية، وذلك لقوة شخصية جمال الدين وإيمانه وجرأته والتفاف الناس من حوله من تلاميذه ومريديه، ولم يكن هدف تلك الدعوة الوقوف في وجه الاستعمار الأوروبي فحسب بل وللقضاء على الاستبداد العثماني أيضا. ولهذا فقد نظرت الدولة العثمانية لتلك

الدعوة في بادئ الأمر على أنها حركة تمرد وعصيان على الخلافة العثمانية. ولقد أخذت الدول الاستعمارية وكذلك السلطان العثماني في محاربة جمال الدين وأعوانه واتهامهم بالتعصب الديني ومحاولة النهوض بالمسلمين على حساب الطوائف الأخرى غير المسلمة، ولقد دحض جمال الدين افتراءاتهم بقوله:

"لا يظن أحد من الناس أن جريدتنا هذه (جريدة العروة الوثقى) بتخصيصها المسلمين بالذكر أحيانا، ومدافعتها عن حقوقهم تقصد الشقاق بينهم وبين من يجاورهم في أوطانهم ويتفق معهم في مصالح بلادهم ويشاركهم المنافع من أجيال طويلة، فليس من شأنهم ولا مما نميل إليه ولا يبيحه ديننا ولا تسمح به شريعتنا ولكن الغرض تحذير الشرقيين عموما والمسلمين خصوصا من تطاول الأجانب عليهم والإفساد من بلادهم ونخص المسلمين بالخطاب لأنهم العنصر الغالب في الأقطار التي غدر بها الأجانب واستأثروا بخيراتها وأذلوا أهلها أجمعين."

والواقع أن جمال الدين قد أختار العنصر الديني لحفز الهمم لما له من عظيم الأثر في بث الحمية في صفوف المسلمين خصوصا في وقت كان للدين فيه الاعتبار الأول.

سؤال: إلى أي حد نجحت دعوة جمال الدين؟؟

أن دعوة جمال الدين قد وصلت إلى أقصى ما يمكن ان تصل إليه الدعوة في مثل ظروفها وملابساتها، فالمسلمون في ذلك الوقت كانوا يسيرون إلى نهايتهم المحتومة نتيجة لضعفهم وسوء حالتهم وتسلط الدول الاستعمارية عليهم. فكانت دعوته إذن أشبه ببذور غرست في أرض ميتة، ولهذا نجد أن اليأس يتجاوب في نفس جمال الدين فيقول:

"أن المسلمين قد سقطت هممهم ونامت عزائمهم وماتت خواطرهم وقام شيء واحد فيهم وهو شهواتهم". ورغم هذا كله فقد أصاب جمال الدين الأفغاني نجاحا ملحوظا في دعوته إلى الجامعة الإسلامية إذ بدأت أذهان الناس تتفتح إلى هذا الخطر الداهم الذي يريد أن يقضي على كيانهم ألا وهو خطر الاستعمار البغيض. فكانت هذه الدعوة إذن هي نقطة تحول في تاريخ الشرق العربي. ونستطيع أن نقدر قيمة ما وصلت إليه من نجاح إذا علمنا أن جمال الدين كان فقيرا لا يملك سوى قوة إيمانه وشجاعته وجرأته في الحق أمام قوة الملوك والسلاطين ومكائد الدول الاستعمارية ومؤامرتهم، وكان لهذا أكبر الأثر في عدم استقراره، إذ ما يكاد يستقر في مكان حتى تلاحقه المكائد والمؤامرات، ولعل أهم أثر تركته دعوة جمال الدين إلى الوحدة الإسلامية هم تلاميذته الذين اعتنقوا تعاليمه وتشربوا بروحه وأخذوا على عاتقهم نشر دعوته من بعده والتفاني في العمل لإخراجها إلى حيز الوجود. ومن ابرز هؤلاء التلاميذ الشيخ محمد عبده والسيد عبد الرحمن الكواكبي. وقد سار من بعده كل منهما في طريق خاص. فالشيخ محمد عبده كان يتفق مع جمال الدين في الرأي لأنه شريكه في الجهاد، وقد عملا سويا فترة طويلة من الزمن. أما عبد الرحمن الكواكبي فكان يرى رأي أستاذه في الوحدة الإسلامية وفي عقد مؤتمر سنوي كل عام في مكة في موسم الحج. ولكنه لم يستطع أن يخرج هذه الفكرة إلى حيز الوجود فأخرجها في خياله ودونها في كتابه أم القرى".

ولكن هؤلاء التلاميذ قد رأوا أنهم لا يستطيعون التمسك بحرفية تعاليم جمال الدين بل لابد من الخضوع لمقتضيات الأمر الواقع، فإيجاد وحدة إسلامية من سائر الأقطار في صعيد واحد أمر بعيد المنال، فلا يمكن تنفيذ تلك الفكرة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذه الوحدة لا يمكن تحديدها تحديدا سياسيا دقيقا، هذا فضلا عن أنها تثير الكثير من الشبهات ضدها. ولهذا فضلوا أن تكون الوحدة عربية تضم البلاد العربية

مثل: شبه جزيرة والعرب، والعراق، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، ومصر، وطرابلس، وتونس، والجزائر، ومراكش، لأن هذه الأقطار تتحد في اللغة والجنس إلى حد ما، وكذلك في التاريخ والعادات والتقاليد والهدف السياسي. ومما ساعد على ظهور هذه الفكرة سوء نظام الحكم العثماني سواء قبل إعلان دستور سنة ١٩٠٨ أو بعده، وقيام حكومة الاتحاديين (أي الحكومة التي أقامتها جمعية الاتحاد والترقي) بإحياء حركة الجامعة الطورانية لمناهضة فكرة الجامعة العربية. وفي ذلك الوقت تسرى في العالم العربي تيارات مختلفة بعضها ينادي بالوحدة في ظل الخلافة العثمانية، وبعضها الآخر يريد التحرر من النير العثماني واستبداله بحماية أجنبية. وكانت الغلبة للرأي الذي ينادي بالوحدة مع الاستقلال عن الدولة العثمانية. ولكن بانتهاء الحرب العالمية الأولى تسقط هذه الدول جميعها فريسة للاستعمار الأوروبي ماعدا الحجاز الذي لم يكن لهم مطمع فيه. وفي الختام يمكن القول بان حركة الوحدة نشأت إسلامية ولكن لاستحالة تنفيذها تحورت إلى وحدة عربية وهو ما أمكن تحقيقه أخيرا من إنشاء الجامعة العربية، فهذه الجامعة إذن يرجع الفضل في إنشائها إلى جمال الدين بطريق غير مباشر.

كانت لدعوة جمال الدين التي شرحناها صدى عميقا في نفس السلطان عبد الحميد الثاني لأنها تفق مع ميوله وأهوائه فرأى أن يستفيد من قوة الشعوب الإسلامية بالتفافها حوله لتقوية مركزه أمام العالم المسيحي (أي الغربي) فأرسل رسله من رجال الدين إلى كافة الأقطار الإسلامية لتدعوا المسلمين إلى الالتفاف حول خليفة المسلمين لما في ذلك من تقوية للإسلام والمسلمين، وكان يرمي من وراء هذه الدعوة أيضا إخضاع رعاياه من العرب بعد ما بدا منهم من اليقظة القومية التي خشى منها على وحدة الدولة العثمانية.

ومن أعمال السلطان عبد الحميد التي نجحت نجاحا كبيرا في كسب عطف الرأي العام الإسلامي هو مد الخط الحديدي بين دمشق والمدينة لتيسير الحج إلى الأماكن المقدسة مع أن هدفه الخفي في مد هذا الخط هدف سياسي أكثر منه ديني، إذ كان يرمي من وراء ذلك ربط الولايات الإسلامية بخط حديدي ليسهل عليه قمع الحركات التحررية في الوقت المناسب. وجدت هذه الحركة (الجامعة الإسلامية) هوى في نفوس الشعوب الإسلامية التي كان من مصلحتها الانطواء تحت لواء دولة إسلامية قوية. ففكرة إنشاء إمبراطورية إسلامية تضم ما يقرب من ٣٠٠ مليون مسلم في ذلك الوقت فكرة تستهوى العقول. فلا غرابة إذن إذا وجدنا كثيرا من زعماء الأقطار الإسلامية يؤيدونها، ففي مصر أيد هذه الدعوة مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية بمصر وأيدها أيضا بعض رجالات العرب من طرابلس والجزائر ومراكش فيما عدا الغالبية العظمى من السوريين والعراقيين. وكان السلطان عبد الحميد يرمي من وراء تعضيده لهذه الحركة، بالإضافة إلى ما ذكر مقاومة حركة الجامعة القومية العربية التي تهدد الدولة العثمانية بخطر جسيم والتي كانت ترمي إلى فصل الشعوب العربية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية وتكوين إمبراطورية عربية قومية مستقلة، وهي الفكرة التي كان يعتنقها معظم السوريين والعراقيين وأهل الحجاز وعلى رأسهم الحسين بن علي. وإذا نظرنا إلى هاتين الحركتين من الناحية العملية نجد أن إنشاء إمبراطورية إسلامية تضم ما يقرب من ٣٠٠ مليون مسلم مختلفين في اللغة وفي العادات والتقاليد والحياة الاجتماعية والاقتصادية أمر مستحيل، فمعنى هذا إخراج كل المسلمين الخاضعين لأكثر من عشرين دولة بين أوروبية وآسيوية وأفريقية ووضعهم تحت حكم دولة واحدة، وهذا لا يتأتى إلا بهدم النظم الدولية وتنفيذ هذا العمل بقوة السلاح، وأنى لدولة ضعيفة مثل الدولة العثمانية أن تقوم بهذا العمل. أما عن أهداف حركة الجامعة القومية (أو العربية) فهناك عوامل تدعو إلى تحقيقها منها الموقع الجغرافي فهذه الشعوب العربية تقطن منطقة

واحدة تمتد من الخليج شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن جبال طوروس شمالا إلى أواسط أفريقيا جنوبا. وهناك عوامل أخرى مثل وحدة اللغة والعادات والتقاليد والمصالح الاقتصادية المشتركة فقيام الوحدة القومية إذن أمر معقول ويمكن تحقيقه. وقد عمل لتحقيق أهداف هذه الحركة شخصية سورية هامة هي شخصية عبد الرحمن الكواكبي.

ولد عبد الرحمن في حلب سنة ١٨٤٩ من أسرة سورية محافظة وقد اشتغل في شبابه بالصحافة ثم التحق بالوظائف الحكومية، ونظرا لجرأته وحملته على الاستبداد زج به في السجن فترة من الزمن. وعندما أطلق سراحه سنة ١٨٩٨ هاجر إلى مصر بحثا عن الحرية. ثم تنقل في كثير من الأقطار العربية مثل الحجاز واليمن ورجع إلى مصر حيث توفى سنة ١٩٠٣ وهو في الرابعة والخمسين من عمره.كانت شخصية الكواكبي مرآة صادقة تنعكس عليها ما يجول بخواطر بني جلدته من ميل إلى التحرر والسخط على الاستبداد، وكان قَوي الإيمان بمستقبل العرب، وكان يرى أن القومية فوق الفوارق الدينية فكثر أصدقاؤه من مختلف الأجناس والأديان. وفي أثناء إقامته بالقاهرة أصدر كتابين لم يذكر فيهما اسمه، كان لهما أثر كبير في نمو الحركة القومية العربية. ضم الكتاب الأول المسمى "أم القرى" طائفة من الآراء التي تتناول بالبحث مستقبل الإسلام والمسلمين فتخيل اجتماع ٢٢ من العلماء المسلمين بمكة لأداء فريضة الحج ويمثلون ٢٢ قطرا إسلاميا للتشاور فيما يجب عليهم عمله لاحياء الدين الإسلامي وبعثه من جديد، فقرروا بعد اجتماع عدة جلسات إنشاء جمعية هدفها بعث الإسلام ويشتمل الجزء الأكبر من الكتاب على مضابط الجلسات التي تخيلها مع لائحة بقوانين الجمعية. وفي خلال الكتاب يتناول موضوع الخلافة بالبحث العميق. وأهمية الكتاب تنحصر في تناول موضوعات هامة كانت موضع اهتمام وعناية العالم العربي إذ ذاك. وأبدى رأيه فيها بكل جرأة وصراحة. أما الكتاب الثاني فيسمى "طبائع الاستبداد" وهو عبارة مجموعة للمقالات التي كتبها في

الصحف المصرية لمهاجمة السلطان عبد الحميد مع تناولها بعض الشيء بالتعليق والتعديل. ويبدو في هذا الكتاب بغضه الشديد للاستبداد وجرأته في الهجوم عليه. وكان الكواكبي يهدف من وراء كتاباته هذه تنبيه الرأي العام العربي إلى العمل على تحقيق هدفين:

الأول: مكافحة الجهل المنتشر بين رجال الدين وبين عامة الشعب على السواء.

والثاني: هو أن يكرس العرب جهودهم لاستعادة مركزهم الطبيعي في توجيه سياسة الدول الإسلامية، لأن ما بلغته الدولة العربية الإسلامية من مجد وسؤدد إنما قام على أكتاف العرب حينما كانوا مسيطرين على المراكز الرئيسية والمسئولين عن توجيه مصائر الدولة.

وإذا قارنا بين ما يدعو إليه الكواكبي وبين ما ينادي به جمال الدين نجد أن جمال الدين قد دعا إلى تكوين وحدة إسلامية تحت حكم خليفة واحد دون التقيد بجنسيته مادام قويا وسيدا في داره. ولهذا السبب احتضن السلطان عبد الحميد دعوته وسخرها في تحقيق أطماعه. أما الكواكبي فكان يفرق بين الحركة القومية والحركة الإسلامية استنادا إلى الدور الهام الذي لعبه العرب في التاريخ. ونجد أن الكواكبي في الوقت الذي أيد فيه فكرة الوحدة الإسلامية هاجم حق السلطان العثماني في الخلافة ونادى بضرورة توفر شرط هام في الخليفة وهو الانتساب إلى قبيلة قريش، أي أنه كان لا يتفق مع جمال الدين الأفغاني في أحقية كل مسلم بالخلافة وكان هدفه من هذا إبعاد العنصر التركي عن الخلافة.

ولم يكن عبد الرحمن الكواكبي أول من نادى بفكرة إيجاد دولة عربية قومية، بل لقد مهد لها قبله آخرون مثل نصيف اليازجي وبطرس

البستاني. فالمذابح التي قامت في سوريا ولبنان في عام ١٨٦٠ نتيجة للتدخل الأجنبي ولفشل الدولة العثمانية في إيجاد التآلف والوئام بين عنصري الأمة العربية من مسلمين ومسيحيين، كانت لها صداها العميق في نفوس المشفقين على مصير الأمة العربية والداعين لنهضتها. ومن هؤلاء المتحمسين لعروبتهم نصيف اليازجي، وهو شاب لبناني الأصل ممن امتازوا بحبهم العميق للإطلاع والبحث والمحافظة على التراث العربي القديم، وممن أسهموا في توجيه نشاط الشباب العربي إلى البحث والإطلاع والتعلق بالأدب بدلا من توجيه هذا النشاط إلى ناحية الهدم والتعصب الديني الأعمى.

فكان هدفه إذن من وراء حركة بعث التراث العربي القديم إيقاظ الروح القومي العربي لدى مواطنيه من مسلمين ومسيحيين. فدعوته إلى احياء التراث العربي القديم، إنما تعني احياء هذا التراث المشترك الذي أسهم فيه العرب من مسلمين ومسيحيين. وعن طريق هذا الهدف المشترك يمكن أن تتوحد الأمة وأن يقضي على عوامل الفرقة فيها.

أما الرجل الثاني فهو بطرس البستاني وهو من أصل مسيحي أيضا يمتاز على سابقه بسعة إطلاعه وبإلمامه الواسع بالثقافات الغربية وباللغات القديمة مثل العبرية والآرية اليونانية واللاتينية. وفي سنة ١٨٧٠ أصدر معجمه في اللغة العربية المسمى "المحيط" وكذلك اصدر دائرة المعارف المسماة باسمه "دائرة البستاني" ولكنه توفى في عام ١٨٨٣ قبل أن يتم إصدارها، فتولى أولاده من بعده إتمام هذا العمل.

وقد لعب هذا المجاهد العربي دورا هاما في تخفيف حدة التوتر التي سادت البلاد نتيجة للمذابح التي أشرنا إليها من قبل. فأصدر لهذا الغرض مجلة أسبوعية سياسية تسمى "نفير سوريا" للدعوة إلى الاتحاد بين مختلف الطوائف. وكان يدعو فيها إلى البحث والاستزادة من المعرفة لأنها السبيل الوحيد لترقية الفكر ونبذ التعصب الديني.

ثم اشترك مع زميله نصيف اليازجي في إنشـــاء مدرسـة سميت "بالمدرسة الوطنية" وكان هدفها تلقين الطلاب مبادئ التسامح الديني والتربية القومية بصفة عملية.

كما أنشأ البستاني مجلة سياسية أدبية أطلق عليها اسم "الجنان" واتخذ شعارها "حب الوطن من الإيمان" وواضح من شعارها أنها تدعو إلى الاتحاد وتوجيه العرب نحو هدف معين هو تنمية الروح القومي عند العرب، ونبـذ الخلافات التي تفرق كلمتهم، وليضعوا نصب أعينهم أنهم عرب أولا وقبـل كل شيء.

وقد نجح البستاني في تكوين جمعية تعتبر أولى الجمعيات التي نشأت في ذلك الوقت بمساعدة الإرسالية الأمريكية ببيروت سميت باسـم "جمعيـة العلوم والفنون" وذلك في عام ١٨٤٧ وقد بلـغ عـدد أعضائـها الخمسـين وجميعهم من المسيحيين ولم يشترك فيها أحد من المسلمين. وقد عمرت هـذه الجمعية خمس سنوات.

كذلك قام اليسوعيون بتشكيل جمعية مماثلة في سنة ١٨٥٠ سـميت باسم "الجمعية الشرقية" وقد ضمت أعضاء عديدين ولكن جميعهم أيضا مـن المسيحيين، ولم يكتب لهاتين الجمعيتين النجاح نظرا لعدم اشتراك المسـلمين فيها لتخوفهم من أهدافها ولوجود النزعة التعصبية على قوتها في ذلك الوقت. إلا انه رغم فشلهما فقد كان مجرد وجودهما يعتبر محاولة أولية لابد منـها للتقدم نحو إيجاد جمعيات جديدة تستفيد من أخطاء الجمعيتين السابقتين. وقـد حدث هذا بالفعل إذ تكونت لأول مرة في تـاريخ العـرب جمعيـة تسـمى "الجمعية العلمية السورية" في سنة ١٨٥٧ تضـم المسـلمين والمسـيحيين، وتوجهم نحو تحقيق هدف واحد، هو نبذ التعصب الديني ونشر الوعي القومي العربي بين جميع الطوائف بالأمة العربية. وقد قامت تلـك الجمعيـة علـى

أكتاف رجال العلم وجمعت ١٥٠ عضوا من ابـــرز الشـــخصيات العربيـــة البارزة.

وكانت تدفع الأعضاء رغبة قوية في العمل على النـــهوض بالأمـــة العربية كوحدة مستقلة. وقد وحد التراث العربي بينهم وربطهم برباط وثيـق. فتأسيس هذه الجمعية يعتبر في حد ذاته ظاهرة من ظواهر الوعـــي القومـــي المشترك وسيكون لها أهميتها الخاصة ومكانتها المرموقة في تـــاريخ الشـــام الحديث باعتبارها مهدا للحركة السياسية الجديدة.

كان إذن إنشاء الجمعيات الثقافية العلمية تطورا لابد منـــه للقوميـــة العربية، ففي كنف هذه الجمعيات نمـــت القوميـــة العربيـــة ونشـــأت الآراء السياسية، وسيكون إنشاء هذه الجمعيات الخطوة الأولى التي سيتلوها خطوات أقوى وأشد حيث تتكون جمعيات سرية هدفها سياسي من مبادئـــــها تحقيـــق الوحدة العربية السياسية وإنشاء دولة عربية قوميـــة مـــن الـــدول العربيـــة الخاضعة لحكم الدولة العثمانية تتمتع بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية.

وفي ظل حكم السلطان عبد الحميـــد الاســـتبدادي قـــامت حركتـــان سياسيتان كانتا لهما أبعد الأثر في مجريات الأحداث في هذا الوقت، وهمـــا حركة الجامعة الإسلامية وحركة الجامعة القومية العربية. وقد ظهرت هاتان الحركتان في نفس الوقت الذي ظهرت فيه حركة الجامعة الصقلبية وحركـــة الجامعة الجرمانية في اوروبا. ولكن الحركتين الأوليين لم يكـــن غرضـــهما التفوق السياسي أو السيطرة على الشعوب بعكس الحركتين الأخريين.

فحركة الجامعة الصقلبية كان هدفها الأساسي ضم صقالبـــة أوربـــا بعضهم لبعض دون نظر إلى اختلاف الحضارة أو الديـــن للتخلـــص مـــن السيطرة التركية والنفوذ الألماني، وتكون كتلة مستقلة لها طابعـــها الخـــاص وحضارتها الخاصة للوقوف أمام نفوذ الدول الغربيـــة ولتحقيـــق المطـــامع الروسية.

أما حركة الجامعة الجرمانية فكانت ترمي إلى تكوين دولة مستقلة تضم العناصر الجرمانية المختلفة للسيطرة على وسط أوربا وللوقوف أمام قوة الصقالبة في الشرق وقوة فرنسا في الغرب.

وإذا تناولنا حركة الجامعة الإسلامية، نجد أنها عاطفة أكثر منها عقيدة، وهي تهدف إلى تخليص الشعوب الإسلامية مما تعانيه من تدهور وانحلالا نتيجة لسوء نظام الحكم وللتدخل الأجنبي. وقد احتضن السلطان عبد الحميد هذه الحركة وسخرها لخدمة أغراضه السياسية في الداخل والخارج. ففي الداخل كانت سياسته تقوم على إثارة الحمية الدينية لدى المسلمين كي يتكتلوا حوله وينصرفوا عن مراقبة أعماله السيئة. أما في الخارج فقد اراد أن يستند على هذه الدعوة الإسلامية لتخويف الغرب من إثارة حرب دينية ضده إذا ما حاول التعدي على ممتلكات الدولة العثمانية.

وكان من الدوافع القوية التي دفعت السلطان عبد الحميد على تبني حركة الجامعة الإسلامية هو مقاومة حركة الجامعة القومية العربية التي تهدف إلى فصل الدول العربية الخاضعة لحكمه عن الدولة العثمانية.

الفصل الخامس

الصراع بين القومية العربية والقومية التركية

عم استبداد السلطان عبد الحميد على رعاياه من أتراك وعرب على حد سواء، فقاوم الأحرار ونكل بهم وجعل من هذه الإمبراطورية الواسعة سجنا كبيرا لرعاياه. ولهذا فلا غرابة إذا ما اشتركت الشعوب العربية ممثلة في أعضائها الذين تعاونوا مع أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في القضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وعلى إرغامه على إرجاع دستور مدحت باشا الذي وضعه قبل ذلك في عام ١٩٠٨.

كان إعادة الدستور الذي وضعه مدحت سنة ١٨٧٦ دون أي تعديل في سنة ١٩٠٨ عملا تنقصه الخبرة وبعد النظر إذ أن الآراء السياسية للشعوب العربية قد تطورت وتغيرت عما كانت عليه أيام وضع الدستور لأول مرة في سنة ١٨٧٦، إذ أصبح العرب في سنة ١٩٠٨ يتلهفون إلى التخلص من نير الحكم العثماني، في نفس الوقت الذي نص فيه الدستور الجديد على إدماجه في وحدة عثمانية تسود فيها اللغة التركية. لكن بالرغم من ذلك فقد عم البشر الشعوب العربية لأنها كانت تشعر بأنها قد ساهمت مساهمة فعالة مع رجال حكومة الاتحاد في القضاء على استبداد السلطان عبد الحميد، فلا أقل من أن تتمتع تلك الشعوب بنوع الحكم الذي تريده داخل نطاق السيادة العثمانية. وفي غمرة هذا الفرح تآخى العرب والأتراك فنشأت جمعية أطلق عليها اسم "جمعية الاخاء العربي العثماني" في أواخر سنة ١٩٠٨ وكان هدفها توثيق عرى الصداقة بين هذين العنصرين للوصول بالدولة إلى أوج عظمتها. ولكن لم تدم فترة التآخي هذه طويلا نتيجة لحركة الانتخابات التي أجراها الاتحاديون لإيجاد برلمان يمثل جميع الشعوب من عربية وتركية والتي قاموا فيها بتوزيع الدوائر الانتخابية بشكل يضمن غالبية

الدوائر للعنصر التركي، ففاز الأتراك بـ ١٥٠ مقعدا والعرب بـ ٦٠ مقعدا، هذا بالرغم من أن نسبة العرب إلى الأتراك داخل الإمبراطورية العثمانية هي نسبة ٣:١ فأدرك العرب إذن بألا مساواة بين العنصرين تحت الحكم التركي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل سار الاتحاديون على سياسة مركزية شديدة فسلبوا ما كان لولاة الأقاليم من سلطة وأتبعوا سياسة خرقاء ترمي إلى تتريك الشعوب الخاضعة لحكمهم بالقوة فأخذوا يكتبون أسماء الشوارع باللغة التركية ويصدرون بها القوانين والقرارات في نفس الوقت الذي لا يعرف معظم الشعوب العربية تلك اللغة. هذه كانت سياسة الاتحاديين في الداخل في الوقت الذي توالت عليهم النكبات الخارجية من كل جانب، فعوامل الانفصال كانت قوية في الولايات البلقانية، بالإضافة إلى أطماع الدول الأوروبية فاقتطعت النمسا البوسنة والهرسك في سنة ١٩٠٨، وانفصلت بلغاريا عن الأملاك العثمانية كما هاجمت إيطاليا ليبيا سنة ١٩١١، وانتزعت طرابلس وبني غازي، ثم كانت الحرب البلقانية في سنة ١٩١١ التي انتهت بهزيمة الأتراك وعقد معاهدة لندن سنة ١٩١٣. وقضت هذه المعاهدة بانسحاب الدولة العثمانية من كل أملاكها بأوربا ماعدا الآستانة وشبة جزيرة غاليبولى. كذلك فقد فقدت الدولة العثمانية جزيرة كريت وجزر الدودوكانيز أي أن الإمبراطورية قد اقتصرت على الشعوب الإسلامية التي خضعت للحكم العثماني.

حاول الاتحاديون تقوية مركزهم بضم عناصر جديدة من السلالات التركية إلى حكم الدولة العثمانية وهي ما أطلق عليها اسم الحركة الطورنيةpan Turanianism وقصد رجال هذه الحركة توحيد كل الشعوب التركية تحت حكم الدولة العثمانية. وسبب ذلك يرجع إلى أن الشعوب العثمانية كانت تعاني كثيرا من الضعف أمام ضغط الدول الأوروبية وخاصة روسيا، وكانت الدولة الروسية تحكم عددا لا يستهان به من الشعوب التركية في أواسط آسيا، وكان غرضهم من هذا حمل هذه الشعوب على الثورة ضد

روسيا وخلق المتاعب للحكم الروسي.وظنوا أن ذلك يخفف من ضغط الدولة الروسية على الدولة العثمانية. فمعنى هذا أن الدولة العثمانية ستكسب عناصر جديدة تحول دون انهيارها وتجدد من قوتها. ولكن هذه الحركة لم تنجح لعدة عوامل:

أولا: يلاحظ أن الشعوب المسماة بالتركية لا يوجد فيها الدم التركي بنسبة واحدة ولا بنسبة قوية فالشعب التركي هو في الأصل مكون من خليط من الجنس المغولي والجنس القوقازي، وهذه القبائل التركية اختلطت كثيرا بشعوب أخرى لم يعد الدم التركي فيها نقيا فاختلطوا بالفرس والعرب فأصبح الدم التركي موزعا بين هذه العناصر وأخذت نسبته تزيد أو تنقص. كما وجدنا أن السلاطين أنفسهم لم يكونوا من دم تركي نقي فكل أمهاتهم كن من جنس فرنسي أو روسي أو مسيحي. وقس على ذلك كبار رجال الدولة وكبار قواد الجيش فلم تعد إذن كلمة تركي يقصد بها بأنه تركي خالص.

ثانيا: وجدت رابطة أخرى تربط هذه الشعوب بالدولة العثمانية وهي رابطة اللغة، ولكن هذه الرابطة أيضا لم تكن قوية بشكل محسوس، فاللغة التركية ليست واحدة، فاللهجة التركية السائدة في الأناضول تسمى باللهجة العثمانية، واللهجة التركية الموجودة في آسيا تسمى باللهجة الجغطائية.

ثالثا: كذلك الدين كان من الروابط القوية التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في تحقيق هذه الحركة، ولكن حتى في هذه الناحية الدينية لا نجد أن هذه الرابطة قوية، فالدين الإسلامي قد تغلغل بين الشعوب التركية بنسب متفاوتة، فهو قوي عند الجماعات التي اتصلت أكثر بالبيئة العربية، وضعيف عند القبائل التركية التي كانت تعيش في أواسط آسيا إذ لم يتغلغل الدين الإسلامي فيها تغلغلا قويا. فكثير من تلك القبائل كانت مسلمة بالاسم فقط وقد تأثروا بتأثيرات مختلفة نظرا للبيئة التي يعيشون فيها. وهذا فارق مهم بين هذه الشعوب.

رابعا: هناك فارق آخر نجده في طرق المعيشة لدى الشعوب التركية التي عاشت في الأناضول مثلا واتصلت بالبيزنطيين وتأثرت بالحضارة البيزنطية، كانوا يعيشون في مستوى راق نسبيا عن الشعوب التي استمرت في البيئة الأولى وعاشت عيشة متأثرة بمعيشتها الأولى التي يغلب عليها صفة البداوة.

من ذلك نجد أن ثمة فروق عديدة وجدت بين الشعوب التركية سواء من ناحية نسبة توزيع الدم أو اللغة أو الدين أو مستوى المعيشة، وهذه الفوارق جعلت الاتحاد مستحيلا بينهم. وفي نفس الوقت كانت الدولة العثمانية على وشك السقوط. فهذا كان من العوامل الهامة في عدم تحقيق وحدة تلك الشعوب، إذ لو كانت الدولة العثمانية قوية لربما أمكنها جمع هذه الشعوب بحد السيف، إلا أن هذه السياسة التي سار عليها الاتحاديون في تأييد فكرة الحركة التوازنية كانت تتعارض مع ما نص عليه الدستور من وجوب توحيد العناصر المختلفة في الدولة وخلق أمة واحدة من هذا الخليط على أساس المساواة التامة بين الجميع. وقد حاول الاتحاديون التوفيق بين السياستين فلم يفلحوا. ومن الأخطاء التي ارتكبها رجال حكومة الاتحاديين اتباع نظام المركزية الشديد مع أن وجود الأجناس المختلفة التي كانت تتألف منها الإمبراطورية العثمانية كان يتطلب حكما لا مركزيا يمنح العرب وغيرهم من الأجناس أبناء الولايات غير التركية قدرا مناسبا من الحكم الذاتي والحرية لمتابعة نموهم السياسي والفكري كأعضاء مستقلين استقلالا ذاتيا داخل نطاق السيادة العثمانية. ومن هذه الأخطاء أيضا إلغاء جمعية الاخاء العربي العثماني التي تأسست في ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعد إعلان الدستور إظهارا للتضامن والاخاء بين العرب والأتراك فدفع هذا العمل زعماء العرب إلى العمل سرا، فتكونت الجمعيات السرية التي تعذر على الأتراك معرفة أشخاصها (أفرادها) وأصبحت الأفكار القومية العربية تتخذ لها طريقين

أحدهما طريق الجمعيات السرية والآخر طريق الجمعيات والنوادي العلنية. وسنتناول بالبحث أربع منها اثنتان علنيتان واثنتان سريتان. أخذت هذه الجمعيات جميعا تعمل بهمة ونشاط في الفترة ما بين سنة ١٩٠٩، وسنة ١٩١٤ وكان لها أثر كبير في توجيه الرأي العام العربي للوقوف ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

كان "المنتدى العربي" أقدم الجمعيتين العلنيتين قام بتأسيسه في الآستانة نفر يمثلون مختلف طبقات المجتمع من موظفين وطلاب ومفكرين ليكون ملتقى العرب المقيمين بالعاصمة والوافدين عليها.

وقد شمله الاتحاديون بعطفهم ولم يتعرضوا له بسوء لأن أهدافه الظاهرة لم تكن أهدافا سياسية وأخذ أعضاء هذا النادي على عاتقهم تنمية الدعوة للحركة العربية في مختلف الأوساط وفي أوسع نطاق ممكن، وبلغ من قوته (هذا المنتدى) أنه استطاع أن يقوم بدور الوسيط في النزاع الذي نشأ بين العرب والاتحاديين حول تسوية بعض الخلافات.

أما الجمعية العلنية الثانية فكان يطلق عليها اسم "حزب اللامركزية الإدارية العثمانية" وكانت أهداف هذا الحزب تتلخص في نقطتين جوهريتين:

الأولى: حث الرأي العام العربي على المطالبة بالحكم اللامركزي.

ثانيا: محاولة إقناع حكومة الاتحاديين بضرورة مراعاة التطور الفكري العربي ودفعهم إلى إدارة شئون الإمبراطورية العثمانية على أساس اللامركزية. وقد أنشأ هذا الحزب فروعا كثيرة في مختلف المدن الشامية، كما أسند مهمة توجيه سياسته إلى لجنة مكونة من عشرين عضوا يقيمون في مصر وكان هدف هذا الحزب تنسيق الجهود العربية المختلفة وتنظيمها لمواجهة المعركة مع الاتحاد بين قوة واحدة وصفا واحدا.

أما الجمعيتان السريتان فقد أسست الجمعية الأولى وهي المسماة "بالجمعية القحطانية" في أواخر سنة ١٩٠٩ بعد تأسيس المنتدى العربي بفترة قصيرة، وتمتاز هذه الجمعية عن غيرها من الجمعيات الأخرى بما ضمته من نخبة ممتازة من الرجال العمليين وبما اشتملت عليه رسالتها من فكرة جريئة واضحة تتلخص بالمناداة بأن الخلاف بين العرب والأتراك لا يحل إلا على أساس عملي وهو إنشاء مملكة ذات تاج مزدوج أسوة بإمبراطورية النمسا والمجر: قسم يضم الأجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية ويكون له برلمان خاص وإدارة خاصة ولغته الرسمية هي اللغة العربية، ويعتبر هذا القسم جزءا من الإمبراطورية التركية التي يرأسها السلطان العثماني. وكان أعضاء هذه الجمعية يختارون ممن عرفوا بوطنيتهم وممن لم ترق إليهم الشبهات، وكانوا يتخذون شارة خاصة للتعارف فيما بينهم، وأهم ما قامت به تلك الجمعية هي محاولة كسب تأييد الضباط العرب في الجيش التركي، وضمهم إلى الحركة القومية العربية. ونظرا لاشتباه أعضاء الجمعية في أحد زملائهم وخوفهم من إفشاء سرها أهملوا الجمعية دون أن يقوموا بحلها.

أما الجمعية السرية الثانية فهي "جمعية العربية الفتاة" التي تأسست في باريس سنة ١٩١١ ممن يتلقون دراستهم العالية هناك، وكان هدف تلك الجمعية الأول تحقيق الاستقلال للشعوب العربية من نير الحكم التركي. ومن يرغب الالتحاق بتلك الجمعية يمر بتجربة قاسية قبل أن يصبح عضوا عاملا فيها. وقد استمرت الجمعية مدة عامين في باريس وانتقلت إلى بيروت سنة ١٩١٣ ومنها إلى دمشق في العام التالي، وبلغ عدد أعضائها المائتين من المسلمين فيما عدا قليل من المسيحيين. وظل سر وجودها في طي الكتمان إلى أن تحررت البلاد العربية من الحكم التركي وقد قدم بعض أعضائها أرواحهم رخيصة دون أن يشوا بسرها.

وفي حوالي سنة ١٩١٢ تكونت ببيروت جمعية تسمى "جمعية الإصلاح" من ٣٦ عضوا يمثلون جميع الديانات وكان هدفها وضع مشروع مفصل يقضي بمنح المناطق العربية الخاضعة للحكم العثماني حكما ذاتيا يقوم على أساس التقسيمات الإدارية القائمة، ويعترف اعترافا كاملا بالسيادة العثمانية عليها. وينص هذا المشروع على منح هذه المناطق السلطة في إدارة شئونها وكل ما يتعلق بالأمور ذات الصبغة الإقليمية. كما نص أيضا على اعتبار اللغة العربية لغة رسمية تستخدم في البرلمان إلى جانب اللغة التركية وألا تستخدم جنود هذه المناطق العربية خارج حدودها في أوقات السلم. أما المسائل الكبرى كالشئون الخارجية والمالية والدفاعية فتتولى حكومة الاتحاديين القيام بها. ونشر هذا المشروع في أواسط فبراير سنة ١٩١٣. وقد لقي ترحيبا وتأييدا كبيرا من الشعوب العربية وتوالت البرقيات والرسائل على حكومة الاتحاديين مرحبة بهذا المشروع كأساس لحل النزاع. القائم بين العرب والأتراك في سبيل الحكم، ولكن الاتحاديين الذين ساروا على سياسة المركزية، الشديدة قاوموا هذه الحركة في مهدها فقبضوا على زعماء الجمعية أثناء الانعقاد بعد أن أصدروا أمرهم بإغلاقها، فأحدث هذا الإجراء استياء عاما في الأوساط العربية أرغم رجال حكومة الاتحاد إلى اتخاذ حل وسط يمنح الأهالي بعض السلطات المحلية، ولكنها كانت سلطات مقيدة بقيود كثيرة جعلتها عديمة القيمة فلم يرض عنها العرب.

انتقل نشاط الحركة في ذلك الوقت إلى باريس حيث دعا المهتمون بشئون القضية العربية رجال الأحزاب المختلفة مثل حزب.اللامركزية وجمعية الإصلاح إلى عقد مؤتمر في باريس للنظر في المطالب العربية واتخاذ قرارات بشأنها واجتمع المؤتمر الذي ضم ٢٥ عضوا ممثلا عن الأقطار العربية المختلفة في ١٨ يونيو سنة ١٩١٣ وقد أتخذ المؤتمر قرارات معينة نجملها فيما يلي:

(١) أن يتاح لهم الاشتراك اشتراكا فعليا في إدارة شئون الإمبراطورية.

(٢) إصرار العرب على نيل حقوقهم السياسية كاملة.

(٣) مقاومة التدخل الأجنبي بكل قوة وحزم.

(٤) المحافظة على وحدة الدولة مع الاعتراف بحقوق العرب المشروعة.

قام الاتحاديون بمهاجمة هذا المؤتمر بكل الطرق، فلما عجزوا عن النيل منه أرسلوا مندوبا من قبلهم لمفاوضة زعماء الحركة في باريس، وقد نجح الطرفان في الوصول إلى الأسس الصالحة لبدء المفاوضات وتتلخص في جعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، وتدريسها في المدارس الابتدائية والثانوية للولايات العربية. وأن تكون الخدمة العسكرية في حدود الولاية، وتعيين مفتشين أوروبيين لإصلاح شئون الإدارة، وان يكون للعرب ما لا يقل عن الخمسة من الحكام العامين بصفة دائمة، وكذلك ما لا يقل عن ثلاثة وزراء في أي وزارة عثمانية تتولى الحكم.

أرسل العرب ثلاثة مندوبين إلى الآستانة (منهم عبد الكريم خليل) لإجراء الاتفاق النهائي بينهم وبين الاتحاديين وصدر مرسوم سلطاني في ١٨ أغسطس سنة ١٩١٣ بمنح العرب ما تقدموا به من مطالب مع تحفظ شديد أفقد ما لهذه المطالب من قيمة. وكان لصدور هذا المرسوم رنة حزن واستياء عميقين في الشعور العربي العام حمل العرب على عدم القيام بأية محاولة أخرى للاتفاق مع حكومة الاتحاديين.

حالة العالم العربي وقت إعلان الحرب العالمية الأولى

اختلفت نظرة الشعوب العربية إلى تلك الحرب اختلافا كبيرا، فنظرة أهل الشام في مجموعهم تختلف عن نظرة أهل العراق وعن نظرة أهل الحجاز أو اليمن أو المصريين أو غيرهم من الشعوب العربية الخاضعة لحكم

الدولة العثمانية. فإذا أخذنا الشام مثلا نجد أن شعوبه قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وكان يرى ان ينضم إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد الحلفاء حتى إذا ما خرجت من الحرب ظافرة أمكنوا أن يسووا ما بينهم من خلافات وأن ينالوا ما يريدونه من حقوق وامتيازات. وقد أخذ الألمان والأتراك في الاتصال بزعماء هذا الفريق ليقوموا بتحريض الشعوب العربية عل الثورة ضد الحلفاء باسم الدين.

أما أصحاب الرأي الثاني فكانوا ينادون بالانضمام إلى الحلفاء ضد الدولة العثمانية ليتمكن هؤلاء من أن يحلوا محل العثمانيين في الأقطار العربية لأنهم كانوا أقدر على حكم تلك البلاد حكما ديمقراطيا راقيا على نمط الحكم الأوروبي. وكان معظم المنادين بهذا الرأي ممن تثقفوا بثقافة أوروبية في المدارس الأجنبية التي أنشأتها البعثات التبشيرية في مختلف المدن الشامية.

ويرى الفريق الثالث أن ينتهز العرب فرصة قيام الحرب للهجوم على الدولة العثمانية والتخلص من نير الحكم التركي وإنشاء دولة عربية كبرى على أنقاض الدولة العثمانية المنحلة. وكان الحلفاء يتصلون بالشعوب العربية مباشرة لحضها على الثورة مستغلين الشعور القومي المتيقظ في ذلك الوقت باذلين الوعود البراقة في مساعدة العرب على إنشاء دولتهم العربية الكبرى، وقد وجدت هذه الدعاية أذنا صاغية من الشعوب العربية لما نالهم من العسف والظلم من رجال حكومة الاتحاديين الذين ساروا على سياسة تتريك الشعوب العربية وإخماد الروح القومية فيها بشتى الأساليب.

أما في الحجاز فكان الأمر يختلف عن ذلك إذ كان الحسين بن علي والي الحجاز رجل قوي يستند في نسبه إلى النبي ويرى تخليص الأراضي المقدسة (الحجاز) بل وتخليص العالم العربي كله من نير الحكم العثماني، أي

أنه كان يرى رأي الفريق الثالث من أهل الشام. وقد استغل الإنجليز قوة هذا الرجل الدينية- إذ لم يكن لديه قوة حربية- في الثورة وإعلان الجهاد ضد الدولة العثمانية، وذلك بعد مفاوضات طويلة بين الجانبين كان يتولى اللورد كتشنر ومن بعده مكماهون المفاوضة نيابة عن الحكومة الإنجليزية على أساس منح العرب استقلالهم وتكوين دولة عربية كبرى.

أما في داخل شبه الجزيرة العربية فقد حاول الإنجليز ضم " عبد العزيز بن مسعود" إلى صفوفهم فلم يفلحوا وآثر الوقوف على الحياد، وكذلك الإمام يحيي والي اليمن. وانضم آل رشيد للعثمانيين وكذلك انضم أمير تهامة "محمد الأدريسي" إلى الإنجليز.

أما عن موقف مصر في تلك الفترة فكان يختلف بعض الاختلاف عن موقف زميلاتها من البلاد العربية، إذ كانت مصر ترزح تحت عبء الاحتلال الإنجليزي منذ سنة ١٨٨٢. وقد استكانت مصر لهذه الهزيمة وساد الهدوء أنحاء البلاد بعد سنة ١٨٨٢، وكان لهذا الهدوء أثره في إيقاظ الوعي القومي من جديد مناديا بحقوقه السياسية. وكان لنمو الروح القومي في أوربا وآسيا وفي الدولة العثمانية على وجه الخصوص أثر كبير في مصر، إذ تعتبر الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عهد القوميات المتوثبة: عهد القوميات الألمانية والبريطانية والفرنسية والإيطالية والروسية واليابانية. وقد توطدت أقدام الاحتلال الإنجليزي بصفة نهائية في مصر بعد الاتفاق الودي الذي تم بين انجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤. وفي تلك الفترة زاد نشاط الجامعة الإسلامية في مصر والبلاد المجاورة لها ونجحت الآراء الحرة (الحركة الاتحادية) في الدولة العثمانية وأصبح أمل الأتراك قويا في استعادة نفوذهم على مصر وقد وجد من المصريين من يحبذ هذه الفكرة. ولقد لعب النزاع المستمر بين اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر وبين الخديو عباس الثاني دورا هاما في إذكاء الروح القومي والمطالبة

بالحكم الدستوري والاستقلال. وظهر على مسرح السياسة المصرية الزعيم مصطفى كامل. كان ينادي بحقوق مصر الكاملة، وقد استغل حادث دنشواي في سنة ١٩٠٦ استغلالا قويا في إذكاء الروح القومية ومحاربة الاستعمار البريطاني. ولقد اعترف اللورد كرومر نفسه بوجود حركة قوية قومية مصرية متميزة عن حركة الجامعة الإسلامية، هذه الحركة التي شملت الكثير من أجزاء الشرق الأدنى والأوسط واعترف بأن لحركة الجامعة الإسلامية أثر كبير على الحركة القومية المصرية.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ وجد الإنجليز ان الظروف السياسية والحربية تجبرهم على توطيد دعائم الحكم البريطاني في مصر على أساس جديد، فلقد كان الموقف جد خطير في منطقة الشرق الأدنى، ولهذا لم يقتنع الانجليز بمجرد الاحتلال. وعندما دخلت الدولة العثمانية في صف الدول الأوروبية الوسطى ضد بريطانيا عزمت بريطانيا على انتهاج سياسة جديدة حازمة لا تتفق وآمال المصريين ألا وهو قطع الصلة نهائيا بين الدولة العثمانية وبين مصر التي تشعر نحوها برابطة قوية نتيجة لروابط الدين والعاطفة، ثم أخذت تزيد من قواتها الحربية بمصر عندما وجدت الاستعدادات الحربية التي تقوم بها الدولة العثمانية بسوريا. وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ تعلن بريطانيا الحماية على مصر. وبذلك تنقطع الصلة نهائيا، تلك الصلة التي ربطتها بالدولة العثمانية منذ عام ١٥١٧م.

أعلنت الدولة العثمانية الحرب على الحلفاء في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٤م فأغلقت مضيقي البوسفور والدردنيل في وجه قواتهم وقد كان السلطان العثماني غير راغب في الحرب بل كان يريد الوقوف على الحياد، ولكنه لم يستطع ذلك لقوة نفوذ "انور باشا" وزير الحربية وصديق ألمانيا الحميم. وكان لاعتراض الباب العالي وجاهته، إذ أن الدولة العثمانية لم تكن على استعداد لخوض مثل تلك الحرب الكبرى وكان لدخولها الحرب أثره في

توسيع نطاق الحرب وتهديد روسيا تهديدا خطيرا في الجبهة الآسيوية، فاستنجدت روسيا بالحلفاء فأرسلوا حملة عسكرية إلى الدردنيل ليخففوا من ضغط القوات التركية عليها، وتمكنوا من فتح ثغرة يستطيعون عن طريقها الاتصال بروسيا ومساعدتها بالمعدات العسكرية، فاستطاع الاسطول الإنجليزي من إنزال قواته في نقط متفرقة من شبه جزيرة غاليبولي في ٢٥ أبريل سنة ١٩١٥، ومع ان هذه الحملة قد أخفقت في تحقيق الهدف الرئيسي منها ألا وهو فتح ثغرة للوصول لروسيا إلا أنها شجعت روسيا على المقاومة ومواصلة القتال بقوة وعنف واحتجزت خيرة الجيوش التركية والألمانية للدفاع عنها.

تمكنت إنجلترا في سنة ١٩١٧ من اكتساح الشام والاستيلاء على بيت المقدس وبغداد، وبذلك قضى على النفوذ العثماني في تلك البقاع التي خضعت لحكمهم قرونا طويلة. وكذلك استطاعت إنجلترا ان تجمع حولها يهود العالم بصدور وعد بلفور Balfour Doclaration في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ هذا الوعد الذي ينص على السماح لليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى تفرض عليها معاهدة سيفر sivres وترغم على توقيعها في ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٠ تلك المعاهدة التي انتزعت منها كل البلاد العربية التي كانت خاضعة لحكمها، كما وضعت مرافقها العامة تحت إشراف الحلفاء واحتلت بعض أجزاء منها كضمان لسداد الغرامة الحربية الكبيرة التي فرضت عليها. ولكن شروط هذه المعاهدة القاسية قد عدلت في معاهدة لوزان في ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ بعد قيام الثورة الكمالية (ثورة مصطفى كمال) في الدولة العثمانية.

أما عن الدول العربية التي خضعت لحكم الدولة العثمانية فقد احتلتها قوات الحلفاء وقسم المستطيل العربي الممتد من شرقي إيران شرقا إلى

سواحل البحر المتوسط غربا ومن جبال طوروس شمالا إلى بادية الشام جنوبا بين إنجلترا وفرنسا.

وقد حدث أثناء تلك الحروب أن عقدت اتفاقية سرية بين الدول الثلاث الكبرى إنجلترا وفرنسا وروسيا في سنة ١٩١٦ اطلق عليها معاهدة سايكس بيكو أو الاتفاق الإنجليزي الفرنسي الروسي The Anglo-France Russian Agreement وعلى أساس تلك الاتفاقية تم تقسيم هذا المستطيل العربي بين إنجلترا وفرنسا بعد إدخال بعض التعديلات، دون اشتراك روسيا، وذلك لانشغالها بالثورة البلشفية التي قامت بها سنة ١٩١٧، وإعلانها عن تنازلها عن المعاهدات السابقة ومنها معاهدة سايكس بيكو. وتم هذا التقسيم الأخير بمقتضى معاهدة سان ريمو في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠. وسنشير إلى هذه الاتفاقيات بشيء من التفصيل في الفصل الآتي.

الفصل السادس

القضية الفلسطينية

ارتبطت مشكلة فلسطين ارتباطا وثيقا بالمشكلة اليهودية في العصور الحديثة وفي القرن التاسع عشر على وجه الخصوص. وصلة اليهودية بفلسطين ترجع إلى القرون الأربعة أو الخمسة التي سبقت الميلاد، حيث استطاعوا في تلك الفترة من الزمن إيجاد بعض التشكيلات اليهودية السياسية سنة ٧٠ق.م وأخضعوها لحكمهم. ثم توالى عليهم البيزنطيون والفرس والعرب والأتراك والسلاجقة والمماليك والمغول والعثمانيون.

وقد حاول اليهود القيام بثورة ضد حكم الرومان في أوائل حكمهم بيت المقدس، ولكن الثورة فشلت وتمكن الرومان من إخمادها بكل شدة وعنف بعد التنكيل بزعمائها تنكيلا شديدا. وترتب على هذه الإجراءات التعسفية أن غادر عدد كبير من اليهود فلسطين والتجأوا إلى الدول العربية المجاورة.

ثم تغيرت سياسة الإمبراطورية الرومانية إزاء من بقى من هؤلاء اليهود بفلسطين، فسمحوا لهم بحكم ذاتي في سلالة داود تحت إشراف روما. وكان لتلك السياسة أثرها في ازدهار الحياة الاقتصادية والثقافية في فلسطين.

وفي أوائل القرن الخامس الميلادي سلبهم الإمبراطور تيودور الثاني ما كان لهم من امتيازات سياسية وأخضعهم لحكمه خضوعا مباشرا.

ومنذ ذلك الوقت كان الأمل يراود عقول اليهود باستعادة مجدهم وانتزاع استقلالهم المفقود. وقد بدا هذا الأمل قريب المنال حينما وعدهم أحد ملوك الفرس بالاستقلال اذا ما انضموا إلى جانبه في حربه مع البيزنطيين. ولكنه نكث بوعده لهم ونكل بهم بعد انتصاره في تلك الحرب.

وعندما عاودت بيزنطة الحرب انتقاما من الفرس نظرت إلى الاسرائيليين نظرة الخونة فانتقمت منهم شر انتقام، فخربت ديارهم واستولت على ممتلكاتهم وأرغمتهم على التحول عن دينهم والى اعتناق الدين المسيحي.

وفي ظل الدولة العربية تمتع اليهود بحربتهم الدينية والاقتصادية، ولكن انتقال الخلافة العربية من دمشق إلى بغداد بقيام الدولة العباسية أساء إلى اليهود واخضعهم لحكم ولاة قساة من الفرس والاتراك.

ثم اجتاحت فلسطين جحافل الأتراك ومن بعدهم الصليبيين الذين قاموا بمذابح كبيرة ولم يفرقوا فيها بين المسلمين واليهود. وبسقوط بيت المقدس يقوم الصليبيون الغزاة بحرق المعبد بمن التجأ اليه من اليهود. وكذلك القضاء على الآلاف ممن يعيشون في القرى الفلسطينية. ولهذا لم يبق بفلسطين من اليهود إلا عدد قليل جدا.

ولكن قضاء صلاح الدين الأيوبي على موجة الصليبيين علم ١١٨٧ كان بداية عهد جديد تمتع فيه اليهود بالحربة الدينية، وسمح لهم بالعودة إلى فلسطين آمنين. ◦

وفي ظل الحكم الأيوبي والمملوكي ازداد اقبال اليهود على فلسطين، وخصوصا أثر إنشاء محاكم التفتيش بأسبانيا وما نال اليهود من قتل واضطهاد وتعذيب. واستمر هذا الوضع إلى مجيء الأتراك العثمانيين في عام ١٥١٧ ولم يكن الحكم العثماني - بطبيعة الحال - في صالح المحكومين، فساءت حالة فلسطين بمن فيها من عرب ويهود، ولم ينته الحكم العثماني لفلسطين ألا في عام ١٨٣٢ نتيجة لغزو محمد علي للشام، ولكن حالة فلسطين ظلت سيئة ولم تتغير بتغير الحاكم نظرا لفداحة الضرائب التي فرضها محمد علي على السكان.

ثم أعيد الوضع في فلسطين إلى ما كان عليه تحت حكم العثمانيين بعد هزيمة محمد علي. ولكن بدأ اليهود يتمتعون بحماية بعض القنصليات الأجنبية التي أنشئت بفلسطين بناء على توصيات الدول الغربية. ورغم ما تمتع به اليهود من حرية في ذلك الوقت، ألا أن هذه الحرية لم تحل بينهم وبين التفكير في إعادة مجد اسرائيل القديم وارجاع سيطرة اليهود على فلسطين، دون مراعاة للظروف التاريخية التي مرت بتلك المنطقة وبسكانها الأصليين الذين امتزجوا بشعوب اخرى، وتكون من هذا الخليط الشعب الفلسطيني العربي الحالي. فهذاالشعب وحده هو صاحب الحق الشرعي في تلك البلاد فعلى أرضها يعيش كما عاش أباؤه واجداده من قبل. وان ادعاء اسرائيل باحقيتها في امتلاك تلك الأرض استنادا على الاوضاع التاريخية القديمة، فإن هذه الحجة لا ينفردبها اليهود دون سواهم من الشعوب، بل يشترك معهم العرب أيضا، فقد حكموا فلسطين قرون عديدة، فالسند التاريخي اذن سند مردود.

وقد ارتبطت حركة المناداة بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، بالحركة الصهيونية Zionism ارتباطا وثيقا. والصهيونية حركة حديثة العهد، ظهرت بشكل واضح في اواخر القرن التاسع عشر في أعقاب حركات الاضطهاد والمذابح التي تعرض لها اليهود في دول اوروبا، وعلى وجه الخصوص في روسيا وبولنده. ونشأة هذا الاضطهاد الأوروبي لليهود لا يرجع إلى أسباب دينية، ولكنه يرجع إلى أسباب اقتصادية وعنصرية تبلورت فيما اطلقت عليه اوروبا (بالحركة اللا سامية) Antisemitisme.

ولم يطالب اليهود الصهيونيون في بادئ الامر بجعل فلسطين بالذات وطنا قوميا لليهود، بل كان هدفهم ايجاد بقعة من الأرض تكون ملجأ لليهود المضطهدين، فدخلوا في مفاوضات مع الدولة العثمانية لمنحهم قطعة من الأرض في سوريا أو فلسطين، ولكنها فشلت لخوف الدولة العثمانية من

تغلغل النفوذ اليهودي في تلك المنطقة. فاتجهوا إلى الحكومة الإنجليزية لعلها تستجيب لطلبهم في اتخاذ جزيرة قبرص او شبه جزيرة سيناء أو إقليم أوغندة في شرق أفريقيا وطنا لهم. ولم يكن مصير تلك المحاولة بأحسن حال من مصير سابقتها.

وفي عام ١٨٩٧ يجتمع الصهيونيون على شكل مؤتمر في مدينة بال بسويسرا، للنظر في المسألة اليهودية. وفي هذا المؤتمر طالبت الوفود الصهيونية الآتية من دول شرق أوروبا باتخاذ فلسطين وطنا قوميا لهم، أحياء لمجد إسرائيل في أرض الميعاد وتخليدا لمملكة داود وسليمان. وقد ركز الصهيونيون اهتمامهم بفلسطين بعد أن فشلت جميع محاولاتهم مع إنجلترا.

وفي ذلك الوقت حاول نابليون بونابرت أثناء حملتيه على مصر وسوريا أن يغري اليهود وخصوصا يهود آسيا وأفريقيا، بمساعدته في عملياته الحربية في تلك المنطقة، فوعدهم بإرجاع حقوقهم المفقودة في أرض فلسطين إذا ما انضموا تحت لوائه. ولكن هذه الدعوة الجديدة ذهبت إدراج الرياح لعدم استطاعة نابليون الصمود أمام حصون عكا ولخروج الحملة الفرنسية من مصر بعد فترة وجيزة.

ورغم أن هذه الفكرة لم تكن تخرج – في ذلك الوقت – عن كونها فكرة خيالية تستند على العاطفة، إلا أنها وجدت رجالا أقوياء يؤمنون بها ويعملون على التمهيد لها في أذهان الرأي العام العالمي، تاركين مهمة التنفيذ إلى الظروف الملائمة. ونذكر منهم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الثري الكبير اللورد روتشلد Lord Rothschild والدكتور ويزمن Dr. Chaim Weizman (وهو بولوني الأصل وتجنس بالجنسية الإنجليزية وأصبح أستاذا للكيمياء في جامعة مانشستر) والدكتور نعوم سوكولوف Dr. N. Socolow السياسي الكبير ونخبة ممتازة من كبار الكتاب والصحفيين ورجال السياسة.

كانت الحرب العالمية الأولى التي نشبت في عام ١٩١٤ فرصة ذهبية للصهيونية العالمية للتعبير عن نشاطها في مساومة الفريقين المتحاربين للوصول إلى احسن الشروط التي تحقق لهم مطامعهم في فلسطين. ففي نفس الوقت الذي كانت تدور فيه مفاوضات بين ممثلي الصهيونية من ناحية وبين الأتراك والألمان من ناحية أخرى، كانت تدور مفاوضات مماثلة بين الصهيونيين والإنجليز والأمريكيين من ناحية أخرى. ولما كان كلا الفريقيين المتحاربين يحرص كل الحرص على كسب تأييد الصهيونية العالمية لقضيته - التأييد المادي والأدبي - رأت ألمانيا وحليفتها النمسا أن تضغطا على حليفتهما الدولة العثمانية لمنح الصهيونيين وعدا يسمح لهم بإنشاء شركة كبيرة تتمتع بامتيازات ضخمة يكون مهمتها تيسير الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية على وشك إصدار هذا الوعد للصهيونيين بصفة رسمية، بدأت جيوش إنجلترا تحت قيادة الجنرال اللنبي تجتاح أرض فلسطين وتستولي عليها، فقضت تلك العمليات الحربية على أمل الألمان وحلفائهم في ضم الصهيونية العالمية ال جانبهم. كما أيقن الصهيونيون بأنه لا فائدة من وراء اتفاقهم مع الأتراك بعد أن خرجت فلسطين من أيديهم. ولذا يمموا وجوههم شطر الإنجليز والأمريكيين، علهم يستطيعون أن يحققوا أحلامهم في إنشاء دولة إسرائيل.

وقد حاول الصهيونيون أن يكسبوا عطف الحكومة الإنجليزية على قضيتهم وذلك عن طريق الالتقاء مع أهداف السياسة الإنجليزية في منطقة الشرق الاوسط. فحدثت في أواخر عام ١٩١٤ بعض الاتصالات من جانب اليهود مع الوزير الإنجليزي السير إدوارد غراي "E. Gray" وفي تلك الاتصالات أخذ الصهيونيون يلوحون للوزير الإنجليزي بأهمية إقامة تلك الدولة الجديدة في فلسطين للمصالح الإنجليزية، فهي بالإضافة إلى ما تحققه

من كسب صداقة اليهود في كل أجزاء العالم وتأييدهم لقضية الحلفاء في تلك الحرب، فهي ستحقق كسبا آخر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لإنجلترا وهو إقامة دولة موالية لها بجوار مصر وعلى مقربة من قناة السويس. وهذا يدلنا على الارتباط الوثيق بين إقامة تلك الدولة والمصالح الاستعمارية في الشرق. فالدول الغربية إذن وعلى رأسها إنجلترا قد أنشأت دولة إسرائيل لتكون نقطة ارتكاز للاستعمار في قلب العالم العربي الذي كان يتوق في ذلك الوقت إلى التخلص من الحكم الأجنبي والتحرر من القيود البغيضة التي فرضها الاستعماران التركي والإنجليزي على شعوب منطقة الشرق الأدنى.

ولم يحاول الصهيونيون في اتصالاتهم مع المسئولين الإنجليز أن يطالبوا بفلسطين كدولة يهودية مستقلة، لأن العناصر اليهودية كانت قليلة العدد بشكل ملحوظ إذا ما قورنوا بعدد السكان العرب الذين بلغت نسبتهم ٩٢% من عدد السكان الكلي بفلسطين. ولكن كان هدفهم أن توضع فلسطين بشكل ما تحت الحماية لدولة أوروبية ولتكن إنجلترا فترة من الوقت ريثما يستعد الصهيونيون خلالها من حشد إمكانياتهم الضخمة بمساعدة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لإخراج فكرتهم إلى حيز التنفيذ.

وقد تبنت الحكومة الإنجليزية المشكلة اليهودية وأيدتها لدى حلفائها الروس والأمريكيين والفرنسيين، خصوصا وان الحلفاء كانوا في أشد الحاجة إلى معاونة اليهود والى تأييدهم في الحرب، وخصوصا يهود أمريكا. ولما كانت المفاوضات السرية الجارية بين إنجلترا وفرنسا وروسيا بشان تقسيم المستطيل العربي الخاضع للدولة العثمانية والممتد من العراق شرقا إلى ساحل الشام غربا، والتي انتهت بعقد معاهدة سايكس بيكو في ربيع عام ١٩١٦، تتعثر لرغبة كل من الدول المفاوضة في ضم منطقة فلسطين اليها. وكانت إنجلترا ترى أن الحل المعقول للخروج من هذا المازق هو جعل فلسطين منطقة خاضعة لنظام دولي intermationalisation، ولكنها في

نفس الوقت لم تكن راضية عن هذا الحل، ولهذا أوعزت إلى زعماء الصهيونيون بمعارضة أية فكرة ترمي إلى إخضاع منطقة فلسطين للنظام الدولي، والمطالبة بوضع هذه المنطقة تحت حماية إنجلترا ليتسنى لها مساعدة الصهيونيين في تحقيق مآربهم. ولهذا أصدرت المنظمة الصهيونية العالمية بيانا رسميا طلبت فيه بصفة رسمية بوضع فلسطين تحت إشراف إنجلترا وفرنسا.

وبدأت في ذلك الوقت المنظمات اليهودية في مختلف الحكومات الأوروبية والأمريكية تتكاتف لتحقيق مطالبهم في جعل فلسطين وطنا يهوديا تحت حماية إنجلترا، وذلك بالاتصال بالحكومات الأوروبية المعارضة واقناعها بضرورة الموافقة على المطالب المشار إليها كحل عملي للمشكلة اليهودية. وكانت إيطاليا تعارض في تطبيق أي نظام آخر غير النظام الدولي لان البابوية في روما كانت تخشى على سلامة الأراضي المقدسة بفلسطين وترى أن خير ضمان لها هو وضعها تحت نظام دولي. وكذلك كانت فرنسا ترى هذا الرأي لأنها كانت تعلم بنوايا إنجلترا في الانفراد وحدها بحكم فلسطين. وقد استطاع زعماء الصهيونيين من إقناع الحكومتين الإيطالية والفرنسية بالعدول عن موقفهما. وبذلك زالت العقبة في وضع فلسطين تحت إشراف إنجلترا، وأصبح إذن على عاتق الزعماء الصهيونيين من أمثال روتشلد وويزمن السعي لدى الحكومة الإنجليزية للاتفاق على نص التصريح الرسمي الذي ستعلنه بشأن فلسطين وبعد مشاورات عديدة بين زعماء الصهيونيين من ناحية وبين الحكومتين الإنجليزية والامريكية من ناحية أخرى، وبين الحكومتين الإنجليزية والأمريكية بعضهم ببعض، اتفقت الأطراف المعنية بالأمر على مشروع معين قدم إلى وزارة الخارجية الإنجليزية في ١٨ يوليه ١٩١٧ ينص على ما يلي:

"His Majesty's Government, after considering the aims of the Zionist organization, accepts the principle of

recognizing Palestine as the national home of the Jewish people and the right of the Jewish people to build up its national life in Palestine under a protection to be established at the conclusion of peace following upon the successful issue of the war.

His Majesty's Government regards as essential for the realization of this principle the grant of international autonomy to the Jewish nationality in Palestine, freedom of immagination for Jews, and the establishment of a Jewish national colonizing corporation for the resettlement and economic development of the country.

The conditions and forms of the internal autonomy and a charter for the Jewish national colonizing corporation should, in view of his Majesty's Government, be elaborated in detail and determined with the representatives of the Lionist organization."

"بعد اطلاع حكومة صاحب الجلالة على أهداف المنظمة الصهيونية، توافق على مبدأ الاعتراف بفلسطين وطنا قوميا للشعب اليهودي، وبحق الشعب اليهودي في بناء حياة قومية له في فلسطين في ظل حماية تنظم بعد إحراز النصر وعقد لواء السلام.

أن حكومة صاحب الجلالة ترى أن تحقيق هذا المبدأ يجعل من الضروري منح استقلال ذاتي داخلي للقومية اليهودية في فلسطين، وحرية الهجرة لليهود، وإنشاء شركة يهودية قومية لاستعمار الأراضي والاهتمام بإسكان المهاجرين وبتنمية اقتصاديات البلاد.

أما عن شروط الاستقلال الداخلي وأشكاله، وبراءة الشركة اليهودية القومية لاستعمار الأراضي فترى حكومة صاحب الجلالة وجوب إعدادها بالتفصيل واقرارها بالاتفاق مع ممثلي المنظمة الصهيونية".

جاء هذا المشروع نتيجة لسعي متصل من قبل اليهود الصـــهيونيين، ولكن الحكومة الإنجليزية كانت حريصة على أن يحوز هذا المشروع موافقة عامة من قبل جميع الطوائف اليهودية صهيونية كانت أو غـــير صهيونيـــة. ومن ثم فقد عرضت هذا المشروع على اليهود غير الصـــهيونيين لمعرفـــة رأيهم فيه، ولكنهم رفضوه وحملوا عليه، لأنهم لم يكونوا على اتفـــاق فيمـــا بينهم وبين اليهود الصهيونيين على وجود قومية يهودية تربط جميع اليـــهود في مختلف دول العالم رغم اختلاف جنسياتهم، فهم لا يعـــترفون باليهوديـــة كجنس، ولكنهم يؤمنون بها كدين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخـــرى فقـــد خشى هؤلاء اليهود أن يتعرض وضعهم الحالي في الدول التي يعيشون فيـــها بإنشاء هذا الوطن القومي اليهودي، وبإيجاد جنسية يهودية، قد تشجع بعـــض الدول الراغبة في التخلص من اليهود على طردهم إلى وطنهم الجديد.

ولهذا رأت الحكومة الإنجليزية إدخال بعض التعديلات على نص هذا المشروع تتفق ورغبة الطوائف اليهودية غير الصهيونيـــة وذلـــك فـــي ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٧ على النحو التالي:

1. "His Majesty's government accepts the principle that Palestine should be reconstituted as the national home of the Jewish people.
2. His majesty's government will use its best endeavors to secure the achievement of this object and will discuss the necessary methods and means with the Zionist organization."

(١) تقبل حكومة صاحب الجلالة مبدأ إعادة تحويل فلسطين إلى وطن قومـــي للشعب اليهودي.

(٢) ان حكومة صاحب الجلالة ستبذل أطيب مساعيها لتحقيق هـــذه الغايـــة وستتفاوض مع المنظمة الصهيونية فـــي تحديـــد الطـــرق والوســـائل الضرورية لبلوغها.

وقد حاز هذا التعديل الجديد موافقة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس ولسون، ولكنه في نفس الوقت لم يحز قبولا لدى اليهود غير الصهيونيين، وأثاروا اعتراضين جوهريين ضد هذا التعديل.

الأول: هو عدم موافقتهم على جعل فلسطين بأكملها وطنا قوميا لليهود، ورأوا الاكتفاء بإنشاء موطن لليهود بفلسطين.

الثاني: أنهم خشوا على مراكزهم في الدول الأوروبية التي يقيمون فيها، فأرادوا ايجاد نص صريح يضمن للطوائف اليهودية بمختلف الدول حقوقهم وحرياتهم التي يتمتعون بها.

ولذا رأت الحكومة الإنجليزية ان تعالج الأمر بمفردها وأن تجد نصا لهذا المشروع يتفق مع رغبات كلا الفريقين اليهوديين.

وبعد مشاورات بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، توصلت الحكومتان إلى نص نهائي للتصريح وافق عليه الرئيس ولسون في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ قبل إعلانه. وفي ٢ نوفمبر من نفس السنة بعثت الحكومة الإنجليزية بالنص الرسمي لهذا التصريح إلى اللورد روتشلد، وهو:

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home the Jewish race, and will use its best endeavour to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing should be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine or the rights and political status enjoyed in any other country by such Jews who are fully contented with their existing nationality and citizenship."

"ان حكومة صاحب الجلالة لتنظر بين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل أطيب مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية. وليكن معلوما بجلاء أنه لن يعمل شيء من شانه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في

فلسطين أو الحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر والمركز السياسي الذي حصلوا عليه فيه".

وقد اشتهر هذا التصريح باسم وعد بلفور Balfour Declaration نسبة إلى وزير خارجية انجلترا المستر بلفور.

وإذا تناولنا هذا التصريح المقتضب بالبحث والتحليل، نجد أنه يتضمن معاني كثيرة وألفاظ مطاطة وضعت بعد دراسة مستفيضة، اشترك فيها أساطين رجال السياسة والأدب في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يدل دلالة واضحة على أساليب السياسة الإنجليزية الملتوية وعلى براعة ومقدرة وزارة الخارجية الإنجليزية في اختيار الألفاظ المرنة التي تحتمل أكثر من معنى والتي يمكن تفسيرها على وجوه متعددة. ولهذا يمكننا القول بأن وعد بلفور ما هو إلا تحقيق المطامع اليهودية والمطامع الاستعمارية الإنجليزية في هذا القطر العربي الشقيق على حساب سكانه من العرب الذين كانوا يمثلون أغلبية تقدر بنحو ٩٢% من عدد السكان، والذين لم يؤخذ رأيهم في مصير بلادهم، رغم ما أعلنته أمريكا على لسان رئيسها ولسون بمبدأ تقرير المصير. ومن المؤسف حقا أن تنتزع فلسطين من أيدي أصحابها لتعطي للأقلية اليهودية بموافقة وتأييد الرئيس ولسون صاحب المبادئ الأربعة عشر وحق تقرر المصير.

فإذا تناولنا كلمة تسهيل facilitate التي وردت بالنص نجد أن المسئولين الإنجليز لم يحاولوا التورط في هذا الوعد، وأن يذكروا مثلا كلمة تأسيس الوطن القومي بدلا من كلمة تسهيل، لأنهم أرادوا أن يلقوا بمسئولية إقامة هذا الوطن القومي على عاتق اليهود أنفسهم دون ان تتعهد هي بإقامته، وحتى إذا ما تعذر عليهم تحقيق هذا الهدف في يوم من الأيام أصبحت الحكومة الإنجليزية في حل من أمرها، وليس لليهود عليها سلطان.

اما عن تعبير الشعب اليهودي Jewish people فهو تعبير غامض لجأت إليه الحكومة الإنجليزية لتتخلص من الخلاف الذي وقع بين اليهود

الصهيونيين وغير الصهيونيين. هذا الخلاف الذي أشرنا إليه من قبل والـذي يتلخص في أن الصهيونيين كانوا ينادون بأن يهود العـالم علـى اختـلاف جنسياتهم ولغاتهم يكونون أمة nation واحدة، بل عنصرا race واحدا. بينما كان اليهود من غير الصهيونيين لا يعترفون بوجود روابـط قوميـة بيـن المجتمعات اليهودية المنتشرة في جميع أقطار العالم، بل ينظرون اليها علـى انها روابط دينية بحتة. لهذا اتخذت الحكومة البريطانية موقفا وسـطا بيـن الفريقين، فاستخدمت كلمة غامضة يصعب تعريفها تعريفا قانونيا ألا وهـي كلمة شعب.

واذا انتقلنا إلى كلمة وطن قومي التي وردت في النـص national home وأردنا أن نعرف مدلولها لتعذر علينا ذلك، فهل هو وطـن سياسـي بالمعنى المعروف في العصر الحديث أم شيء غير ذلك؟

فإذا أردنا أن نعرف معناها يجـب أن نسـتعرض أقـوال الساسـة المسئولين في الحكومة الإنجليزية والذين اشتركوا في صياغة هذا التصريح. فاللورد بلفور الذي اقترن هذا التصريح باسمه قد فسره لزملائه الوزراء فـي عام ١٩١٧ بأن الوطن القومي معناه "شكلا ما من حماية إنجليزية أو أمريكية يعطي في ظلها لليهود كل ما من شأنه أن يسهل لهم تأسيس مركز صحيـح للثقافة القومية وموطن للحياة القومية.

وقال لويد جورج Loyd George في تفسير تلك العبارة "أن الفكـرة التي استوحيناها والتفسير الذي اتفقنا عليه هو ان لا تقضي معاهدات الصلـح بخلق دولة يهودية في الحال في فلسطين دون أن يؤخذ رأي أغلبية سكان هذه البلاد، غير أننا رأينا أن نفسح المجال لجعل فلسـطين دولـة يهوديـة فـي المستقبل، اذا عرف اليهود كيف يستفيدون من التسهيلات التي أعطيناهم اياها وحازوا على أغلبية عددية في فلسطين عندما يحين الوقت لمنـح فلسـطين أنظمة سياسية تمثيلية."

وقال اللورد كرزون Curzon في تفسيره لهذه العبارة ان الوطن القومي معناه "كيان سياسي يؤلفه اليهود، ويدير شئونه اليهود ويحكم وفقا لمصالح اليهود." وهذا يستوجب في نظره امتلاك أرض فلسطين. وان كان لا يسلم بإمكان إنشاء الكيان السياسي في ذلك الوقت نظرا للأغلبية العربية الموجودة.

وفي هذا الموضوع أيضا يقول الجنرال سمطس Smuts رئيس وزراء جنوب أفريقيا: "ستشهدون قريبا سيلا متدفقا من المهاجرين اليهود يغادرون البلدان التي كانوا يضطهدون فيها ويعاملون بقسوة وظلم من قبل السكان المسيحيين، فيؤمون فلسطين، وستشهدون في الأجيال المقبلة دولة يهودية تنشأ من جديد في فلسطين.

واذا ما أمعنا النظر في أقوال هؤلاء المسئولين الإنجليز الذين اشتركوا في صياغة هذا التصريح، لوجدنا ان الحكومة الإنجليزية لم تتعهد سوى بتسهيل مهمة الصهيونيين في المرحلة الأولى، ولكنها في نفس الوقت لا تضمن نجاح تلك المهمة، أي أنها لا تضمن تحويل الوطن القومي إلى دولة بالمعنى السياسي المفهوم، هذه المهمة متروكة لنشاط اليهود وللظروف الخارجية فإذا استطاع اليهود أن يصبحوا أكثرية في فلسطين، أصبح لهم الحق في المناداة بدولتهم طبقا للمبادئ الديموقراطية، وإن لم يستطيعون ذلك بقى الوطن القومي وطنا قوميا فحسب.

كما أن الحكومة الإنجليزية لم تمانع في أن يصبح اليهود أكثرية في فلسطين، ولكنها لا تتعهد بجعلهم أكثرية. فهي توافق بأن ينشأ في فلسطين وطن قومي لليهود، وتساعد على إنشائه غير انها لا تتعهد بجعل فلسطين بأكملها وطنا قوميا لهم.

ورغم هذه التسهيلات التي تعهدت إنجلترا بتقديمها لليهود فإن الوعد كان يتضمن تحفظات تتعلق بحقوق السكان العرب. ومع أنها تحفظات مبهمة إلا أنها كانت على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للسكان العرب، إذا ما

استطاعت الدول العربية التمسك بها ومطالبة إنجلترا بمراعاتها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين من قبل عصبة الأمم. ولكن الدول العربية كانت مغلوبة على أمرها، غير متحدة الكلمة، فلم يجد الصهيونيون من يستطيع الوقوف أمام تنفيذ مطامعهم.

وإذا تأملنا عبارة الطوائف غير اليهودية non-Jewish communities التي وردت في التصريح (وعد بلفور) نجد أنها تضمن مغالطة كبيرة للحقائق الملموسة، إذ أنها توهم القارئ بان فلسطين بلد يهودي، وأن الطوائف غير اليهودية أقلية فيه، وهذا عكس الواقع إذ بلغت نسبة عدد السكان العرب حوالي ٩٢% من عدد السكان الكلي.

أما عن ضمان إنجلترا لحقوق العرب المدنية والدينية The civil and religious rights فهي عبارة مبهمة لا تدل دلالة واضحة على مضمونها الدقيق، وقد تعمدت الحكومة الإنجليزية وضع هذه العبارة الغامضة إرضاء للعناصر الصهيونية من ناحية، ولعدم إثارة العناصر العربية من ناحية أخرى. وفتحت الباب أمام الحكومة الإنجليزية في المستقبل لتفسير تلك العبارة التفسير الذي يتفق مع مصلحتها هي. وإذا حاولنا تفسير هذه العبارة في حدودها الضيقة نرى أنها تنصب على الحريات والتصرفات الشخصية. ولكن هناك تفسيرا أعمق وأخطر من التفسير السابق إذا ما اتسع تفسير العبارة ليشمل الحقوق السياسية أيضا. وكان يمكن لإنجلترا أن تجعل هذه العبارة أكثر وضوحا – لو أرادت ذلك أو لو كانت نزيهة في تصرفاتها مع العرب – فكان في مقدورها أن تضع عبارة الحقوق السياسية بدلا من الحقوق المدنية والدينية، ولكنها كانت تعلم بأن هذه العبارة أكثر دقة وتحديدا من سابقتها، وأن وضعها على هذا النحو سيحول بين الصهيونيين وبين تحقيق مطامعهم مستقبلا في جعل فلسطين دولة سياسية يهودية.

بينما نجد أن الحكومة الإنجليزية تحدد في العبارة الواردة بحقوق اليهود المقيمين في الدول الأخرى خارج حدود فلسطين تحديدا دقيقا فتنص نصا صريحا لا يدع مجالا للشك أو التأويل ضمان الحقوق السياسية The rights and political status التي يتمتع بها اليهود.

ومن هذا العرض الموجز لنص وعد بلفور يتضح لنا أن الحكومة الإنجليزية رأت إرضاء للصهيونيين. وضمانا لمعونتهم في الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تلك المعاونة من الأسس الجوهرية لكسب الحرب ولضم الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الدول الغربية بكل إمكانياتها بعد أن أصيبت إنجلترا وحليفاتها بضربات شديدة على أيدي الألمان والنمساويين والأتراك.

هذا بالإضافة إلى السبب الجوهري الآخر، وهو محاولة إنجلترا إقامة دولة موالية لها في قلب العالم العربي، وتكون مركزا وأداة للاستعمار الغربي تستخدمها كيف تشاء وفي أي وقت تشاء للقضاء على الحركة العربية، ولإيجاد نوع من الاضطراب في تلك المنطقة يتيح لإنجلترا الفرصة للتدخل ودس أنفها في شئون المنطقة من وقت لآخر إبقاء على نفوذها وعلى مصالحها فيها. وأن الاعتداء الثلاثي الأخير على مصر لخير دليل على نوايا إنجلترا نحو الدول العربية، واتفاق المصلحة والهدف بين الصهيونية والاستعمار.

ولكننا لا يجب ان نسرف في اللوم على إنجلترا وعلى الصهيونيين وحدهم، بل يجب أيضا أن نوجه اللوم إلى الدول العربية في ذلك الوقت، فهي لم تقم بنشاط إيجابي لوقف النشاط الصهيوني أو لإرغام إنجلترا على احترام التحفظ الخاص بحقوق العرب في فلسطين. بل أنهم قد تهاونوا في حقوقهم إلى الحد الذي شجع إنجلترا على أن تتجاهل مطالب العرب تجاهلا يكاد يكون تاما قرابة ربع قرن من الزمان.

الفصل السابع

الانتداب الإنجليزي على فلسطين

علمنا من قبل كيف استطاعت إنجلترا أن تدخل في مفاوضات مع الحسين بن علي للانضمام إلى جانبها إنجلترا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى وإعلان الثورة العربية الكبرى ضد الحكم الاستبدادي التركي على أساس الاعتراف باستقلال الدول العربية الخاضعة للحكم العثماني وتكوين الدولة العربية الكبرى. وقد اضطرت الحكومة الإنجليزية تحت ضغط الحاجة إلى مساعدة العرب، إلى قبول مطالبهم مع تحفظات خاصة أفقدت الاتفاقية ما لها من قيمة بالنسبة للمطالب العربية، وكان ذلك في أواخر عام ١٩١٥.

وقد وقعت تلك الاتفاقية مع الحسين بن علي بصفته ممثلا للجبهة العربية في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه مفاوضات بين الحكومات الثلاث إنجلترا وفرنسا وروسيا بشأن تقسيم ممتلكات الباب العالي، ولم تكن فرنسا وروسيا قد علمتنا باتفاق إنجلترا مع الحسين. وقد تم توقيع الاتفاقية التي أطلق عليها اسم اتفاقية سايكس بيكو في ربيع عام ١٩١٦، وفيها نص على جعل فلسطين تحت إدارة دولية، وذلك لاختلاف الدول الأوروبية الثلاث حول مصير تلك المنطقة ومحاولة كل منها ضمها إليها.

ثم تلا إصدار وعد بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ دخول المسألة الفلسطينية في طور جديد، فأصبحت بذلك من المسائل السياسية الهامة إلى جانب المشاكل العالمية الأخرى التي سيبت في مصيرها في مؤتمر السلام The peace conference الذي سيعقد عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي خلال انعقاد مؤتمر السلام، تبنى الجنرال سمطس Gen.Smuts فكرة الانتداب التي وردت على لسان الرئيس الأمريكي ولسون، تلك الفكرة التي خرجت إلى حيز الوجود في ذلك الوقت ولم تكن

تعرف من قبل، وقام بتوزيع هذا الاقتراح على أعضاء المؤتمر يتضمن شرح هذه الفكرة، ووصفها بأنها رسالة تمدينية تهدف إلى الأخذ بيد الشعوب التي كانت خاضعة للحكم العثماني، ووضعها تحت إشراف عصبة الأمم فترة من الزمن ريثما تستطيع الوقوف على أقدامها وحكم نفسها بنفسها.

وبعد دراسة مشروع الانتداب وتبادل الرأي بين أعضاء الوفود الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والإيطالية واليابانية، تمكنوا من الوصول إلى صيغة معينة خاصة بالانتداب وأهدافه ضمنوها المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم The Covenant of the League of Nations وتنص هذه المادة على ما يلي:

"Certain communities had reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognized, subject to the rendering of administrative advice and assistance by a Mandatory, until such time as they are able to stand alone."

عندما بدأ مؤتمر السلام مناقشة القضية العربية والمشكلة اليهودية، كانت المملكة الحجازية وعلى رأسها الشريف الحسين بن علي قد أوفدت وفدا يمثل وجهة نظرها على رأسه الأمير فيصل بن الحسين ويعاونه الكولونيل لورنس. وكان يقابله في الجانب الآخر الوفد اليهودي الذي بعثت به المنظمة الصهيونية The Zionist organisat تحت رئاسة الدكتور ويزمن Dr. Weismann وإذا قارنا بين موقف كلا الفريقين: الفريق الصهيوني والفريق العربي نجد أن موقف الوفد الصهيوني كان قويا، فاتجاه أعضاء المؤتمر كان في صف القضية اليهودية نظرا للدعاية الضخمة التي قامت بها المنظمة اليهودية في الأوساط السياسية الأوروبية. هذا فضلا عن تأييد الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا وأمريكا للمطالب اليهودية. وكان الأمير فيصل يعتمد اعتمادا كبيرا على تأييد إنجلترا للمطالب العربية، بينما كانت إنجلترا ترى أن يتساهل الأمير فيصل فيما يتعلق بالمطالب الصهيونية. وقد

خشى الأمير فيصل بأنه إذا لم يستجب لنصح إنجلترا فقد النصير الوحيد الذي يعتمد عليه في تحقيق المطالب العربية.

ومما زاد في ضعف موقف الفريق العربي عدم دراية الأمير فيصل بتيارات السياسة الدولية. هذا بالإضافة إلى حرص الأمير فيصل على تحقيق القضايا العربية جميعها. ولهذا كانت مشكلة فلسطين مشكلة ثانوية إذا ما قيست بمختلف القضايا العربية، بينما ركز الصهيونيون جهودهم نحو فلسطين بالذات وقد أضعف تشتيت جهود الأمير فيصل القضية الفلسطينية.

وقد تقدم الأمير فيصل في أول ديسمبر سنة ١٩١٩ بالمذكرة التالية إلى أعضاء مؤتمر السلام، جاء بها فيها يتعلق بفلسطين:

" In Palestine, the enormous majority of the people are Arabs. The Jews are very close to the Arabs in blood, and there is no conflict of character between the two races. In principles we are absolutely at one. Nevertheless, the Arabs cannot risk assuming the responsibility or holding level the scales in the clash of races and religions that have, in this one province, as often involved the world in difficulties. They would wish for the effective superposition of a great trustee, so long as a representative local administration commended itself by actively promoting the material propriety of the country."

"أن أغلبية السكان الساحقة تتألف من العرب. واليهود قريبون إلى العرب، تربطهم بهم روابط الدم. وليس هناك إي تناقض في الطباع بين هذين العنصرين. ونحن على اتفاق تام مع اليهود في القضايا الأساسية. غير أن العرب لا يقدرون أن يتحملوا مسئولية حفظ التوازن بين مختلف العناصر والأديان التي تصطدم في هذه المنطقة الوحيدة من مناطق الشرق، وقد طالما أدى تصادمها في الماضي إلى خلق صعوبات دولية. أن العرب يطلبون أن

يشرف عليهم وصي في هذا البلد إلى أن تقوم فيه حكومة على أساس التمثيل الشعبي تكون قادرة على تامين رفاهية البلاد."

فيبدو من هذه الفكرة أن الأمير فيصل قد قبل مبدئيا وصاية دولة على فلسطين ولم يتمسك بها كجزء من الدولة العربية الكبرى التي وافقت إنجلترا على إقامتها.

وفي خلال إقامة الأمير فيصل بلندن جمع بينه وبين ويزمن أحد الساسة الإنجليز، وأسفرت الاجتماعات التي دارت بين الرجلين على وضع مشروع معاهدة بين العرب واليهود في ٣ يناير سنة ١٩١٩ وقع عليه الأمير فيصل كأساس لما يجب أن تقوم عليه العلاقات بين العرب واليهود. وقد تضمن مشروع المعاهدة ما يلي:

المادة الأولى: يجب أن تسود الدولة العربية وفلسطين، في جميع علاقاتها وأعمالها، روح تفاهم تام قائم على أساس الإخلاص وحسن النية. ولهذه الغاية، يوفد ممثلون عرب ويهود مفوضون تفويضا رسميا، إلى كل من البلدين.

المادة الثانية: تخطط الحدود النهائية بين الدول العربية وفلسطين بواسطة لجنة يتفق عليها الفريقان حالما تتم مفاوضات مؤتمر السلام.

المادة الثالثة: تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ حين وضع دستور حكومة فلسطين ونظامها الإداري.

المادة الرابعة: تتخذ كل التدابير لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتقويتها بمقياس كبير. ويسرع على قدر ما تسمح به الظروف، في إسكان المهاجرين اليهود في الأراضي. وتصان حقوق الفلاحين العرب، ويساعدون في تقدمهم الاقتصادي.

وكان تنفيذ هذا المشروع مشروط بنيل العرب استقلالهم أولا، فإذا لم يوفق العرب إلى تحقيق هذا الهدف أصبح مشروع المعاهدة في غير ذات موضوع.

ويبدو ان الأمير فيصل خشي ثورة زعماء العرب عليه نتيجة لتوقيعه على هذا المشروع فأنكر توقيعه أو علمه به.

وتكرر هذا الموقف المتراخي بشأن فلسطين مرة أخرى في اجتماع أقطاب الدول الخمس الكبرى في باريس في فبراير سنة ١٩١٩ لمناقشة الأمير فيصل في المطالب العربية. ففي هذا الاجتماع تمسك باستقلال البلدان العربية فيما عدا فلسطين الذي كان لها طابعا عالميا في نظره.

وبعد أن وقف ممثلو الدول الكبرى على وجهتي النظر العربية والصهيونية اجتمعوا في ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ لوضع الحل النهائي لتلك المشكلة. وقد احتدم النقاش بين ممثلي إنجلترا لويد جورج واللنبي Allenby وبين ممثلي فرنسا كليمنصو وبيشون حول وضع تلك المنطقة. ولم يوافق الرئيس ولسون على وضع تلك المنطقة تحت إشراف هاتين الدولتين الإنجليزية والفرنسية ما لم يؤخذ رأي السكان طبقا لمبدأ حق تقرير المصير الذي نودى به. ولهذا أقترح ترك البت في تلك المشكلة ريثما تشكل لجنة تحقيق لمعرفة رأي السكان في تقرير مصيرهم. فقبل الطرفان الإنجليزي والفرنسي هذا الاقتراح على مضض. وكان المفروض أن تشكل لجنة التحقيق من أعضاء إنجليز وفرنسيين وأمريكيين وإيطاليين، ولكن فرنسا وإنجلترا كانتا تعلمان بنتيجة هذا الاستفتاء مقدما فسحبتا موافقتهما على الاشتراك في اللجنة، فأضطر الرئيس ولسون أن يبعث بلجنة أمريكية صرفه للقيام بهذا العمل أطلق عليها اسم لجنة كنج كرين king–crane . وقد طافت هذه اللجنة معظم المدن السورية وفلسطين في الفترة ما بين ١٠ يونيه و ٢١ يوليه سنة ١٩١٩ ثم تقدمت بنتيجة استفتائها إلى الرئيس ولسون في ٣٠

أغسطس سنة ١٩١٩. ولكن هذا التقرير ظل في طي الكتمان ولم يعرف عن مضمونه شيء حتى حل القضية العربية طبقا لأطماع دولتي إنجلترا وفرنسا.

والسبب في عدم نشر هذا التقرير أنه قد أتى مخيبا لآمال الصهيونيين والإنجليز والفرنسيين، ولهذا تجاهلته تلك الدول حتى الولايات المتحدة نفسها صاحبة الاقتراح. وقد ورد في هذا التقرير أن من الخطأ التسليم بوجهة النظر اليهودية في إطلاق الهجرة إليها وإعدادها لتكون يوما دولة يهودية. كما أن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين سيضر بالمصالح العربية ضررا بليغا. وأشار التقرير أيضا إلى عزم الصهيونيين على سلب أراضي العرب بمختلف الطرق المشروعة وغير المشروعة. وأن فرض الصهيونيين على فلسطين مجاف للمبادئ الديموقراطية وحق تقرير المصير. وأن السوريين والفلسطينيين سيقاومون المشروع اليهودي بالقوة. وأوصى التقرير في ختامه "بتعديل البرنامج الصهيوني تعديلا أساسيا في مؤتمر السلام وبتطبيقه تدريجيا بعد هذا التعديل. وتوصي بتحديد الهجرة تحديدا صارما، وبالتنازل تنازلا تاما عن فكرة تحويل الوطن القومي إلى دولة يهودية. فإن أخذ بهذه التوصيات، لم يعد ثمة مانع من أن تدخل فلسطين في دولة سورية موحدة كسائر المناطق السورية، على أن تشرف لجنة دولية على الأماكن المقدسة".

كان من الطبيعي ألا يلقى هذا التقرير ترحيب الدوائر الاستعمارية، كما لم يكن له أي أثر في تطور المشكلة الفلسطينية. بل أن ساسة أمريكا فضلوا الأخذ بالمقترحات التي وردت بتقرير إدارة المخابرات الأمريكية Intelligence Section الخاصة بالشرق الأدنى. وقد اشتمل التقرير على التوصيات الآتية:

أولا: توصي إدارة المخابرات بإنشاء دولة منفصلة في فلسطين عن غيرها من الدول المحيطة بها.

ثانيا: وضع هذه الدولة تحت الانتداب الإنجليزي بتفويض من عصبة الأمم وتحت إشرافها، لأن فلسطين في حاجة إلى دولة حازمة رشيدة، نظرا لتكونها من عناصر مختلفة الجنسية وعديمة الخبرة بالسياسة، ويخضعون لمؤثرات ونزعات دينية شديدة.

ثالثا: دعوة اليهود إلى العودة لفلسطين والإقامة فيها. وأن يؤمن لهم مؤتمر السلام تقديم المساعدات اللازمة للنجاح في مساعيهم، على ألا تضر بالحقوق الشخصية وحقوق الملكية التي يتمتع بها اليكان غير اليهود. وتوصي إدارة المخابرات بان يضمن مؤتمر السلام لليهود واستعداده للاعتراف بالدولة اليهودية حين تشكيلها بالفعل. فمن العدل والإنصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية إذا تمكن اليهود بفضل التسهيلات المقدمة لهم تحقيق هذه الغاية، من أن يحولوها إلى دولة. ففلسطين كانت مهد العنصر اليهودي ومحل سكناه، والعنصر اليهودي ساهم مساهمة قيمة في تطور الفكر البشري. وفلسطين هي الأرض الوحيدة التي يمكن لليهود أن يجدوا فيها وطنا خاصا بهم .....

رابعا: توصي الإدارة أيضا بوضع الأماكن المقدسة، والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف، تحت حماية عصبة الأمم والدولة المنتدبة.

من هذا التقرير يتبين لنا مقدار المحاباة للصهيونية وللمصالح اليهودية. فإذا كانت الدوائر الإنجليزية والفرنسية والأمريكية وغيرها من دوائر الدول الأخرى قد أجمعت على تأييد المطالب اليهودية على حساب مصالح العرب. فلم يكن إذن ضعف الفريق العربي في مفاوضات السلام هو المسئول وحده عن نكبة فلسطين، بل أن الظروف الدولية وسيطرة الصهيونية العالمية على الدوائر السياسية الغربية، بالإضافة إلى ما قطعته إنجلترا على نفسها من عهد بتنفيذ مطالب اليهود بمقتضى وعد بلفور، قد لعبت دورا هاما في حل هذه القضية لصالح اليهود ولصالح الصهيونية العالمية.

وسنرى أن تأييد الدوائر السياسية الغربية للمطالب الصهيونية لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى فرض وعد بلفور على تركيا بعد هزيمتها في الحرب، وإدخاله ضمن نصوص معاهدة سيفر Sevres في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ التي وقعت من الجانبين التركي والغربي. أي أن الدولة العثمانية قد أرغمت على قبول ما جاء بهذا الوعد وما سيترتب على تنفيذه من نتائج.

ولو أن معاهدة سيفر هذه لم تدم طويلا لقيام ثورة مصطفى كمال في تركيا بعد ذلك مباشرة ورفض حكومة الثورة الاعتراف بها. ولكن هذا الرفض لن يؤثر في مجرى القضية الفلسطينية، إذ سيقرر أعضاء عصبة الأمم في المادة الثانية والعشرين من ميثاقها وضع البلدان التي انفصلت عن الدولة العثمانية تحت الانتداب.

ثم تلا هذه الخطوة اجتماع الحلفاء في مؤتمر سان ريمو San Remo Conference وإقرار وضع فلسطين تحت الانتداب الإنجليزي وذلك في ٢٠ أبريل من عام ١٩٢٠. وبعد مناقشة تفاصيل هذا الموضوع في مجلس العصبة، وافق الأعضاء على صك الانتداب في ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٢. وفيما يلي ملخصا لأهم ما اشتمل عليه من بنود:

أولا: كفل صك الانتداب تنفيذ المطالب الصهيونية الواردة ضمن نصوص وعد بلفور وأعترف بان الهدف الرئيسي من الانتداب هو أن "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن قيام الوطن القومي اليهودي طبقا لما جاء بمقدمة هذا الصك". وأقر بما لليهود من صلات تاريخية هامة بتلك المنطقة. كما منح الوكالة اليهودية The Jewish Agency كل الصلاحيات والسلطات الواسعة فيما يتعلق بشئون الهجرة إلى فلسطين واتخاذ اللغة العبرية إحدى اللغات الثلاث الرسمية.

ثانيا: لم ينص صك الانتداب صراحة على إنشاء الدولة اليهودية او الوعد بإنشائها في المستقبل. وكذلك لم ينص على إطلاق الهجرة دون قيد أو شرط وكذلك تحقيق أطماع الصهيونيين في التوسع على حساب سوريا ولبنان وشرق الأردن. بل أن المادة السادسة من هذا الصك تنص: "على إدارة فلسطين، مع الضمان بعدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع طوائف السكان الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة...".

ثالثا: أن صك الانتداب قد منح للدولة المنتدبة وهي بريطانيا سلطات واسعة في إدارة وحكم فلسطين مما يتنافى مع روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة والذي ينص على أن مهمة الدولة المنتدبة هو الأخذ بيد الدولة الواقعة تحت انتدابها وإشراكها في إدارة شئون البلاد والتدرب على الحكم. ويبدو ذلك واضحا وجليا فيما ورد بالمادة الأولى من صك الانتداب والتي تنص على أن "يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة، باستثناء ما يكون قد دون منها في نصوص هذا الصك".

بهذه النتيجة يمكننا القول بان السياسة الإنجليزية خلال الحرب العالمية الأولى قد نجحت نجاحا تاما في تحقيق أطماعها الاستعمارية في تلك المنطقة. فقد نجحت في المرة الأولى عندما تمكنت من ضم الشعوب العربية إلى جوارها والثورة على الحكم العثماني على أساس تحقيق الأماني القومية العربية في إنشاء الدولة العربية الكبرى عقب انتهاء الحرب بهزيمة الأتراك العثمانيين. وبذلك استطاعت أن تسخر الثورة العربية الكبرى ضد الحكم العثماني لمصلحتها الخاصة ولكسب الحرب.

ونجحت السياسة الإنجليزية للمرة الثانية في عقد اتفاقية سايكس بيكو Sykes – Picot مع فرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بعد

انتهاء الحرب، ووضع فلسطين تحت إدارة دولية. أي أنها تمسكت بعدم ضم هذه المنطقة إلى كل من فرنسا وروسيا، حتى تستطيع في المستقبل أن تحقق أطماعها فيها تحت ستار الإدارة الدولية.

ونجحت أيضا للمرة الثالثة في إصدارها لوعد بلفور الذي ضمن لها تأييد اليهود والصهيونية العالمية لقضيتها في الحرب العالمية الأولى، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الوعد سيجعلها مسئولة أمام الدوائر السياسية العالمية وأمام الراي العام اليهودي عن تحقيق ما جاء به. وهذه المسئولية ستقوي مركز إنجلترا في مطالبتها بالانتداب على فلسطين. كما سيضمن لها تأييد العناصر اليهودية لفكرة انتدابها، وسعيهم لتحقيق هذا الوعد بانتداب بريطانيا على فلسطين.

ويمكننا تقسيم فترة الانتداب البريطاني على فلسطين إلى ثلاث فترات:

الفترة الأولى: وتمتد من عام ١٩١٩ إلى اضطرابات عام ١٩٢٩.

الفترة الثانية: وتمتد من أعقاب اضطرابات سنة ١٩٢٩ إلى نهاية الثورة العربية سنة ١٩٣٩.

الفترة الثالثة: وتمتد من عام ١٩٣٦ إلى نهاية الانتداب الإنجليزي ١٩٤٨.

الفصل الثامن

مراحل الانتداب والمقاومة الفلسطينية

الانتداب البريطاني من ١٩١٩ - ١٩٢٩

إذا حاولنا أن نعرف الانتداب البريطاني على فلسطين، لاستطعنا أن نسميه بالصراع بين العرب واليهود من ناحية وبين العرب والسلطات البريطانية الحاكمة من ناحية أخرى. ففترة الانتداب تعتبر فترة صراع مستمر بين فئة غاصبة تؤيدها قوات عسكرية بريطانية وبين سكان فلسطين من العرب العزل.

كانت فلسطين خاضعة للحكم العسكري أثناء حصول إنجلترا على صك الانتداب عليها، غير أن هذا النظام العسكري لن يمكن لليهود من تنفيذ سياستهم الداخلية في فلسطين، فطالبوا الحكومة الإنجليزية بإلغاء الحكم العسكري وحكم البلاد حكما مدنيا، فلبت الحكومة دعوتهم وأعادت الحكم المدني في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وأشفعت هذا الإجراء بتعيين السر هربرت صمويل الإنجليزي الصهيوني مفوضا ساميا لها بفلسطين. وكان هربرت من أكبر دعاة الصهيونية وممن أسهموا بنصيب وافر في إنجاح القضية الصهيونية، فتعيينه مفوضا ساميا لإنجلترا في فلسطين يدل دلالة واضحة على السياسة التي تعتزم إنجلترا تنفيذها في تلك البلاد.

ولم تكن سياسة التحيز للصهيونيين بحاجة إلى دليل، إذ أن المفوض السامي البريطاني قد أوضح مهمته بمجرد وصوله إلى فلسطين لرجال الإدارة الإنجليزية، فأعترف صراحة بأن السياسة الرسمية التي أملتها عليه الحكومة الإنجليزية والتي كلفته بتنفيذها تتلخص في تشجيع الهجرة اليهودية إلى الحد الذي تمكن فيه المصالح اليهودية من السيطرة على فلسطين. وفي هذا الوقت يمكن إقامة دولة يهودية فيها.

سارت السلطات الإنجليزية الحاكمة على سياسة التحيز للعنصر اليهودي وممالأته، ورغم تلك المعاملة من جانب إنجلترا، فإن زعماء الصهيونيين لم يقنعوا بها وتمادوا في طلباتهم وجاهروا بألا مساواة بينهم وبين العرب، وأن فلسطين لا يمكن أن تكون إلا وطنا واحدا هو الوطن القومي اليهودي. ولحماية اليهود في فلسطين يجب أن يسمح لهم وحدهم بحمل السلاح.

وقد أدت سياسة التفرقة في المعاملة هذه إلى توتر الفريقين، هذا التوتر الذي كان سببا من أسباب الاضطرابات التي حدثت في أبريل ومايو من عام ١٩٢١ في القدس ويافا ذهب ضحيتها عدد غير قليل من الجانبين العربي واليهودي. وقد استمرت هذه الاضطرابات خمسة عشر يوما، ولم تنته إلا بالتدخل المسلح من قبل الجيش الإنجليزي. وقد الفت الحكومة الإنجليزية لجنة ثلاثية للتحقيق في أسباب تلك الاضطرابات، أسفرت عن إرجاع هذه الاضطرابات إلى سياسة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي ومما يرتكبه اليهود من أعمال تتنافى مع التقاليد العربية الإسلامية.

وجد عرب فلسطين أن الأمور لا يمكن ان تستمر بهذا الوضع وأنه يجب أن تعدل الحكومة الإنجليزية من سياستها إزاء المشكلة الفلسطينية، وكانت حوادث يافا المشار إليها من أهم الدوافع التي أدت إلى انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ بمدينة يافا لمناقشة المشكلة واتباع أفضل السبل إلى حلها. وقرر المؤتمر تكوين وفد برئاسة موسى كاظم الحسيني وعضوية خمسة آخرين للسفر إلى لندن ومفاوضة الحكومة الإنجليزية بشأن الوصول إلى حل يحقق مطالب العرب.

وفي جنيف اشترك أعضاء المؤتمر مع أعضاء الاتحاد السوري في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ في اجتماع سياسي وقرروا عدة قرارات تتلخص في الاعتراف لسورية ولبنان وفلسطين بحقها في الوحدة وتشكيل حكومة

مدنية مسئولة أمام برلمان ينتخبه الشعب. وكذلك الاعتراف بهذا الحق أيضا إذا ما رغبت في الاتحاد مع غيرها من الدول العربية الأخرى. كذلك طالب المؤتمرون بإلغاء الانتداب فورا وكذلك وعد بلفور وجلاء القوات الإنجليزية والفرنسية عن الوطن العربي.

وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ بعث الوفد العربي الفلسطيني بمذكرة إلى المستر تشرشل وزير المستعمرات (وهو الذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة الإنجليزية) توضح فيها الأسس التي يمكن الدخول في مفاوضات بشأنها. ويمكن إجمال ما ورد بها في النقط التالية:

أولا: طالب الوفد بإيجاد دستور يمكن العرب من الإشراف على إدارة شئونهم لأن استئثار إنجلترا بالسلطة وتسخيرها إياها لتمكين اليهود من الهجرة إلى فلسطين على نطاق واسع يضر بالمصالح العربية.

ثانيا: ويرى أعضاء الوفد بأن الدستور المقترح يمكن البدء في بحثه إذا ما غيرت الحكومة الإنجليزية سياستها الحاضرة إزاء الهجرة وسيطرة الصهيونيين على الحكم.

ثالثا: أن العرب لن يتعاونوا مع السلطات الإنجليزية في فلسطين طالما كانت الحكومة الإنجليزية سائرة في سياسة إقامة الوطن القومي اليهودي، لأن قبول العرب التعاون معناه التسليم بالأمر الواقع وبالسياسة التي تنتهجها الحكومة الإنجليزية في تلك البلاد، هذه السياسة التي أمليت على شعب فلسطين دون أن يكون له حق الاختيار.

ودارت المفاوضات بين الوفد العربي والحكومة الإنجليزية بشأن هذا الدستور المقترح وتمسكت الحكومة الإنجليزية بإيجاد مجلس استشاري أغلبية أعضائه من الصهيونيين والإنجليز وأقلية عربية وليست له السلطة في توجيه سياسة البلاد.

ولم يقبل العرب التسليم بمثل هذا الدستور لأن قبوله يعني الموافقة على سياسة الحكومة الإنجليزية إزاء فلسطين ورفضه العرب في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقاطعوا الانتخابات التي أجريت في فلسطين على أساسه، فاضطرت الحكومة الإنجليزية إلى تعيين بعض الأعضاء العرب في المجلس، فرفض هؤلاء بدورهم حضور الجلسات، وبذلك فشل المشروع، ولم يسع الحكومة الإنجليزية إزاء هذا الموقف إلا حل المجلس.

وكان فشل المفاوضات بين الجانبين العربي والإنجليزي هو الاختلاف في وجهة النظر إزاء تلك المشكلة، فبينما يطالب العرب بتغيير السياسة الإنجليزية القائمة على أساس الاعتراف بوعد بلفور، نجد أن الحكومة الإنجليزية لم تكن مستعدة لأن تذهب معهم إلى هذا الحد، بل أصرت على موقفها بشأن وعد بلفور، ولكنها أبدت استعدادها في التفاوض لإيجاد الضمانات الكافية التي تحقق صيانة المصالح العربية حتى لا تضار من الهجرة اليهودية، فلم يقبل العرب بذلك.

فشلت المفاوضات إذن لهذا السبب وستفشل كل المفاوضات الأخرى التي أعقبتها لنفس السبب. وسيؤدي فشل المفاوضات الأولى إلى وقوف العرب هذا الموقف السلبي من الإدارة الإنجليزية بفلسطين، بينما تعاونت الصهيونية معها تعاونا تاما لإخراج وعد بلفور من مجرد كلمات مسطورة إلى حقيقة واقعة. حدث كل هذا وزعماء العرب مصرون على سياسة عدم التعاون حتى لا يؤخذ هذا التعاون على أنه قبول للأمر الواقع. ولكن هذا الموقف لم يحل بين الحكومة الإنجليزية وبين تنفيذ ما تريد.

وقد شكا العرب أثناء مفاوضاتهم مع الإنجليز من تدخل الوكالة اليهودية في فلسطين في الشئون السياسية وتوجيهها لمصلحة اليهود، فرأت الحكومة الإنجليزية أن تعرض على أعضاء الوفد اقتراحا بتشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية وتتمتع بنفس الامتيازات والصلاحيات

يكون لها السلطة في إسداء المشورة إلى الحكومة المسئولة والتعاون معها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية لما فيه مصلحة البلاد، بشرط ألا يتعـــرض العرب لوعد بلفور أو لسياسة الحكومة المترتبة على هذا الوعد.

وعندما عرض هذا الاقتراح على زعماء العرب وعلى رأسهم موسى كاظم باشا والحاج أمين الحسيني في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ رفضـــوا هـــذا الاقتراح، لأن فيه اعترافا بقبول وعد بلفور، وأدى هذا الرفض إلـــى عـــزم الحكومة الإنجليزية على السير في سياستها إزاء فلسطين غير مكترثة بتعاون العرب. واعتبرت إغلاق هذا الباب نهاية للمفاوضات بين الطرفين. وبـــالفعل فقد انقضى بعد ذلك سبع سنوات لم تدر خلالها أية مفاوضات بينهما.

استغل الصهيونيون فرصة إحجام العرب عن التعاون مع الســـلطات الإنجليزية الحاكمة وأخذوا في تنفيذ سياستهم بكل ما أوتوا من قـــوة وعـــزم تعاونهم الوكالة اليهودية Jewish Agency والمؤسسات والهيئات المختلفـــة التي أنشئت لتحقيق حلم اليهود في السيطرة على فلسطين. من هذه الجمعيات "جمعيـــة الاســـتعمار اليـــهودي فـــي فلســـطين" Palestine Jewish Colonization Association ويرمز إليها بـــــ P.J.C.A وكـــان مـــن اختصاص تلك الجمعية شراء الأراضي وإدارتها لمصلحة اليهود المهاجرين. ثم هناك جمعيتان أخريان هما: "الجمعية الإنجليزيـــة اليهوديـــة" "والوكالـــة الإسرائيلية العالمية" وقد تخصصت كل منهما بتدريس فنون الزراعة علـــى أحدث النظم للمهاجرين الجدد.

وإلى جانب هذه الجمعيات جمعيتـــان يـــهوديتان، إحداهمـــا تدعـــى "الكيرين كيميت"، والأخرى "الكيرين هيزود" Keren Hayesod وقد اهتمتـــا بتقديم المساعدات إلى الزراع اليهود للوصول إلى أحسن النتائج.

وبفضل هذه الجمعيات استطاع الصهيونيون فيما بين ســـنة ١٩١٩، وسنة ١٩٢٥ أن تنفق في فلسطين ستة ملايين جنيه إسترليني، وأن تشـــتري

من أرض فلسطين حوالي ٩٤٤,٠٠٠ دونم وأن تنشئ القرى وأن توفر الأيدي العاملة لآلاف المهاجرين.

سار اليهود على سياسة عملية في تنفيذ ما يريدون وقدموا تضحيات جسيمة لاغتصاب أرض فلسطين، فنجدهم يعرضون على العربي الفلسطيني أسعارا خيالية لبيع ما يمتلكه من أرض، فلا يتردد هذا العربي أمام تلك الأثمان المغرية إلا أن يسلم في أرضه.

ولم يتحرك زعما العرب، أو أن يحيدوا عن سياستهم السلبية هذه أمام زحف الصهيونيين السريع وتضافر الجمعيات اليهودية لسلب العرب حقوقهم وممتلكاتهم، وعندما بدأوا يقومون بخطوات إيجابية في هذا السبيل، كانت أقدام الصهيونية قد استقرت في أرض فلسطين.

ويهمنا في هذا البحث أن نشير إلى المستعمرات اليهودية التي أنشئت في مختلف بقاع فلسطين، فبعض هذه المستعمرات كان ملكا خاصا لأفراد معدودين وبعضها كانت تمتلكه شركات مكونة من أفراد. والبعض الآخر مستعمرات تعاونية أو مستعمرات اشتراكية على نمط النظام الروسي.

وسنجد أن هذه المنظمات اليهودية على اختلاف أشكالها وأنواعها قد لقيت مساعدة كبيرة من قبل حكومة الانتداب، إلى الحد الذي اعترفت فيه لبعضها بحق فرض الضرائب وجبايتها من المواطنين اليهود.

وإذ تركنا المنظمات اليهودية جانبا ونظرنا إلى ميدان التجارة والصناعة لوجدنا أن معظم الشركات بفلسطين – إن لم يكن كلها – شركات يهودية قامت بتشجيع الحكومة الإنجليزية ومنحت امتيازات مجحفة بحقوق العرب. أخذت المنظمات اليهودية والشركات تعمل بدأب على خلق المقومات السياسية للدولة اليهودية المستقبلة، فأنشأوا مجالس نيابية ومجالس دينية ومحاكم للنظر في شئونهم، ولهذه المنظمات حق جباية الضرائب. كما أخذت

هذه الهيئات اليهودية على عاتقها إحياء اللغة العبرية القديمة لتكون لغة الدولة الإسرائيلية الجديدة، فأنشأوا المدارس المختلفة من ابتدائية وثانوية وكذلك أنشأوا الجامعة العبرية في عام ١٩١٩ وزودوها بمكتبة عظيمة وقام بالتدريس بها مشاهير العلماء الأوروبيين والأمريكيين.

كان الهدف إذن من وراء ذلك خلق مجتمع يهودي يؤمن بالمثل الصهيونية ويعمل على نشرها والذود عنها، وهي تشبه إلى حد كبير الحركة النازية القائمة على تمجيد العنصر الألماني والتعصب له على حساب كافة الشعوب الأخرى. فالصهيونية حركة متعصبة لليهودية وتتخذ منها وسيلة للسيطرة السياسية.

ولن تستطيع العناصر الصهيونية السيطرة علي فلسطين إلا إذا زاد عددهم زيادة تمكنهم من التغلب على العرب في العدد، وفي ذلك الوقت يطالبون بإقامة دولتهم اليهودية على أساس رغبة الأغلبية العددية من السكان. ولهذا بدا سيل المهاجرين يتدفق منذ إشراف إنجلترا على شئون فلسطين حتى بلغ عددهم في عام ١٩٢٨ حوالي ٧٧,٧٥٠ مهاجر. وكان معظم هؤلاء المهاجرين من أوربا الشرقية حيث ذاق اليهود ألوانا مختلفة من العذاب، فبلغت نسبتهم ٧٦% من هؤلاء المهاجرين، وأغلبهم من بولندا وروسيا وحدهما. فمن بولندا وحدها جاء ما يقرب من ٤٠,٥% ومن روسيا ٢٧% . أما بقية المهاجرين فقد جاءوا من بلدان مختلفة بعضهم من أمريكا وأوروبا وبعض الدول العربية.

وكان هذا الخليط من اليهود يختلفون في المشارب والأهواء، وكذلك في العادات والتقاليد وفي درجة الثقافة والتمسك بأهداب الدين، وفي الميول السياسية فبعضهم قد تأثر بالمبادئ البولشفية الجديدة، والبعض الآخر يميل لسياسة الدول الغربية. فكان على إدارة فلسطين أن توحد بين هذه العناصر المختلفة وان تقرب من مشاربهم وميولهم.

وقد أحدث تدفق المهاجرين اليهود أزمة اقتصادية كبيرة لعدم استطاعة البلاد استيعاب هذا العدد الضخم مع قلة مواردها. هذا بالإضافة إلى أن هذا العدد الكبير من المهاجرين قد ضيق الخناق على سكان البلاد الأصليين من العرب، فبدأوا يخشون على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم في ظل هذه السيطرة اليهودية، وبدأوا يتذمرون ويظهرون تذمرهم هذا بشيء من العنف.

ولم تكن الناحية الاقتصادية وحدها التي عانى منها العرب الشيء الكثير، بل الناحية الإدارية كذلك. فقد خضعت فلسطين لسلطة مطلقة وضعت في يد مندوب سام بريطاني، ويعاونه في تنفيذ أوامره مجلس يتكون من موظفين معظمهم من الإنجليز واليهود وعشرة من المستشارين يمثلون الطوائف الثلاث الموجودة بفلسطين وهم المسلمون والمسيحيون واليهود بنسبة ٤، ٣، ٣، أعضاء لكل على التوالي.

وكان نفوذ اليهود كبيرا في الإدارة ولهيئاتهم الحق في فرض الضرائب وإدارة شئونها، أي أنهم كانوا يكونون دولة مستقلة في ظل الحكم الإنجليزي. أما العرب فلم يكن لهم هيئات أو مؤسسات تعنى بشئونهم وتدافع عن حقوقهم اللهم إلا "المجلس الإسلامي الأعلى" الذي شكل منذ عام ١٩٢١ للنظر في الشئون الدينية وأمور الأوقاف الخاصة بالملمين، ولم يكن له الصفة السياسية. ولكن تولى الحاج أمين الحسيني رئاسته بالانتخاب منذ إنشائه قد جعل له من النفوذ ما مكنه من الخوض في المسائل السياسية، وأصباغ هذا المجلس الديني بالصبغة السياسية.

ومن هذا المجلس بدأت حركة المعارضة لأطماع الصهيونية ومناوأة حكومة الانتداب. ولكن حركة المقاومة هذه لم تأت إلا متأخرا بعد أن ثبتت أقدام اليهود بفلسطين وبعد أن مكنت لهم سلطات الاحتلال وخصوصا في السنوات العشر الأولى التي تلت عام ١٩١٩ حيث كان العرب مشغولين

بمطالبهم من إنجلترا دون أن يمنحوا فلسطين الاهتمام الواجب. ولا نستطيع أن نعيب على الدول العربية هذا الموقف إزاء فلسطين، لأنها جميعا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي ترزح تحت عبء الاستعمار فيما عدا البلدان العربية الواقعة داخل شبه الجزيرة العربية.

ثورة عام ١٩٢٩

كانت هذه الثورة كبيرة نتيجة سياسة الحكومة الإنجليزية وتدليلها لليهود والاستجابة إلى مطالبهم طوال السنوات العشر التي قضتها في فلسطين، ولكن السبب المباشر لقيامها هو الاختلاف بين المسلمين واليهود حول ملكية الجدار الغربي للمسجد الأقصى. ولم تكن ملكية المسلمين لهذه الأماكن المقدسة محلا للاعتراض منذ قديم الزمان. ولكن أطماع الصهيونية التي لا تقف عند حد قد نادت بان الجدار الغربي للمسجد الأقصى هو جزء من الهيكل اليهودي القديم الذي اندثر وطالبت بإعادة بناؤه، أي أنها أرادت أن تبني هذا الهيكل على حساب المسجد الأقصى وقد صمم المسلمون العرب على الوقوف ضد هذه الرغبة مهما كلفهم الأمر، وتقدم المجلس الأعلى الإسلامي بمذكرة في هذا المعنى إلى الحكومة الإنجليزية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

ولكن الحكومة الإنجليزية التي تهاونت في حق العرب مرات عديدة، قد رأت هذه المرة أن تقف ضد أطماع اليهود – لا دفاعا عن مصالح العرب – بل حفظا لنفوذها وسيطرتها من غضبة الشعوب الإسلامية الخاضعة لسيطرتها، وخصوصا في البلاد العربية والهند. فأثار هذا الموقف ثائرة اليهود وبدأوا يشنون حربا شعواء من الدعاية في صحفهم وفي الأوساط السياسية في عصبة الأمم لترويج آرائهم. كما أخذت جرائدهم تحثهم على استخدام القوة ضد العرب والثورة على السلطات الحاكمة في فلسطين.

بدأت الاحتكاكات تحدث بين الطرفين منذ منتصف أكتوبر سنة ١٩٢٩ في مختلف المدن والقرى الفلسطينية حتى بلغ مجموع ضحايا هذه الثورة في أواخر أكتوبر ١٦ قتيلا و٢٣٢ جريحا من العرب و ١٣٣ قتيلا و٣٣٩ من اليهود.

أثارت هذه الاضطرابات ثائرة اليهود، وطالب العرب بإنشاء لجنة تحقيق للوقوف على أسباب الفتنة. وقد استجابت الحكومة البريطانية لهذا النداء فشكلت لجنة رباعية برئاسة Walter Shaw أحد كبار القضاة الإنجليز، أقامت بفلسطين مدة شهرين قدمت بعدها في مارس سنة ١٩٣٠ تقريرها متضمنا النتائج التي وصلت غليها.

وقد أوعزت اللجنة الاضطرابات التي نشأت في فلسطين إلى السياسة التي سارت عليها الحكومة الإنجليزية، تلك السياسة التي أدت إلى انفجار الثورة. وأن الأسباب الحقيقية لهذه الاضطرابات تكمن وراء الشعور باليأس، من جانب العرب في تحقيق أمانيهم وتأمين مستقبل بلادهم، وخيبة أملهم في صداقة بريطانيا والوفاء بتعهداتها.

وضمنت اللجنة تقريرها عدة مقترحات لمعالجة هذه الحالة : من هذه المقترحات اقتراح بتحديد الهجرة إلى فلسطين حيث أن الأرض لن تستوعب عددا أكبر مما وصل إليها إلا على أساس انتزاع تلك الأرض من أيدي العرب.

كذلك أوصت اللجنة بوضع قيود لامتلاك اليهود للأرض، أي وضع حد لانتقال الأرض من أيدي العرب إلى اليهود، لأن هذه الظاهرة ستخلق متاعب مستقبلة، إذ تزيد عدد المعدمين من الفلاحين العرب وستؤدي إلى اضطرابات اقتصادية.

كذلك أوصت اللجنة أيضا بألا تقصر الحكومة الإنجليزية اهتمامها على بناء الوطن القومي لليهود، دون أن تتقيد بالالتزام الآخر، وهو ألا يضر ذلك بمصالح وحقوق الطوائف غير اليهودية. إذ الواضح أن الحكومة

الإنجليزية لم تعر الشرط الثاني ما يستحقه من اهتمام حتى ذلك الوقت، مما أغضب العرب وأدى إلى ثورتهم. أي أنها تشير بضرورة تغيير سياسة الحكومة الإنجليزية، وأن تراعي في سياستها الجديدة تحقيق مصالح الطرفين دون التحيز لأحدهما على حساب الآخر.

وقد انتدب سكان فلسطين العرب لجنة من زعمائهم لمفاوضة الحكومة الإنجليزية وإقناعها بالعدول عن سياستها تجاه اليهود استنادا على ما أسفرت عنه تحقيقات لجنة شو. رفضت الحكومة الإنجليزية العدول عن سياستها المرسومة ففشلت المفاوضات في آخر مايو سنة ١٩٣٠.

الفترة من ١٩٢٩ – ١٩٣٩:

أصدرت الحكومة الإنجليزية بناء على تقارير لجنة شو كتابا أبيضا عن المشكلة الفلسطينية اعترفت فيه صراحة بأن هجرة اليهود قد أضرت بالمزارعين العرب، كما اعترفت أيضا بأن رقعة فلسطين لا تتسع لمهاجرين جدد من اليهود، ولكنها تمسكت في سياستها إزاء كل من اليهود والعرب. ورغم أن هذا الكتاب لم يغير شيئا من الواقع إلا أن اليهود في جميع أنحاء العالم قد هاجموه بقوة وعنف، أدت إلى عدول الحكومة الإنجليزية عما انتوت السير عليه، وأصدرت كتابا بذلك أطلق عليه العرب أسم الكتاب الأسود.

أدرك العرب أن الصهيونيين لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه إلا بفضل دعايتهم القوية وإثارة انتباه الرأي العام العالمي لقضيتهم، وإن ما وصل إليه العرب من ذله يرجع إلى افتقارهم لتلك الوسائل التي يتبعها الصهيونيون.لهذا فكر الحاج أمين الحسيني وزملاؤه في عقد مؤتمر إسلامي يضم ممثلين عن كل المسلمين في جميع أنحاء العالم. واجتمع هذا المؤتمر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١م ومن بين أعضائه شكري القوتلي ورياض الصلح ونبيه العظمة وصلاح الدين بيهم ومحمد علي علوبة وعبد الرحمن عزام. وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر نشر هذه القضية أمام الرأي العام الإسلامي بصفة خاصة والعالمي بصفة عامة، كذلك كان من أهدافه أيضا إثارة المتاعب أمام

بريطانيا في مستعمراتها التي بها عناصر إسلامية، وقد أوصى بعدة قرارات منها مقاطعة البضائع الإسرائيلية وتكوين شركات زراعية عربية وغيرها من القرارات.

وتلا ذلك عقد مؤتمر للشباب العربي في فلسطين في ٤ ديسمبر ١٩٣٢م ، وكذلك في ١٠ مايو ١٩٣٥. كما قامت أحزاب وطنية متعددة منها حزب الاستقلال وحزب الدفاع الوطني والحزب العربي الفلسطيني وحزب الكتلة الوطنية.

وفي عام ١٩٣٣ اشتدت وطأة النازيين في ألمانيا على اليهود، فتدفقت الهجرات اليهودية إلى فلسطين مما زاد الموقف خطورة. فهب العرب للدفاع عن حقوقهم فعقدوا الاجتماعات وقرروا مقاطعة البضائع الإنجليزية وعدم التعاون مع إنجلترا واعتبارها العدو الأول للعرب. كما دعوا إلى الإضراب العام والتظاهر واصطدموا بقوة البوليس. وأسفرت هذه المظاهرات عن القبض على زعماء الحركة والحكم عليهم بأحكام مختلف. ولكن هذه الأساليب الإرهابية لم تفزع المجاهدين العرب فتكرر الاصطدام بين الطرفين وتكرر سقوط الضحايا وزيادة عدد المعتقلين.

الثورة العربية ١٩٣٦ – ١٩٣٩:

وصلت فلسطين إلى درجة كبيرة من التوتر في عام ١٩٣٦، وكانت الحالة تنذر بالانفجار وان الشرارة الاولى ستنطلق لاتفه الأسباب. وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ هاجمت جماعة مسلحة قافلة من السيارات أثناء سيرها في طريق عام فقتلت من ركابها اثنين من اليهود، فثار اليهود والقوا مسئولية هذا الحادث على عرب فلسطين، وقرروا الانتقام من العرب فحدثت عدة اغتيالات. وقام العرب بمظاهرات في مدينة يافا في ٢٠ أبريل وقرروا الإضراب العام إظهارا لسخطهم على بريطانيا. وتكتلت الأحزاب العربية تحت ضغط الرأي العام العربي واجتمعت اللجنة العربية العليا في القدس في

٢٥ أبريل برئاسة الحاج أمين الحسيني وقررت الاستمرار في الإضراب حتى تعدل الحكومة الإنجليزية من سياستها.

تحولت المظاهرات إلى ثورة عارمة هدفت إلى مهاجمة تكنات الإنجليز وتخريب المرافق العامة، وفي ١٨ يونية سنة ١٩٣٦ نسفت السلطات الإنجليزية أجزاء من مدينة يافا بحجة القيام بمشروع جديد لتخطيط المدينة فشردت بذلك ٤٥٠ أسرة عربية.:

بدأ العرب في تنظيم قواتهم الحربية تحت قيادة احد رجال الحرب وهو فوزي القاوقجي. وتوالت الاشتباكات بين الطرفين، واستمر الإضراب قائما. وقد تدخل الملك ابن سعود والملك غازي والامير عبد الله لإقرار الأوضاع في فلسطين. وقد اعلنت الحكومة الإنجليزية بعد انتهاء الإضراب في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٣٦ ارسال لجنة تحقيق إنجليزية للوقوف على أسباب الثورة ومحاولة الإستجابة للمطالب العربية. وقد قررت اللجنة في تقريرها أن السبب الرئيسي للثورة هو الرغبة في التخلص من الانتداب والحصول على الاستقلال والخوف من السيطرة اليهودية في الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

وأوصت اللجنة في تقريرها بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: منطقة تشغلها الدولة العربية والمنطقة الثانية تشغلها الدولة اليهودية، أما الثالثة فتوضع تحت الانتداب وقد وافقت الحكومة الإنجليزية في بيان لها اصدرته في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ أعلنت فيه عن موافقتها على ما جاء بتقرير اللجنة بشان التقسيم. وقد رفض كل من العرب واليهود هذا المشروع. فقد وجد العرب انه يمنح اجود الأراضي الزراعية لليهود، بينما يضعهم في المناطق الجبلية القاحلة كما انه حرمهم من الأراضي المقدسة لأنها وضعت تحت الانتداب.

وقد رفض اليهود أيضا المشروع لانه يحد من نشاطهم ويحصرهم داخل منطقة محدودة، بينما كانوا يفهمون أن صك الانتداب سيجعل من

فلسطين بأكملها دولة يهودية. وفي ٣٠ أغسطس عرض مشروع التقسيم على مجلس عصبة الأمم وأبدت تأييدها له بينما رفضته الدول العربية وعلى رأسها مصر.

وفي الفترة من ٨-١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ عقد المؤتمر الدولي في بلودان من ممثلي الدول العربية وقرر المجتمعون اعتبار فلسطين جزء من الوطن العربي، ورفض مشروع التقسيم والغاء الانتداب واستبداله بمعاهدة إنجليزية عربية، ووقف الهجرة.

وعلى أثر ذلك بدأت تتجدد أعمال العنف من جديد، واستمرت الثورة قائمة في فلسطين منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٣٩.

وفي ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ دعت الحكومة الإنجليزية الجانبين العربي واليهودي إلى مؤتمر يعقد في مدينة لندن لوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية. ولكن هذا المؤتمر قد فشل لتمسك كلا الطرفين اليهودي والعربي بالالتزامات التي قطعتها إنجلترا.

الفترة من ١٩٣٩ حتى حرب عام ١٩٤٨:

وفي عام ١٩٤٦ أرسلت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لجنة تحقيق أوصت بعدم التقسيم وعدم تغليب فريق على آخر. ثم عرضت الحكومة الإنجليزية مشروعا للحكم الذاتي الإقليمي سمي بمشروع موريسون ويهدف إلى إنشاء دولة فيدرالية من العرب واليهود كل منهما مستقل في إدارة شئونه تحت إشراف إنجلترا.

وتقدمت الحكومة الإنجليزية أيضا في عام ١٩٤٧ بمشروع جديد اطلق عليه اسم مشروع بيفن، وينادي بوضع فلسطين تحت وصاية إنجلترا لسنوات خمس، تقرر إنجلترا في خلالها تقسيم فلسطين إلى أقسام إدارية تتمتع بالحكم الذاتي طبقا لاغلبية السكان بها. وقد فشل هذا المشروع أيضا.

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قبلت هيئة الامم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وعلى تدويل مدينة القدس. وقد رفضت

الدول العربية هذا القرار فتجددت الاضطرابات من جديد، ووجدت إنجلترا أن اليهود قد أصبحوا على درجة من القوة الحربية والعددية بما يكفل لهم الغلبة في فلسطين بتأييدها وتأييد الدول الكبرى فقررت انهاء انتدابها وسحب قواتها في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨.

وقد اضطرت الدول العربية إلى التدخل الحربي لانقاذ فلسطين بعد أن سلمتها إنجلترا للعصابات الصهيونية. وكانت حرب فلسطين تجربة قاسية للعرب كشفت للشعوب العربية مدى الفساد الذي تردى فيه الحاكمون. وفي ٣٤ فبراير سنة ١٩٤٩ عقدت الهدنة الدائمة بين الطرفين المصري واليهودي بجزيرة رودس. ثم صدر في عام ١٩٥٠ بيان ثلاثي من إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا بضمان الوضع الراهن في منطقة الشرق الأدنى والعمل على إقرار الأوضاع فيه.

وقد شكلت الجمعية العمومية للامم المتحدة لجنة أطلق عليها اسم لجنة التوفيق لايجاد حل لقضية فلسطين ومشكلة اللاجئين الذي يزيد عددهم عن الثلاثة أرباع المليون عربي في ذلك الوقت. وقد وافقت الهيئة على توصيات لجنة التوفيق بتقسيم فلسطين إلى قسمين احدهما للعرب، والآخر لليهود مع وضع الاماكن المقدسة تحت إدارة دولية، والاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار. فعارضته الدول العربية في أول الامر. ثم حاولت بعد ذلك التمسك به بعد أن وضعت إسرائيل يدها على منطقة كبيرة من أرض فلسطين تزيد عما منحها اياها قرار التقسيم. ومازالت إسرائيل حتى اليوم ترفض تنفيذ قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة. فلا هي تعترف بالتقسيم أو بحق اللاجئين في العودة. ومازالت المشكلة قائمة حتى يومنا هذا دون حل طالما كان موقف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهو موقف التأييد والتعضيد لإسرائيل.

الفصل التاسع

محاولة الشريف حسين تكوين الدولة العربية الكبرى وفشله

بذلت الشعوب العربية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية جهودا كبيرة متعاونين مع الشعب التركي في سبيل الخلاص من استبداد عبد الحميد، إلى أن تحقق لها هذا الهدف خلع السلطان في عام ١٩٠٩ وتولى حكومة حزب الاتحاد والترقي مقاليد الحكم. ومنذ ذلك السنة حتى قيام الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ ذاقت الشعوب العربية على يد الحكومة الجديدة ما لم تنله على يد السلطان عبد الحميد.انتهجت تلك الحكومة سياسة أشد قوة وعنفا بإزاء العرب من سياسة أسلافهم من السلاطين. فحاولت صبغهم بالقوة بالصبغة التركية أو ما سمي في كتب التاريخ باسم سياسة التتريك (صبغهم بالصبغة التركية) لتقضي بذلك على قوميتهم العربية. وقد بلغ الاضطهاد للعرب ذروته قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى.

كان هذا الاضطهاد من الأسباب التي دفعت الأغلبية العربية إلى الأخذ بالرأي الذي ينادي بانضمام العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب، حتى اذا ما تحقق النصر لهذا الفريق أمكن تحقيق أماني العرب في تكوين الدولة العربية الموحدة طبقا لما سيتم عليه الاتفاق مع الحلفاء.

ولما كانت الحكومة الإنجليزية تعلم باتجاه هذه الغالبية من الشعب العربي، فقد حاولت أن تستغل هذا الاتجاه لمصلحتها هي دون بذل الكثير من التضحيات، وخيل لها بان من الميسور لها التلويح لشريف مكة الحسين الذي كانت تربطه بحكومة الاتحاديين في ذلك الوقت علاقة غير ودية، بالاستقلال حتى ينضم إلى جانبها. وقد ركزت إنجلترا اهتمامها نحو الاتفاق مع هذه الشخصية العربية لما تتمتع به من نفوذ ديني كبير بين المسلمين بصفة عامة،

والعرب بصفة خاصة، لتقضي بذلك على الدعاية الدينية التي شنتها الدولة العثمانية ضد إنجلترا وحلفائها.

أخذت الحكومة الإنجليزية تتصل بالشريف حسين عن طريق ممثليها في مصر، وبدأت المفاوضات بين الطرفين: الجانب العربي ويمثله الشريف حسين والجانب الإنجليزي ويمثله السير رونالد ستورز. السكرتير الشرقي للمعتمد البريطاني واللورد كتشنر Kitchener المعتمد البريطاني في أبرام المعاهدة مدة طويلة حاول في خلالها الحسين أن يأخذ عهدا صريحا قاطعا من الحكومة البريطانية باستقلال الحجاز وتحرير المناطق العربية الأخرى. وكان لابد للحسين بن علي قبل أن ينضم بصفة نهائية إلي جانب الحلفاء أن يأخذ رأي زعماء العرب في مختلف الأقطار العربية، وخاصة الشام لمعرفة استعدادات هؤلاء الزعماء للدخول إلى جانب الحلفاء والشروط التي يرونها ضرورية للدخول في تلك الحرب. وقد أحيط الحسين بن علي علما برأي زعماء الشام عن طريق ابنه الأمير فيصل الذي أرسيله للشام للاجتماع بزعمائه من رجال جمعية العربية الفتاة وجمعية العهد (وهي جمعية سرية تضم الكثير من ضباط الجيش التركي) فاستطلع الأمير فيصل رأي هؤلاء الزعماء ووجدهم جميعا يتحدون في سخطهم على نظام الحكم التركي واتحاد كلمتهم في الاستقلال، ولكنهم يخشون من جانب الحلفاء لأطماعهم الاستعمارية وكانوا يعلمون مدى ما للحلفاء من الانصار في الشام، فالموازنة في لبنان كانوا من أصدقاء فرنسا وكان الارثوذكس من أنصار روسيا والدروز من أنصار إنجلترا، أما بقية السكان المسلمين فكانوا بعيدين عن تلك التيارات وكانت فرنسا تتدخل دائما في شئون سوريا على أساس أن هذه المنطقة من مناطق نفوذها، وتود أن تعترف الدول الأوروبية لها بهذا النفوذ. كذلك نجد أن إيطاليا كانت تتبع سياسة خاصة في كل من اليمن وعسير ترمى من ورائها إلى الحصول على قاعدة عسكرية لها في تلك الجهات هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من قبل من فرض الحماية البريطانية على الإمارات

العربية الواقعة على الخليج العربي. فإذن كانت مخاوف زعماء العرب من انضمامهم للحلفاء دون أي ضمان لها ما يبررها. وقد اتفق هؤلاء الزعماء فيما بينهم على قرارات معينة توضح الأسس التي يقبل العرب الانضمام إلى الحلفاء على اساسها، ثم قدموها للامير فيصل لعرضها على والده الحسين قبل تسليمها للحكومة الإنجليزية فإن قبلتها دخل العرب الحرب إلى جانب الحلفاء وان لم تقبلها فإنهم سينضمون للدولة العثمانية، وفيما يلي ملخص لتلك القرارات:

(١) اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود الآتية:

شمالا خط مارسين – أدنه حتى درجة ٣٧ شمالا ومنها على امتداد خط بريجيك – اورفه – ماردين – مديات – =جزيرة ابن عمر – عمادية.

وشرقا الحدود الفارسية حتى الخليج العربي.

جنوبا المحيط الهندي ماعدا عدن التي تحافظ على وضعها الحالي.

غربا البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين.

(٢) إلغاء الحماية الأجنبية.

(٣) عقد تحالف دفاعي بين بريطانيا العظمى والدولة العربية المستقلة.

(٤) منح بريطانيا الأفضلية في الشئون الاقتصادية.

ولهذه الوثيقة أهمية كبرى إذ أنها أقامت التعاون بين العرب والإنجليز على أساسين صريحين.

أولا: استقلال العرب.

ثانيا: التحالف مع بريطانيا.

وقد اقسم الزعماء يمين الإخلاص والــولاء للحركــة والاعــتراف بالحسين بن علي كوكيل عن الشعوب العربية للدفاع عن قضية العرب كمــا تعهدوا بالثورة ضد الحكم العثماني إذا ما توصل الحسين إلى الاتفــاق مــع الإنجليز على أساس القرارات السابقة.

ولما أيقنت إنجلترا أنها لن تكسب العرب إلى جانبها إلا إذا أعطتــهم تعهدات معينة أصدرت الحكومة الإنجليزية على لسان ممثلــها فــي مصــر (المندوب السامي ماكمهون Mackmahon) أصدرت بلاغا رســميا كــان الغرض منه تبديد مخاوف العرب المسلمين أكثر منه تحقيق أماني العــرب السياسية، فد تعهدت إنجلترا بالاعتراف بجزيرة العرب كدولة مستقلة تمتــع بالسيادة التامة ورحبت بقيام خلافة – عربية ولكن تجاهلت مطلبا هامــا ألا وهو ضمان استقلال الشام والعراق. ومرت فترة طويلة بين أخذ ورد بيــن الحسن بن علي والمستر ماكماهون كان سببها جهل الإنجليز بقوة الحركــة القومية العربية ولاعتقادهم بأن الحسين بن علي لا يمثل إلا نفســه، ويكفــي لإغراء هذا الرجل التلويح له بالخلافة. ولما أيقنت إنجلترا مدى قوة الحركــة القومية وتمسك الحسين بن علي بالشروط التي قبل على أساسها الانضمــام إلى الحلفاء كتب المستر ماكماهون رسالة إلى الحسين في ٢٤ أكتوبر ســنة ١٩١٥ تعتبر الوثيقة الهامة التي يستند إليها العرب حتى يومنــا هــذا فــي مهاجمة إنجلترا واتهامها بنكس وعودها التي قطعتها على نفسها، وفيما لــي أهم ما جاء بتلك الوثيقة:

"أن مقاطعتي مرسين والإسكندرونة وكذلك أجزاء سوريا الواقعة إلى غرب منطقة دمشق وحماة وحلب لا يمكن اعتبارها عربية صرفــه، ولــهذا وجب استثناؤها من التحديد المقترح وأننا نقبل بهذا التحديــد مــع مراعــاة التعديل الموضح أعلاه على ألا يؤثر ذلك في المعاهدة المعقودة بيننا وبيــن بعض أمراء العرب. أما فيما يتعلق بالمناطق الواقعة ضمن الحدود المقترحــة

التي تستطيع بريطانيا العظمى أن تعمل فيها دون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا، فإني مكلف بإعطائكم التعهدات التالية باسم حكومة بريطانيا العظمى، وبأن أجيب على مذكرتكم فيما يلي:

"أن بريطانيا مستعدة للاعتراف باستقلال العرب وتأييده في جميع المناطق الواقعة ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكة مع مراعاة التعديلات المبينة بعاليه.

وضمنت المذكرة أربع نقط أخرى:

تنص الأولى: على ضمان بريطانيا العظمى لسلامة الأماكن المقدسة ضد أي اعتداء خارجي.

الثانية: أن تتكفل إنجلترا بمساعدة العرب على إقامة الأوضاع الإدارية الملائمة في المناطق التي تألف منها الدولة المستقلة.

وتنص الثالثة: على ألا يلجأ العرب لغير إنجلترا للاستعانة بالمستشارين والخبراء الذين يحتاجون إليهم.

وتقرر الرابعة: بأن لبريطانيا مصالح خاصة في العراق تستدعي إقامة نوع خاص من الإدارة في منطقتي البصرة وبغداد وأساسه التعاون بين العرب والإنجليز في ذلك الجزء من الدولة العربية المستقلة.

رفض الحسين اقتراح ماكماهون الخاص بإدارة جزء خاص من العراق وكذلك إخراج الاسكندرونة وبقية التحفظات الخاصة ببقية أجزاء سوريا. وتبودلت بعد ذلك مذكرات بين الحسين وماكماهون أكد فيها الحسين بصراحة لا تقبل الشك بان التنازل لفرنسا أو أي دولة أخرى عن شبر واحد من أرض سوريا أمر مستحيل استحالة تامة، وأنه سينتهز أول فرصة بعد

انتهاء الحرب للمطالبة بحقوق سوريا كاملة. ومما يجدر ذكره بأنه لم يرد أي تحفظ بخصوص فلسطين التي كان يطلق عليها في العهد العثماني اسم سنجق القدس في المراسلات التي تبودلت بين الحسين والحكومة الإنجليزية، أي أن فلسطين لم تستثن من المنطقة العربية التي وافقت إنجلترا على استقلالها، ومما يؤيد هذه الحقيقة ما بذلته إنجلترا من جهود لاستمالة السكان إلى جانب الحلفاء باسم الملك حسين وفي سبيل حرية العرب لا في فلسطين وحدها بل في جميع أجزاء الشام فيما عدا جزء واحد فقط هو لبنان، حيث لم يستخدم اسم الحسين مطلقا بل حصرت الدعاية فيه لفرنسا. كانت سياسة إنجلترا خلال القرن ١٩ هي سياسة المحافظة على أملاك الدولة العثمانية لأنها تخشى من تقسيم تلك الأملاك حتى لا تتيح لروسيا أو فرنسا فرصة تثبيت أقدامها في تلك المنطقة، إذ كانت روسيا تريد الاستيلاء على الآستانة ومنطقة المضايق، كما كانت فرنسا تطالب بسوريا، وإنجلترا تريد الاستيلاء علي المناطق التي تقع علي الطريق التجاري المؤدي إلى الشرق، كما كان لإيطاليا أطماع في آسيا الصغرى، وللهند أطماع في العراق وقد ظهرت تلك الرغبات والأطماع المكبوتة بعد دخول الدولة العثمانية الحرب، إذ نجد إنجلترا بعد فراغها من التعاقد مع الحسين توقع مع فرنسا وروسيا في ربيع سنة ١٩١٦ اتفاقية The Anglo France Russian Agreement وتسمى أيضا سايكس - بيكو Sykes Pico agreement لتوزيع أملاك الدولة العثمانية، فتلجأ إنجلترا إلى المفاوضة مع فرنسا أولا دون أن تطلعها على اتفاقها مع الحسين ثم يرسلان بنتيجة مفاوضتهما إلى الحكومة الروسية للتصديق عليها، وقد حددت تلك الاتفاقية ما يخص كلا منها من أملاك السلطان، فكان من نصيب روسيا الآستانة ومنطقة كبيرة على ضفتي البوسفور، ومنطقة كبيرة أخرى في شرق الأناضول تضم الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية التركية، واحتفظت فرنسا لنفسها بالجزء الأكبر من بلاد الشام وجزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل بالعراق،

وكان نصيب بريطانيا المنطقة الضيقة الممتدة من طرف سوريا الجنوبية حتى العراق وتضم بغداد والبصرة وجميع البلاد الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية، وتضم كذلك ثغرى حيفا وعكا مع جزء صغير من ساحله، واحتفظ بمنطقة أخرى تضم جزءا من فلسطين كما هي الآن لإقامة إدارة دولية خاصة، وذلك لرغبة كل من الدول الموقعة على الاتفاقية بضمها إلى منطقة نفوذها. وتعتبر اتفاقية سيكس بيكو Sykes Picot من الأمثلة البغيضة للمطامع الأوروبية الاستعمارية، إذ قامت تلك المعاهدة بتقطيع أوصال المناطق العربية التي تكون وحدة جغرافية واحدة، وذلك عن طريق إقامة العقبات المصطنعة في طريق الوحدة. وهذا راجع إلى اعتناق الساسة الإنجليز لسياسة بالمرستون التي كانت ترمي إلى عرقلة قيام دولة عربية قوية على الطريق البري المؤدي إلى الهند.

ومن اهم ما تمتاز به هذه الاتفاقية مجافاتها للواقع ووضعها سوريا والعراق تحت حكم أجنبي مباشر، بينما سمحت للمناطق الصحراوية الداخلية الواقعة بينهما بإقامة دولة عربية مستقلة. مع أن سكان سوريا والعراق كانوا أكثر نموا ونضوجا من الناحية السياسية والفكرية من سكان المناطق الداخلية. وكذلك الحال في العراق حيث وضعت منطقتا بغداد والبصرة تحت الحكم الإنجليزي المباشر، ومنحت الأجزاء الشمالية التي تتكون من مناطق صحراوية قاحلة استقلالها ذاتيا.

ثار الحسين عندما علم بنبأ وعد بلفور الذي أصدرته الحكومة الإنجليزية لصالح اليهود وطلب تفسيرا له من الحكومة الإنجليزية، فردت عليه بلسان القائد الإنجليزي هوجارث أحد رؤساء المكتب العربي بالقاهرة، وأبلغته تأكيدها بعدم السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين إلا بالقدر الذي يتفق مع حرية السكان العرب السياسية والاقتصادية. وهذه العبارة تختلف كل

الاختلاف عما ورد بنص الوعد والتي لا تضمن سوى الحقوق المدنية والدينية فقط.

وقد شعر الحلفاء وهم في أخطر مرحلة من مراحل القتال في الحرب العالمية الأولى بأن الشعوب العربية بدأت تضطرب وتتذمر نتيجة لعلمها بهذا الوعد، فرأت من الأهمية بمكان إصدار تأكيدات متتالية لتلك الشعوب ضمانا لبقائها إلى جانبها في تلك المرحلة الحاسمة من الحرب. فأصدرت إنجلترا في ١٦ يونيه سنة ١٩١٨ بيانا رسميا يعبر عن رأيها ورأي حلفائها في نظرتها للشئون العربية ويشتمل هذا البيان على نقطتين هامتين:

الأولى: أن بريطانيا ستعمل على تحرير العراق وسوريا وفلسطين من نير الحكم التركي وتحقيق استقلاله.

الثانية: أنها تعهدت بألا تقيم في تلك البلاد أي نوع من الحكم لا يتفق مع رغبات السكان.

ثم تلا هذا التصريح الإنجليزي تصريح آخر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أصدره الرئيس ولسون في ٤ يوليه سنة ١٩١٨ وينص على أن كل تسوية ستتم بعد الحرب ستقوم على أساس حرية كل أمة في تقرير مصيرها بنفسها. وأعقبه تصريح ثالث من جانب إنجلترا وفرنسا في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ يحدد أهداف إنجلترا وفرنسا نحو العرب بأنها تهدف إلى تحريرهم واستقلالهم. وكان المقصود من هذه التصريحات المتلاحقة تخدير أعصاب الشعب العربي ريثما تنتهي الحرب.

انتصر الحفاء في الحرب وأرسل الأمير فيصل إلى باريس على رأس الوفد الحجازي في مؤتمر الصلح وقد وجد فيصل في باريس ثلاثة تيارات تعارضه.

التيار الأول هو تيار المصالح البريطانية في فلسطين والعراق.

والتيار الثاني هو تيار المصالح الفرنسية في سوريا.

والتيار الثالث هو تيار المصالح القومية الصهيونية في فلسطين.

ولم تقتصر متاعب الأمير فيصل عند هذا الحد بل نجد أن فرنسا لم تعترف بالوفد الحجازي كوفد رسمي ولم تسلم بهذا إلا بعد مفاوضات دولية دارت بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية بذلت فيها إنجلترا نفوذها لدى الحكومة الفرنسية إلى أن اقتنعت أخيرا بالاعتراف. وقد اشتد النزاع بين إنجلترا وفرنسا حول المنطقة العربية الممتدة على شكل مستطيل من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، ويخرج من هذا النزاع شبه الجزيرة العربية، وقد تولت السلطات الإنجليزية والفرنسية إدارة المنطقة إدارة عسكرية بصفتها جزء من بلاد العدو المحتلة وقسمتها إلى إدارات مختلفة، فكان يحكم العراق إدارة عسكرية إنجليزية. أما سوريا وفلسطين فقد قسمت إلى ٣ مناطق تختلف في إدارتها. سميت الأولى باسم المنطقة الجنوبية من بلاد العدو المحتلة وتضم فلسطين بحدودها الحاضرة تقريبا وكانت تحت الإدارة البريطانية. وسميت الثانية باسم المنطقة الشرقية من بلاد العدو المحتلة، وضمت سوريا الداخلية من العقبة إلى حلب وكانت تحت الإدارة العربية. وعرفت الثالثة باسم المنطقة الغربية من بلاد العدو المحتلة وضمت لبنان وسواحل سوريا من صور إلى حدود كليكيا وكانت تحت الإدارة الفرنسية. وقد اختلفت وجهات النظر الإنجليزية والفرنسية فيما يختص بتطبيق بنود معاهدة سيكس بيكو إذ كانت إنجلترا تحاول التخلص من تطبيقها بحجة أن أحد أطراف الاتفاق وهو روسيا قد نقضته بينما أصرت فرنسا على تطبيقه لما يتضمنه من اعتراف إنجلترا بمنطقة نفوذ فرنسا، وأصرت على عدم التنازل عن أي بند من بنودها إلا إذا عوضت عنه.

وفي مؤتمر الصلح عرض الأمير فيصل اقتراحا بتعيين لجنة تحقيق لزيارة سوريا وفلسطين للتحقق من رغبة الأهالي قبل البت في مصيرهما، وقد عارضت إنجلترا وفرنسا المشروع ولكنهما اضطرتا للموافقة عليه بعد أن وافق عليه الرئيس ولسون. ولكن فكرة التحقيق أثارت مخاوف كل من إنجلترا وفرنسا والصهيونيين، إذ خشى كل منهم أن تأتي نتيجة التحكيم مخيبة

لآمالهم ولهذا عملت على إحباطها ولكن الرئيس ولسن تمسك برأيه وأرسل ممثلين عن أمريكا لإجراء الاستفتاء في سوريا وفلسطين وأطلق على هذه اللجنة اسم لجنة كنج كرين King-Grane Commission وبعد أن اتصلت بجميع الأوساط الشعبية قدمت تقريرها إلى الرئيس ولسون وأوصت فيه بضرورة بسط الانتداب على سوريا بأكملها ومعها فلسطين لدولة واحدة وكذلك الانتداب على العراق لدولة واحدة أيضا ويكون هذا الانتداب لمدة محدودة وهدفه إيصال البلاد إلى الاستقلال التام في أقرب وقت مستطاع كما أوصت باستبعاد فرنسا كدولة منتدبة لعدم رغبة السكان فيها. أما عن فلسطين فرأت ضرورة كبح جماح الصهيونية لأنها تعمل على تجريد السكان العرب من غير اليهود. من ممتلكاتهم بمختلف السبل وان مشروع إنشاء وطن قومي يهودي لن يتم إلا عن طريق القوة المسلحة.

وكان طبيعيا ألا يلقي هذا التقرير تأييد من مندوبي الدول في مؤتمر السلام بفرساى، فأهملوه ولكي تتخلص إنجلترا من موقفها الحرج تجاه العرب شجعت الأمير فيصل على الدخول في مفاوضات مع فرنسا بشأن سوريا، فاضطر فيصل إلى التسليم باحتلال فرنسا للبنان ومناطق سوريا الساحلية على أن تقوم حكومة عربية مستقلة في سوريا الداخلية تعتمد على معونة فرنسا وهذا الاتفاق مؤقت ريثما تقرر التسوية النهائية ولم يوافق زعماء العرب على هذا الاتفاق فاجتمع المؤتمر السوري في دمشق في ٨ مارس سنة ١٩٢٠ وقرر إعلان استقلال سوريا وفلسطين ولبنان كدولة واحدة ذات سيادة على أن يسود فيها الحكم الملكي الدستوري والمناداة بالأمير فيصل ملكا عليها. وكذلك الشأن في العراق مع المناداة بالأمير عبد الله ملكا عليه.

عارضت كل من إنجلترا وفرنسا هذه القرارات ولم تعترف بشرعيتها وعقد مجلس أعلى في سان ريمو وقرر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ وضع

المستطيل العربي بأكمله الممتد من الخليج العربي إلى البحر المتوسط تحت الانتداب على أن تقسم سوريا إلى ٣ أقسام مستقلة هي فلسطين ولبنان وما تبقى من سوريا، وعدم التعرض للعراق بالتقسيم. فوضعت سوريا ولبنان منفصلتين تحت الانتداب الفرنسي وضع فلسطين والعراق منفصلين تحت الانتداب البريطاني على أن تكون إنجلترا ملزمة بتنفيذ وعد بلفور وعلى هذا النحو قسمت ممتلكات الدولة العثمانية لا على أساس رغبات أهلها بل طبقا للمطامع الإنجليزية الفرنسية.

ولم يستسلم العرب لهذا التقسيم بل قامت ثورات دامية في سوريا والعراق سنة ١٩٢٠ ذهب ضحيتها الآلاف من الجانبين، ونتيجة لتلك الثورات اضطرت إنجلترا إلى الاتفاق مع الأمير فيصل على إقامة حكومة عربية في العراق وأن تساعده على ترشيح نفسه ملكا عليها بعد استفتاء الشعب. كما اتفقت أيضا مع الأمير عبد الله على أن تسعى لدى فرنسا لإرجاع الحكم العربي إلى سوريا على أن يكون الأمير عبد الله على رأسه وأن يبقى خلال تلك الفترة في شرق الأردن توطئة لاتفاقه مع فرنسا على أن تقوم الحكومة الإنجليزية بمساعدته ماليا ليتمكن من الاحتفاظ بقوة عربية للمحافظة على الأمن.

الفصل العاشر

تسوية ما بعد الحرب

قسمت الدول الغربية المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني إلى قسمين: القسم الأول وهي البلاد الواقعة داخل شبه الجزيرة العربيــة والتــي منحت استقلالا ذاتيا لا لشيء إلا لعدم أهميتها بالنسبة للدول الغربية من جهة ولأنها تكلف المستعمر أموالا طائلة لا توازي الفائدة التي تعود عليــه مــن احتلالها من جهة أخرى. كان ذلك بطبيعة الحال في الوقت الذي لم تكتشــف فيها حقول البترول الغنية التي اكتشفت حديثا.

أما القسم الثاني وهي المناطق الواقعة داخل المستطيل العربي شمال شبه الجزيرة والتي حرمت من الاستقلال الذاتي وأخضعت للحكم الإنجليزي والفرنسي، وذلك لأهمية موقعها الاستراتيجي بالنسبة للعالم الغربي. أما فيما يختص بالولايات الواقعة داخل شبه الجزيرة العربية فقد استقلت بعد هزيمة الدولة العثمانية تحت إدارة حكامها الذين كانوا تابعين للدولة من قبل، فنشأت بذلك خمسة دول جديدة مستقلة استقلالا فعليا، فأستقل الحسين بمملكة الحجاز وعبد العزيز بن سعود بسلطنة نجد وتوابعها، والإمام يحي باليمن، ومحمــد الأدريسي بعسير وابن الرشيد بإمارة شمر. هذا فيما عدا الإمارات الصغيرة الواقعة على ساحل الخليج العربي والمحيط الهندي. وإذا نظرنا إلــى تلــك الممالك من ناحية استقلالها عن الدولة العثمانية نجد أن هذا الاستقلال قد جر معه المنازعات وحرك الأطماع الدفينة في نفوس حكامــها إذ ســرعان مــا ظهرت الأحقاد القديمة التي كان يكنها هؤلاء الحكام بعضهم لبعض، فالعلاقة بين البيت السعودي والبيت الرشيدي كانت سيئة ولا تنقطع بينــهما حركــة الأخذ بالثأر. كما كان الإمام يحيي ينظر إلى جاره الأدريسي نظــرة عــدم ارتياح وشك ويود التخلص منه. كما لم تكن علاقة عبد العزيز بــن ســعود

بجاره الحسين أحسن حالا إذ قام نزاع بينهما حول ملكية منطقة صغيرة على الحدود المشتركة بينهما، في نفس الوقت الذي كان فيه السعوديون يحاولون بسط نفوذهم ولو بالقوة على الأراضي المقدسة لنشر الدعوة الوهابية.

ماذا كان موقف الحسين إزاء المشاكل الداخلية في شبه الجزيرة والمشاكل الخارجية الخاصة بالتسوية النهائية لأماني الشعوب العربية؟

كانت الأعباء الملقاة على عاتق الحسين ينوء عن حملها، فموقفه ضعيف من الناحية الحربية إذا ما قورن بقوة ابن سعود، ولكن هذا الضعف كان يستتر إلى حد ما وراء مركزه كحاكم للأراضي المقدسة من جهة، ولكونه المتحدث باسم العرب للدفاع عن مصالحهم وأمانيهم القومية من جهة أخرى. وترتب على موقفه هذا أن تعرض لغضب مسلمي الهند الذين لم يغفروا له خروجه على السلطان العثماني الذي كانوا يعتبرونه خليفة المسلمين. كما تعرض لغضب الوهابيين الذين لم يرضوا عن طريقة حكمه للأراضي المقدسة. كما كان عليه إرضاء الشعوب العربية المطالبة بحريتها واستقلالها أن يقف من إنجلترا موقف الإلحاح في إجابة مطالبهم في نفس الوقت الذي كان يعتمد في حمايته من اعتداء ابن سعود على نفوذ إنجلترا.
كان لابد من وقوع تصادم مسلح بين ابن سعود والحسين وذلك نتيجة لتمسك الحسين بتلقيب نفسه بملك العرب وليس ملك الحجاز، تلك التسمية التي لم يكن يعترف بها الملك ابن سعود. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لانتشار الدعوة الوهابية في منطقة عدها الحسين تابعة لأملاكه. وقد حدث هذا التصادم بالفعل في ١٩ مارس سنة ١٩١٩ في منطقة قرب تَرَبَة الواقعة على الحدود الشرقية للحجاز،فانتصرت قوات ابن سعود على قوات الحسين التي كان يقودها ابنه الأمير عبد الله انتصارا حاسما، ولم يقف في طريقها أو يحل بينهما وبين الاستيلاء على الحجاز كله سوى وقوف إنجلترا إلى جوار الحسين وإنذارها لابن سعود بالعدول عن تلك الفكرة، فرضخ ابن سعود

للأمر لأنه كان يتلقى مساعدة مالية من إنجلترا أسوة بالحسين. وفضا للنزاع بينهما عرضت إنجلترا على الحسين أن يعقد صلحا مع ابن سعود لوضع حد لخلافاتهما، ولكنه رفض بل عمل على عكس ذلك فتحالف مع ابن الرشيد عدو ابن سعود، وكذلك تقرب إلى الإمام يحي عدو الإدريسي الذي كان صديقا لابن سعود. ونظرا لتفوق ابن سعود في الناحيتين السياسية والعسكرية استطاع الاستيلاء على إقليم شمر والقضاء على الأسرة الحاكمة فيه.

عرضت إنجلترا على الحسين بعد مضي أربعة شهور على مؤتمر القاهرة الدخول في مفاوضات لحل المسائل المعلقة بينهما فبسط مندوبها المستر لورانس شروط المعاهدة الجديدة التي كانت تحد من سلطة الحسين الداخلية وترغمه على الاعتراف بما أسمته المركز الخاص لبريطانيا في العراق وفلسطين، أي بمعنى آخر الاعتراف بقرارات سان ريمو الخاصة بالانتدابات. وحاول إغراءه على قبولها على أن تقوم الحكومة الإنجليزية بمعاونته ماليا وعسكريا إلى اجل غير مسمى. ثار الحسين على شروط تلك المعاهدة وأصابته صدمة شديدة من خيبة الأمل، لأنه كان مازال يعتقد اعتقادا جازما في العدالة الإنجليزية. وتعثرت المفاوضات بين الطرفين من سنة ١٩٢١ – سنة ١٩٢٤ دون ان يصل الطرفان إلى اتفاق نهائي. ولم يكن موضوع العراق وشرق الأردن موضع خلاف بينهما لاعتراف إنجلترا بهما كدولتين عربيتين مستقلتين ولو لم يكن استقلالهما حقيقة واقعة حتى ذلك الوقت. أما العقبة الكئود فهي مشكلة فلسطين، إذ كانت نقط الخلاف تتركز حول الضمانات التي كانت الحكومة البريطانية على استعداد للاعتراف بها للحسين في انتدابها على فلسطين لأن إنجلترا في وعد بلفور لم تضمن للعرب سوى الحقوق المدنية والدينية فقط، بينما أصر الحسين على أن تشمل تلك الضمانات الحقوق السياسية والاقتصادية أيضا تأكيدا للوعد الذي قطعته إنجلترا على نفسها على لسان ممثلها القائد هوجارت بجدة في يناير سنة ١٩١٨.

وقد بذل الحسين جهودا جبارة في حمل الحكومة البريطانية على إصدار هذا الضمان مبينا لها حالة الاضطراب التي ستسود فلسطين إذا تعذر صدوره، ولكن ذهبت جهوده أدراج الرياح لأن الحكومة البريطانية كانت قد ارتبطت بالتزامات قوية مع الصهيونيين واستمر الحسين على تلك الحال حتى دهمته القوات الوهابية في أكتوبر سنة ١٩٢٤ فأطاحت بملكه. وإذا نظرنا إلى نهاية الملك حسين نجد أنها من صنع يديه فلم يحاول إيجاد علاقة طيبة مع جيرانه وخصوصا مع ابن سعود أقوى هؤلاء الحكام. وقد يكون هذا الأمر سهلا ميسورا إذا كان لدى الحسين قوة حربية يمكن الاعتماد عليها، فالواقع أن الحسين لم يكن يعتمد سوى على مساعدة إنجلترا له. فلما ضاقت به ذرعا لكثرة إلحاحه في طلب تسوية الموضوعات المعلقة بينها وبين العرب لم تتصدى إنجلترا لحمايته من إغارة الوهابيين عليه بحجة أن الحرب القائمة بينهما حرب دينية لا دخل لها فيها. هذا بالإضافة إلى أن بعض أتباعه نادوا به خليفة للمسلمين دون أن يعرفوا رأي العالم العربي في هذا الموضوع الخطير فأتخذه ابن سعود ومسلمو الهند سلاحا قويا للطعن في سمعته وتصويره أمام الرأي العام الإسلامي بالرجل الذي يعمل لمصلحته الشخصية، إذن كان موقف الحسين ضعيفا في الداخل والخارج، فلما أشتد الهجوم عليه من الوهابيين اضطر إلى التنازل عن ملكه لأبنه الأكبر علي وذلك بناء على مشورة أعوانه لتكون ترضية لابن مسعود، ولكن لم يستطع الملك الجديد الصمود أمام هجمات ابن سعود فاستسلم في ديسمبر سنة ١٩٢٥. وفي ٨ يناير سنة ١٩٢٦ أعلن نبأ تنصيب ابن سعود ملكا رسميا على الحجاز بإجماع آراء أهلها، أما عن الحسين فأنه ترك الحجاز إلى العقبة ثم أقام بقبرص بعض الوقت. ولما أشتد به المرض سمح له بالعودة إلى عمان حيث توفى في يونية سنة ١٩٣١.

واجهت ابن سعود مشكلات متعددة بعد أن تم له فتح الحجاز. وأهم تلك المشكلات ما يتعلق بمركزه كحاكم فعلي للأرض المقدسة بالنسبة لسائر

أجزاء العالم الإسلامي واختلاف العقيدة الوهابية عن العقائد الأخرى السائدة في مختلف الأقطار الإسلامية. ثانيا: تعيين حدود مملكته بصفة رسمية، وهذا يستلزم الاتفاق مع جيرانه داخل شبه الجزيرة ومع الدول الأوروبية المنتدبة على المستطيل العربي الممتد شمال شبه الجزيرة ثالثا: علاقته بإنجلترا وبالدول الأجنبية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالمشكلة الأولى فقد عقد مؤتمر إسلامي في الحجاز في يونيه سنة ١٩٢٦ يضم ممثلين عن العالم الإسلامي للتوفيق بين الأفكار الوهابية والأفكار الإسلامية الأخرى ونجح إلى حد كبير في السير على سياسة التقريب بينهما.

أما عن المشكلة الثانية الخاصة بتسوية الحدود الجنوبية فقد تم الاتفاق عليها بينه وبين الإمام يحي في معاهدة الطائف في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ بعد الحرب التي دامت شهرين انتصر فيها ابن سعود كما حددت اتفاقيتا (بحرة) في أول نوفمبر ينة ١٩٢٥ وجدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الحدود الشمالية بين مملكة الحجاز والعراق وشرق الأردن ومنطقة الانتداب الفرنسية. ولما استتب الأمر ابن سعود عقدت إنجلترا معه معاهدة جدة في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧ اعترفت به بصفة رسمية ملكا على الحجاز يتمتع بالاستقلال والسيادة ولم تشر تلك المعاهدة إلى المركز الخاص لإنجلترا في البلاد الموضوعة تحت الانتداب ولا لوعد بلفور بالنسبة لفلسطين.

وفيما يتعلق بالإمارات العربية الأخرى الواقعة على الخليج العربي، نجد ان الحكومة الإنجليزية قد استغلت فرصة قيام الحرب العالمية وأخذت توطد نفوذها السياسي في تلك المنطقة العربية بسرعة كبيرة، فبدأت بلحتلال البحرين لاتخاذها مركزا للعمليات الحربية الإنجليزية ضد العراق في عام ١٩١٤ ثم أقدمت على خطوة ثانية بإعلان استقلال الكويت وانفصالها بصفة نهائية عن الدولة العثمانية في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٤.

ثم ما لبثت أن احتلت مسقط في أوائل عام ١٩١٥ وفرض الحماية على قطر في السنة التالية. وقد نصت المعاهدات التي أبرمت مع هذه الشياخات كل على حدة على أن تمنح الشركات الإنجليزية التسهيلات اللازمة، وكذلك الحال بالنسبة لصيد اللؤلؤ في الكويت والبحرين. كما استطاعت إنجلترا أن تشرف على العلاقات الخارجية للحكومة السعودية بمقتضى معاهدة دارين في ديسمبر سنة ١٩١٥ في مقابل اعتراف إنجلترا بسيادة الدولة السعودية على ما تحت أيديها من ممتلكات.

وهذه الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا من تلك الإمارات قد أكدتها في مراسلاتها التي تبودلت بين الحسين شريف مكة والسير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر، في سنتي ١٩١٥، ١٩١٦.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى سحبت بريطانيا قواتها من إمارة الكويت بصفة مؤقتة، ولكنها اضطرت لإعادتها مرة ثانية في عام ١٩١٩ لتحول بينها وبين الوقوع في قبضة عبد العزيز آل سعود. وقد وضعت الحكومة الإنجليزية حدا لأطماع عبد العزيز آل سعود في المعاهدة التي أبرمتها معه في منتصف عام ١٩٢٧، حيث تعهد باتباع سياسة ودية مع الإمارات العربية التي ترتبط بمعاهدات صداقة مع بريطانيا مثل مسقط وقطر والبحرين والكويت. وبهذا استطاعت بريطانيا إبعاد النفوذ السعودي عن تلك الإمارات تامينا لمصالحها في تلك المنطقة.

كذلك استطاعت إنجلترا أن تبسط حمايتها على مشيخات الساحل المهادن الست (مشيخة قطر، وأم القوين، والعجمان، والشارقة، ودبي، وأبو ظبي). ولما كانت المملكة العربية السعودية تتمتع بنفوذ أولى في تلك المناطق، فقد حاولت إنجلترا القضاء على هذا النفوذ لتحول بين الحكومة السعودية وبين التدخل في شئون تلك المشيخات الضعيفة.

ولم تكن الحكومة السعودية تهتم بتلك المنطقة اهتماما كبيرا إلا حينما منحت الحكومة السعودية لشركة الزيت الأمريكية امتياز استغلال البترول السعودي في المنطقة القريبة من تلك المشيخات في عام ١٩٢٣. فمنذ ذلك الوقت بدأت تدخل في منازعات مع المملكة العربية السعودية حول واحة البوريمي باسم مسقط والمشيخات التي تخضع لحمايتها.

أما عن تلك الواحة موضوع النزاع فتشمل مساحة من الأرض تقدر بنحو ٩٨٥ كيلو متر وتضم ثماني قرى أشهرها البوريمي وحماسة، واهمية هذه الواحة في موقعها الجغرافي الممتاز على ملتقى الطرق الآتية من الاحساء ونجد وعمان الداخلية وعمان الساحل.

غير أن موضوع النزاع في حقيقته لا يتناول منطقة البوريمي فحسب، بل يشمل منطقة أكبر من ذلك بكثير، إذ تبلغ حوالي ٧٣ ألف ميل مربع. وقد نشأ النزاع نتيجة لاستفسار شركة الزيت الأمريكية من الحكومة الإنجليزية عن الحدود السياسية الشرقية للملكة العربية السعودية حتى تستطيع الشركة أن تمارس نشاطها في نطاق هذه المنطقة. فتمسكت الحكومة الإنجليزية بالحدود التي أقرتها الاتفاقية الإنجليزية العثمانية في عام ١٩١٣ بهذا الخصوص. ولكن الحكومة السعودية لم تقبل ذلك واضطر الطرفان إلى قبول حل وسط. إلا أن النزاع ما لبث أن ثار من جديد في عام ١٩٣٥ على اثر منح قطر إحدى الشركات الإنجليزية امتياز استغلال البترول في تلك المنطقة.

واستمرت المفاوضات دائرة بين الطرفين دون جدوى إلى قيام الحرب العالمية الثانية، فكف الطرفان عن إثارة النزاع. وفي أبريل سنة ١٩٤٢ عقدت بين الطرفين معاهدة صداقة بشأن الكويت. ولكن هذه العلاقات الودية لم تدم طويلا، فسرعان ما ثارت الأزمة من جديد في عام ١٩٤٩ نتيجة لقيام شركة ارامكو بالبحث عن البترول في منطقة تقع جنوب شرقي

قطر، وإدعاء الحكومة الإنجليزية بتبعية تلك المنطقة لمشيخة أبي ظبي التي تتمتع بحماية إنجلترا. رغم قبول السعودية مبدأ التحكيم ولكن انسحاب المندوب الإنجليزي من اللجنة حال بينهما وبن الوصول إلى اتفاق. وأخيرا تم تسوية هذه المشكلة في ضوء المرونة والتساهل الذين أبدتهما المملكة العربية السعودية.

تطور الحركة العربية في ظل الانتداب

اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دخول الحرب في جانب إنجلترا وفرنسا لحماية النظم الغربية من أن تنهار أمام ضربات ألمانيا وحليفاتها. وكان دخولها الحرب انحرافا عن سياسة العزلة التي تمسكت بها إلى حد ما منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٧٨٣. ولهذا ما ان تضع الحرب أوزارها ألا وتنفض يدها من مشاكل أوروبا وتعود مرة ثانية إلى سياسة العزلة التي انتهجتها ردحا طويلا من الزمن. فساعد موقفها هذا كلا من إنجلترا وفرنسا على الانفراد بحل المشاكل التي تمخضت عنها الحرب طبقا لمصالحهما الخاصة دون نظر إلى المبادىء الأربعة عشر التي نادى بها الرئيس ولسون خلال فترة الحرب وأهمها حق كل شعب من الشعوب في تقرير مصيره بنفسه.

ونظرا لحالة القلق والاضطراب التي سادت العالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أن أسرعت كل من إنجلترا وفرنسا في فض منازعاتهما والاتفاق على تقسيم الغنيمة (الولايات العربية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية) بينهما بمقتضى معاهدة سان ريمو في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠. ضاربة بمبادئ ميثاق العصبة الذي نص على مراعاة رغبات الشعوب الواقعة في قبضة الدول المتحاربة قبل فرض الانتداب عليها، تلك الرغبات التي كانت معروفة لدى إنجلترا وفرنسا عن طريق تقارير بعثة كنج – كرين ، وعن طريق قرارات المؤتمر السوري في ٨ مارس سنة ١٩٢٠.

كذلك نص الميثاق على منح الشعوب العربية التي بلغت درجة مناسبة من الوعي القومي، الاستقلال الذاتي، على أن توضع تحت انتداب دولة كبرى للاستفادة بما تقدمه لها من معونة فنية وإدارية حتى تستطيع الوقوف على قدميها بمفردها وتستغني عن تلك الخدمات في يوم من الأيام. على ألا يكون الانتداب عائقا على الاعتراف باستقلال تلك البلاد إلى حين انتهاء مدة الانتداب. وقد طبق هذا النص من الناحية الرسمية على العراق وشمال سوريا، إذ اعترف باستقلالهما في مؤتمر سان ريمو، وإن لم يكن ذلك بصفة فعلية.

أما فيما يتعلق بفلسطين، فقد كان لها وضع خاص، فلم تعترف إنجلترا باستقلالها بسبب وعد بلفور الذي قطعته على نفسها لليهود. وقد نص ميثاق عصبة الأمم أيضا فيما يختص بالشعوب التي ستوضع تحت الانتداب ان تراعي الدولة المنتدبة مراعاة تامة نمو تلك الشعوب وازدهارها لأنها وديعة في عنقها وعليها القيام بالمحافظة على تلك الوديعة. ولكن الحلفاء تجاهلوا هذا النص تجاهلا تاما في سوريا، إذ بالرغم من أن تلك البلاد تمثل وحدة جغرافية واقتصادية وتاريخية كما تشترك في اللغة والتقاليد والعادات وأن ازدهار تلك البلاد ونموها يستلزمان الخضوع لتلك العوامل المختلفة فإن إنجلترا وفرنسا قد قامتا بتقسيمها إلى ٣ دول مختلفة لتحقيق أطماعها التي أتفق عليها في معاهدة سايكي بيكو سنة ١٩١٦ فأنشأتا دولتين سوريا ولبنان ووضعتا تحت الانتداب الفرنسي كوحدتين سياسيتين منفصلتين كل منهما عن الأخرى انفصالا تاما. أما منطقة فلسطين التي نصت المعاهدة المذكورة على وضعها تحت الانتداب أو تحت إدارة دولية فغن إنجلترا قد اتخذت من وعد بلفور وسيلة لإدارة شئونها كي تستطيع تنفيذه.

أما عن العراق فقد نصت اتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦ على تقسيمه إلى قسمين. قسم شمالي ويخضع للنفوذ الفرنسي، وقسم جنوب يخضع للنفوذ الإنجليزي. ولكن إنجلترا استطاعت أن تتفق مع فرنسا على توحيد

العراق كله تحت سيطرتها في نظير إطلاق يد فرنسا في سوريا. على أن تمنحها إنجلترا حصة كبيرة من بترول منطقة الموصل وبذلك صدرت قرارات مؤتمر سان ريمو ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ بوضع العراق كله تحت الانتداب الإنجليزي. أي أن قرارات مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠ حققت مطامع الحلفاء في تلك المنطقة وأصبغت عليها الصبغة الدولية الشرعية، وهي في نفس الوقت طعنة قوية حطمت أماني العرب في الوحدة والاستقلال، فكان لابد على تلك الشعوب أن تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها، وهذا ما فعله العراق إذ قام بثورة كبيرة سنة ١٩٢٠ ضد الإنجليز كبدتهم خسائر فادحة في الأموال والأرواح اضطرت الحكومة الإنجليزية إلى تغيير سياستها بحيث تتمشى مع مطالب الشعب العراقي القومية من إيجاد حكومة عربية تتولى حكمه، فشجعت إنجلترا الأمير فيصل على ترشيح نفسه للعرش العراقي بعد أن طردته القوات الفرنسية من دمشق ففاز بأكثرية الأصوات، ونودى به ملكا رسميا على العراق في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢١، وقام بدور هام في تكوين الحياة الدستورية للشعب العراقي. ولقد مرت العلاقات بين العراق وبريطانيا في اربع مراحل أبرمت في كل منها معاهدة بين الطرفين كان غرض العراق منها استكمال سيادته واستقلاله، وهذه المعاهدات هي:

معاهدة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ و١ يناير سنة ١٩٣٦، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٦ يونيه سنة ١٩٣٠ التي حل محلها الحلف التركي العراقي الإنجليزي أو ما يطلق على اسم حلف أنقره – بغداد. وفي معاهدة سنة ١٩٣٠ تعهدت بريطانيا بالتوسط لقبول العراق في سنة ١٩٣٢ في عصبة الأمم. وتشتمل نصوص المعاهدة على إيجاد تحالف بين بريطانيا والعراق لمدة ٢٥ عاما واعتبارهما حليفين في وقت الحرب على أن تقوم السياسة الخارجية على أساس التشاور بين الطرفين لما فيه مصلحتهما، وللعراق حق الدفاع عن نفسه ضد أي اعتداء يقع عليه على أن يقدم كل منهما للآخر بعض المساعدات كتقديم العراق لمطاراتها وطرق مواصلاتها لإنجلترا،

وتقديم الإنجليز المساعدة الفنية لتكوين الجيش العراقي الجديد، وبالفعل تم قبول العراق عضوا في العصبة في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ر بعد توسط إنجلترا فوضعت معاهدة يونيه سنة ١٩٣٠ موضع التنفيذ.

أما فيما يتعلق بسوريا ولبنان فقد رأينا أن معاهدة سايكس بيكو قد نصت على تقسيم سوريا إلى قسمين القسم الساحلي ووضعت تحت الحكم الفرنسي المباشر والجزء الداخلي ويتمتع باستقلال ذاتي وتدير شئونه حكومة عربية تحت إشراف فرنسا. ولكن فرنسا كانت تخشى من قيام دولة سوريا العربية المستقلة بتهديد الحكم الفرنسي في الأجزاء الأخرى فلجأت بعد حصولها على الانتداب بمقتضى معاهدة سان ريمو إلى دخول دمشق واحتلال البلاد وطرد الأمير فيصل. ولقد حرصت فرنسا في مؤتمر سان ريمو على فصل سوريا عن لبنان لأنها كانت تريد أن تحكم كل منها حكما مغايرا للآخر، فكانت تنظر إلى لبنان نظرة خاصة حيث تقطنه أغلبية مسيحية من الموارنة أصدقاء فرنسا القدماء،فمن الطبيعي أن يكون الحكم في هذا القطر قائما على التسامح والمعاملة الطيبة. أما سوريا وخصوصا عاصمتها دمشق فكانت معقل الحركة العربية المناهضة للاستعمار فلابد ان تقوم فرنسا بحكمها حكما قويا قائما على القوة والبطش. وذهبت في هذه السياسة إلى ابعد حد إذ ضمت جزءا كبيرا من سواحل سوريا إلى بيروت فألحقت بذلك ضررا بليغا بسوريا، وأيقظت هذه الإجراءات الخلافات الدينية التي كانت قد أخمدت إبان الحركة العربية. وزيادة في إضعاف سوريا قامت فرنسا بتقسيمها إلى مناطق تحكمها أربع حكومات وادعت بان هذا الإجراء في صالح السكان مع أن الغرض الحقيقي منه تمزيق أوصال سوريا وتحطيم وحدتها. ويمكننا تقسيم فترة الانتداب الفرنسي عل سوريا إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تمتد من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٦ وسادت فيها سياسة البطش والشدة وتعتبر من أسوأ الفترات التي مرت بتاريخ سوريا.

المرحلة الثانية: وتمتد من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٦ وكانت عبارة عن مفاوضات قامت بين فرنسا والزعماء الوطنيين وذلك لوضع حد للمنازعات السورية الفرنسية بعد أن تكبدت فرنسا خسائر فادحة.

المرحلة الثالثة: وتمتد من سنة ١٩٣٦ حتى خروج الفرنسيين من سوريا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي تلك الفترة تم توقيع المعاهدة السورية الفرنسية وبدأ عهد جديد في العلاقات بين البلدين.

وقد شعر المسئولون في الدول العربية أن مصلحتهم في التكتل ونبذ الخلافات للوقوف ضد أطماع الغرب، فحدث تقرب بين السعودية والعراق في فبراير سنة ١٩٣٠ ووضعت اتفاقية تسوي الخلافات التي قامت بينهما منذ استيلاء السعوديين على الحجاز.

ثم أعقب ذلك عقد معاهدة "الصداقة الإسلامية والاخاء العربي" بين السعودية واليمن في عام ١٩٣٤. ثم أبرم تحالف آخر في عام ١٩٣٦ بين السعودية والعراق.

وقد وجدت إنجلترا أن من مصلحتها إيجاد نوع من التكتل بين الدول العربية ضمانا لسيطرتها ونفوذها ولسهولة توجيه هذه الدول الوجهة التي تراها. فأبدت رغبتها خلال الحرب العالمية الثانية على لسان وزير خارجيتها ايدن في منتصف عام ١٩٤١ في إقامة مثل هذه الرابطة.

واجتمع مندوبو الدول العربية لوضع ميثاق الجامعة العربية الذي أقرته سبع دول عربية في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ وهي: مصر، سوريا، السعودية، العراق، لبنان، شرق الأردن واليمن. وكان هدف إنشاء هذه الجامعة كما جاء بميثاقها "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها".

وقد اشتمل الميثاق على نقطة ضعف خطيرة، كان لها أكبر الأثر في تردد الجامعة وتخبطها في كثير من الأحيان، وهي أن "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله". بهذا النص الواضح فشلت الجامعة في اتخاذ موقف حاسم في مشاكل متعددة.

ولهذا رأت بعض دول الجامعة إكمال هذا النقص بعقد معاهدة الضمان الجماعي في ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ لإيجاد نوع من التعاون الكامل فيما بينها وبين بعضها في الشئون العسكرية والاقتصادية. وقد أطلق على هذه المعاهدة أيضا اسم "معاهدة الدفاع المشترك"

ورغم اشتمال تلك المعاهدة على بنود هامة، إلا أنها ظلت حبرا على ورق ولم تخرج إلى حيز التنفيذ. وذلك بتدخل الدول الغربية التي أزعجها تكتل العرب وتوحيد قواهم فأبعدت بين العراق وبين سائر الدول العربية بضمه إلى حلف بغداد. ثم لجأت إلى تحريض إسرائيل على مهاجمة الدول العربية الواحدة بعد الأخرى لترغمها على قبول الدخول في محالفات عسكرية معها لملء ما أسمته الفراغ العسكري في الشرق الأوسط.

ثم ما كان من الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر وخروجها منه مرفوعة الرأس بفضل قيادتها الحكيمة وجهادها ومؤازرة الشعوب المحبة للسلام وللموقف الدولي في ذلك الوقت. هذا بالإضافة إلى وقوف شقيقاتها العربيات وتأييدها لها وعلى رأسها سوريا.

وكان لابد بعد هذه التجربة القاسية أن يتكتل العرب وأن تتوحد صفوفهم فأقدمت كل من مصر وسوريا على الوحدة، فبرزت الجمهورية العربية المتحدة كدولة قوية في منطقة الشرق الأدنى، وانضم إليها اليمن في اتحاد فيدرالي، ولكنها سرعان ما انتكست الوحدة وذلك لأسباب داخلية وأخرى خارجية.

الفصل الحادي عشر

احتلال فرنسا لتونس

لم تكن معارضة انجلترا وإيطاليا والباب العالى هى العقبات الوحيدة التى وقفت فى طريق احتلال الفرنسيين لتونس ، بل واجهتهم عقبة أخـــرى محلية ، أقضت مضاجعهم ، وزادت من مشاكلهم فى شمال أفريقية، ألا وهى مقاومة أنصار حركة الجامعة الاسلامية للنفوذ الفرنسى فى تلك البقاع الاسلامية .

فرنسا وخطر الجامعة الاسلامية

فى الوقت الذى نشأت فيه الجامعات الصقلبية والجرمانية نشأت الجامعة الاسلامية ، ولقد بالغت أوربا فى ذلك الوقت وخاصة فرنسا فى خطر الجامعة الاسلامية . كان الفرنسيون يخشون خطر الجامعة الاسلامية على نفوذهم فى البحر المتوسط وشمالى أفريقية ، وحاولوا ايقافها عند حد حتى لايستفحل أمرها . ولا ريب فى أن الجامعة الاسلامية تختلف عن حركة الجامعات الاخرى،فلم يكن هدفها التفوق أو استعباد الشعوب ، وإنما كان غرضها قبل كل شيء هو تحرير العالم الاسلامى من الامبريالزم الأوربى السياسى والاقتصادى . كانت الجامعة الاسلامية عاطفة أكثر منها اعتقادا ، فهى تقوم على أساس الدين لا على أساس الجنس أو الوحدة الجغرافية ، وأسبابها ما لاقاه العالم الاسلامى فى كل الأقطار من اعتداء صريح على حريته واستقلاله .

وربما كان إنشاء محمد على لامبراطورية عربية مقدمة لهذه الحركة ، ولكنه لم

يستطع المحافظة على هذه الكتلة من الشعوب الاسلامية نظرا لمعارضة انجلترا . على أن حركة الشرق الاسلامى وجدت لها زعيما روحيا جديدا هو الشيخ جمال الدين الأفغانى ، فحركة الأفغانى كانت سياسية ودينية معا .

ولكن المحرك الفعلى لحركة الجامعة الاسلامية كان السلطان عبد الحميد العثمانى. ولقد وجد بعد الحرب الروسية التركية وبعد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ أن ليس له فى أوربا صديق يعتمد على تأييده ، وأن انجلترا التى كان يستطيع الاعتماد عليها فى الماضى قد تخلت عنه وأخذت بفكرة تقسيم ممتلكاته . ولذا أصبح أمله مركزا فى إحياء وحدة العالم الاسلامية تحت زعامة تركيا ، وظن السلطان العثمانى أنه ربما استطاع وقف النفوذ الأوربى بقوة الاسلام العظيم .

ولقد أرسل السلطان العثمانى برسله إلى كافة أقطار العالم الاسلامى مبشرين بالخلافة ومنذرين . فإحياء فكرة الخلافة كبير الصلة بحركة الجامعة الاسلامية ، وقامت الصحافة العثمانية تنادى بالوحدة الاسلامية تحت الزعامة العثمانية . وربما اتخذت فرنسا موقف الحياد إزاء حركة الجامعة الاسلامية ، لو أن هذه الحركة لم تكن مركزه فى البحر المتوسط • ولكن الذى أثار قلق فرنسا ومخاوفها هو أن السلطان العثمانى حاول استرجاع نفوذه فى شمالى أفريقية . وكانت فرنسا على علم بأن للسلطان رسله فى تونس وفى الجزائر نفسها يمهدون لحركة الجامعة الاسلامية ، بل وكانت تعلم أن السلطان قد أرسل فعلا بعثة سياسية إلى مراكش لضمها للحركة التى يتزعمها .

كذلك وجدت فرنسا أن السلطان يحاول استغلال الطرق الصوفية المنتشرة فى شمالى أفريقية لإثارتها على الحكم الفرنسى . والواقع أن محاولات السلطان

عبد الحميد لم تصادف نجاحا مثل الذى وجدته فى شمالى أفريقية ، فتدخل فرنسا فى هذا الجزء من العالم قد أثار شعور السكان والقبائل ضدها ، فلقد استخدمت فرنسا القوة فى إخضاع هذه المناطق بدرجة أثارت حفيظة السكان ، وتركت مرارة ضد الحكم الفرنسى لا يمكن أن تزول . كان الحكم الفرنسى فى الجزائر لصالح فرنسا والفرنسيين أولا ، ولذا كان الأهالى دائما متوثبين للثورة سريعين اليها كلما حانت الفرصة ، غير آبهين بالتضحيات الجسيمة فى الأنفس والأموال . لقد ذهبت فرنسا إلى الجزائر ولم يكن لديها لا الاعتدال ولا الخبرة ولا المرونة . فكان شمال أفريقية مكانا صالحاً لنمو دعاية الجامعة الاسلامية وقيام الجمعيات السرية وانتشار الطرق الصوفية التى أصبحت لها أغراض سياسية ، تدفعها عوامل الحقد ، وتغذيها الرغبة فى الانتقام من فرنسا . ولا يهمنا فى هذا المكان كيف نشأت الطرق الصوفية أو كيف نمت وتشعبت ، ولكن الذى يهمنا أن بعض هذه الطرق كان يطمع فى طرد الفرنسيين من شمالى أفريقية . وزاد من قوة هذه الطرق الدعاية للجامعة الاسلامية التى اهتم بنشرها العثمانيون . فذعر عمال فرنسا فى هذه الجهات وامتلأت تقاريرهم بوصف الخطر الذى يهدد الحكم الفرنسى ويهدد المسيحيين فى شمال أفريقية .

وهنا قد يوضع هذا السؤال ؟ إلى أى حد كان ذلك الخطر حقيقيا على مصالح فرنسا ؟ لا يتسع هذا المكان للاجابة على ذلك السؤال ، ولكن المقطوع به هو أن الفرنسيين خشوا ذلك الخطر وعملوا على القضاء عليه فى كل الأماكن التى تحف بممتلكاتهم الجزائرية ، وخاصة حين تيقن الفرنسيون أن أعداء فرنسا حاولوا استغلال ذلك الشعور فى صالحهم . فلقد اتصلت ألمانيا برجال الطرق الصوفية فى سنتى ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، واتصلت بهم ايطاليا فى سنة ١٨٨١ ، وأما الدولة العثمانية

فكانت على صلة دائمة بهم تعمل على إثارتهم ضد الحكم الفرنسي .

أصبحت تونس فى نظر الفرنسيين ملجأ الهاربين والمتذمرين من الحكم الفرنسي فى شمال أفريقية ، كما أصبحت مركزاً متوسطاً للدعاية للجامعة الاسلامية ، والدسائس والمؤامرات ضد فرنسا . وهذا يفسر جزئيا محاولة السلطان عبد الحميد السيطرة على تونس . فاذا أضيف إلى هذا أن رئيس الوزارة التونسية بدأ يتذمر من نفوذ فرنسا ويدعو إلى الحكم العثماني المباشر فهم سر قلق الفرنسيين وعملهم على التخلص نهائيا من مشكلة تونس باحتلالها .

ولقد وجه تيسو Jissot السفير الفرنسي فى القسطنطينية نظر حكومته إلى مناورات الباب العالى مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى إنذار الباب العالى مرارا بألا يقوم بأية خطوة تسيء إلى المصالح الفرنسية فى شمالى أفريقية أو تغيير من مركز تونس السياسي ، ولكن هذا لم يثن الحكومة العثمانية عن الاستمرار فى سياستها . وأرسل روستان إلى حكومته فى باريس ينبؤها بأن العثمانيين يركزون جنودهم على حدود تونس الشرقية أو على الأقل يقوون حاميتهم فى طرابلس . على أن المعتدلين من رجال الحكومة الفرنسية نصحوا قبل استخدام القوة أن يعرض (٣٠ يناير ١٨٨١) روستان على الباى من جديد أمر قبول الحماية الفرنسية ، وأن يحذره من المؤامرات التى يدبرها الأتراك ضده ، فلا فائدة من اعتماده على تركيا أو ايطاليا ، والطريقة الوحيدة المفتوحة أمامه هى الانضمام إلى جانب فرنسا بامضاء معاهدة وضمانات ، تؤكد استقلاله وسلامته شخصيا ، وإلا ففرنسا مضطرة إلى استخدام القوة دون الالتفات إلى أى حق من حقوقه .

ولكن فرنسا وجدت أن مثل هذه المفاوضات غير مجدية ، فالباى مصمم

على موقفه وغير مستعد لقبول الحماية ، ولم تقبل فرنسا المبررات التى قدمها من أنه أمير مسلم لايستطيع أن يقبل مختارا طاعة الكافرين . وجدت الحكومة الفرنسية فى آخر الأمر أن تأخذ بنصيحة روستان التى ترى أن الباى لن يستمع لغير القوة ، وأن استخدام القوة وحده هو الذى يجعل الباى يثق فى « اخلاص فرنسا وعزمها على أن تنال ضمانات لنفسها ثابتة وباقية » .

عودة الصدام من جديد بين فرنسا وانجلترا

جلبت مسألة الانفيدا لفرنسا عداء انجلترا من جديد ، فلقد نشأ عنها نزاع خطير بين بريطانيا وفرنسا فى تونس غطى وقتا ما على النزاع الفرنسى الايطالى . والانفيدا اسم لضيعة ضخمة مساحتها ٦٦٠٠٠ هكتار مربع من أجود الاراضى التونسية . وكان الباى قد وهبها لخير الدين ، ولكن حين ترك خير الدين تونس نهائيا باعها لشركة فرنسية من مارسيليا . وأثار ذلك البيع مشكلة كبيرة ، لأن معناه إذا تم أن يصبح جانب مهم من الاراضى التونسية الجيدة ملكا لشركة فرنسية . ولم يؤخذ رأى الباى فى مسألة بيعها . وذهبت احتجاجاته عبثا أمام الشركة الفرنسية إذ تدخلت الحكومة الفرنسية وأيدت الشركة ، وسجل البيع فى القنصلية الفرنسية .

ولم تنس حكومة الباى هذا الموقف . ولذا لما حاولت الشركة الفرنسية أن تضع يدها على الأرض وجدت أن مطالبا جديدا بالأرض قد ظهر . فليفى Levy أحد رعايا انجلترا كان يملك الأرض المجاورة لهذه الضيعة ، فطالب بحق الشفعة وأعلن أنه أحق بشراء الأرض من الشركة الفرنسية ، وطلب حماية القنصل الانجليزى مستر ريد ، وذهب إلى أبعد من ذلك فحاول وضع يده على هذه الضيعة بالقوة ،

فاصطدم بعمال الشركة وممثليها الذين حاولوا أخذ الأرض عنوة .

كان الفرنسيون يعتقدون أن ليفى غير مخلص فى حركته هذه ، وأنه مجرد أداة فى يد الحكومة التونسية لعرقلة المصالح الفرنسية . فليس لدى ذلك المطالب الجديد من الموارد ما يستطيع به شراء هذه الضيعة . ولذا حذرسانت هيلير وزير الخارجية الفرنسية الحكومة الانجليزية من أن تقع فى هذه المصيدة . ولكن قنصل انجلترا فى تونس وجرانفل وزير الخارجية الانجليزية فى لندن لم يأخذا بوجهة النظر الفرنسية ، ورأوا ضرورة حماية ليفى . ورحب القنصل الانجليزى ريد بهذه المسألة إذ وجد فيها ميدانا جديدا لنشاطه ، فلقد ظل خاملا مدة طويلة وليس أمامه غير الشكوى من صغر مرتبه وفقر القنصلية الانجليزية فى الموظفين . ولذا بدأ محادثات ومفاوضات طويلة مع روستان ، وتبادلا فى بعض الأحيان الالفاظ العنيفة ، وأحتج ريد لدى الباى مستندا الى الامتيازات وحقوق الأجانب ، ولم يقف عند هذا الحد ، بل انضم إلى الجبهة المعارضة لروستان ، وأعلن عطفه على مطالب إيطاليا ، وانضم اليه برودلى Broadley وهو محام انجليزى أقام فى تونس سنوات وأصبح له نفوذ كبير لدى الباى .

وأخذ برودلى على عاتقه الدفاع عن ليفى ، وانضمت اليه مدام تيلور Taylor مراسلة صحيفة ستاندرد Standard الانجليزية ، واعتقد الفرنسيون أن هذه السيدة تتقاضى أجرا من ليفى لتنشر دعاية قوية ضد الفرنسيين .

ولقد وصلت مسألة الانفيدا إلى درجة خطيرة حين وجهت أسئلة فى البرلمان الانجليزى عن مدى تدخل الحكومة الفرنسية فى مسألة تخص أحد رعايا انجلترا فى الخارج . وذهلت فرنسا لموقف انجلترا ، انجلترا التى وافقت من قبل أن يكون

لفرنسا حرية التصرف فى تونس ، كيف تدافع عن مثل ذلك الرجل ! لقد حاولت فرنسا أن تضم الباى إلى جانبها ولم تنجح فى ذلك . وطالت المجادلات فى هذه المسألة إلى أن اتفقت الحكومتان على أن تبحث هذه المسألة لا فى تونس ولكن فى لندن وباريس .

ولم يكن وزير الخارجية الانجليزية جرانفل الرجل الذى يسهل اقناعه . فلقد كان يعتقد أن الفرنسيين «لم يحسنوا التصرف» وأخذ برأى ليونز Lyons سفيره فى باريس الذى يقول « إن الفرنسيين يعبرون فى تونس عن نشاط لا يستطيعون التعبير عنه فى أماكن أخرى » . ولقد اعتقد جرانفل أن لهجة سولسبرى فى مسألة تونس « لم تكن لهجة سياسية » ، كما اعتقد أن « الفرنسيين بمسلكهم هذا قد جلبوا على أنفسهم سخط التونسيين » .

كان جرانفل بصفة عامة مستاء من سياسة الفرنسيين فى شمال أفريقية وفى المسألة الاغريقية وفى مصر ذاتها . وهو وإن كان يعلم أن تدخل انجلترا فى تونس سيكون عند الفرنسيين « مر المذاق » ، ولكنه صمم على حماية ليفى . وخشى الرأى العام فى باريس أن يؤدى تدخل انجلترا فى هذه المسألة إلى غير صالح فرنسا ، وربما شجع العناصر المناوأة للفرنسيين فى تونس . فلقد حذر السفير الفرنسى فى باريس حكومته من أن تعتمد اعتمادا كليا على صداقة انجلترا ، أو على تصريحات رجال السياسة الانجليزية فى الماضى بخصوص تونس ، فانجلترا لا ترمق نحو المصالح الفرنسية فى هذه البلاد بغير الحسد والحقد .

تأكدت فرنسا أن موقف جرانفل منها غير ودى ، إذ هو يؤيد قضية الغرض الاول منها الكيد للفرنسيين ، فلقد اقترح فى أول الامر عرض المسألة على المحاكم

الحماية التونسية ، فلما رفضت فرنسا ذلك الاقتراح اقترح التحكيم . فأرسلت فرنسا سفينة حربية إلى مياه تونس ، فاستاء جرانفل ، وأرسل هو الآخر سفينة حربية انجليزية . وكانت لهجة ممثل انجلترا فى باريس عنيفة ، وأرسل لحكومته يبين لها أن احتلال الفرنسيين لتونس فيه إضرار بالغ الأثر بمصالح الانجليز فى مصر الأمر الذى اضطر مدير الشئون الخارجية الفرنسية إلى أن يذكره بأن فرنسا لم تعترض على احتلال الانجليز جبل طارق أو مالطة أو قبرص ، فكيف تعترض انجلترا على مركز الفرنسيين فى تونس ، وأن انجلترا سبق أن أكدت كتابة اعترافها بتفوق النفوذ الفرنسى فى تونس .

لقد ظنت فرنسا أن انجلترا قد خرجت نهائيا من ميدان المنافسة فى تونس ، فوجدت الآن أن انجلترا تنازعها حقها فى إقليم من أغنى أجـــزاء تونس وترسل سفينة حربية لتأييد موقفها . وسيكون لموقف انجلترا هذا أثره ، فسيجدد مطامع الايطاليين الذين طربوا لوقوع هذه الأزمة ، وسيقلل حرص الباى على صداقة فرنسا . ولذا ستجد فرنسا أن من الخير لمصلحتها الاسراع باحتلال تونس قبل أن يتدهور مركزها ، وقبل أن تنشأ متاعب جديدة .

التهديد الايطالى

لم يكن معنى الاتفاق مع ايطاليا أن فرنسا تنازلت عن خطتها فى تونس أو أن ايطاليا أهملت مصالحها فى هذه البلاد . فقبل أن يغادر تشالدينى باريس أعلن للحكومة الفرنسية أن الحكومة الايطالية ترى أن المجال متسع لكليهما فى تونس . وأن ايطاليا لن تقبل أبدا النظرية الفرنسية ، وأن للايطاليين الحق فى نفوذ متعادل مع نفوذ فرنسا ، وبذلك عرفت الحكومة الفرنسية أن ايطاليا مابرحت مصممة

على وجهة نظرها القديمة ، ولذا صرحت باريس بأنه إذا إستمرت روما فى خطتها هذه فالحرب لا بد واقعة بين الدولتين . وما على فرنسا إلا أن تستمر فى سياستها وتحتل البلاد .

ولم يثن هذا من عزم الوزارة الايطالية ، فلقد أعلن كيرولى رئيس الحكومة فى الكامبرا (مجلس النواب الايطالى) أن ايطاليا تستطيع أن تحصل على إمتياز خط تلغرافى بين صقلية وتونس ، ومضى إلى أبعد من ذلك فطلب من تشالدينى سفيره فى باريس أن يتفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن هذا المشروع .

فثار السخط فى دوائر الحكومة الفرنسية ، لأن هذا الطلب كان معناه أن ايطاليا مصرة من الناحية العملية على أن تشارك فرنسا فى كل مشروعات تونس وبذا تقضى على فكرة الاحتكار التى تقول بها فرنسا .

ولكن وزير الخارجية الفرنسية الجديدة بارتلمى سانت هيلير Barthélemy St. Hilaire ، وإن كان متفلسفا ومحبا للسلم ومقدرا صداقة ايطاليا ، إلا أن مصالح فرنسا كانت محور اهتمامه ، ولما لم تكن لسانت هيلير تجارب سياسية فلقد اتبع بادئة سياسة وادنجتون وفريسينيه، وشاركهم شكهم فى السياسة الايطالية ، وخاصة وأن الصحافة الايطالية لم تفتر عن مهاجمة فرنسا. فإذا أضيف إلى هذه الحركات المريبة التى كان يقوم بها عمال إيطاليا فى تونس ، والحملات التى حفلت بها جلسات البرلمان الايطالى ، كل هذا لم يدع أى مجال للشك فى فرنسا عما تنويه الحكومة الايطالية ، وأحدث قلقا كبيرا فى باريس .

وكانت تقارير دى نوال السفير الفرنسى فى روما مملثة بدسائس الايطاليين

ومحاولاتهم زيادة نفوذهم فى تونس بكل وسيلة مستطاعة . وأيد السفير الفرنسى فى ألمانيا زميله فى روما ، وأيدت آراء دى كورسيل مدير الشئون الخارجية فى وزارة الخارجية آراء دى نوال وسانت فاليير St. Vallier .

ولذا كان لزاما على سانت هيلير أن يبين مرة ثانية وبوضوح لايقبل التأويل موقف فرنسا بالنسبة لتونس ، بأن المحافظة على ممتلكات فرنسا الجزائرية تستلزم من الحكومة الفرنسية أن تعمل على الأقل على تفوق نفوذها فى تونس ، وأن فرنسا قد بينت للحكومة الايطالية فى مختلف الظروف بأنها لا تستطيع قبول الفكرة التى تقول بأن تشارك ايطاليا فرنسا نفوذها فى تونس أو تنتقص أى جزء منه (١٥ يناير ١٨٨١) .

وكان أن احتفلت الجالية الايطالية بزيارة ملك إيطاليا لصقلية ، فدعا هذا إلى إثارة مخاوف فرنسا ، فلقد حدث قبل هذه الزيارة مباشرة أن صرح ملك إيطاليا للسفير الفرنسى فى روما بأن مسألة تونس تشغل جانباً كبيراً من تفكيره، ولذا وجد السفير الفرنسى فى هذه الزيارة تأكيدا للحديث السابق . ولم تعمل الظروف على التخفيف من حدة مخاوف فرنسا ، فلقد أرسلت الجالية الايطالية فى تونس وفدا يمثلها لتحية الملك الايطالى ، ورأس ماتشيو هذا الوفد ، وخطب خطبة رنانة مؤثرة صرح فيها بأن قرطاجنة كانت يوما من الأيام جزءا من الامبراطورية الرومانية ، ولذلك لايجب أن تنفصل اليوم عن إيطاليا . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فحين رجع ماتشيو إلى تونس استقبل استقبال الظافرين ، وهنأته الجالية الايطالية على موقفه الفذ !!

وكان ماتشيو قبل سفره إلى صقلية قد أقنع الباى بارسال بعثة تونسية للاشتراك

فى تحية الملك الايطالى ، وقبل الباى ، ولذا حين رجع ماتشيو سار فى موكب كبير يصحبه أعضاء الوفد التونسى خلال شوارع العاصمة التونسية ، ورفرفت الأعلام وصدحت الموسيقى ، وسار خلف الموكب موظفو القنصلية فى الملابس البراقة . وطارت الشائعات بأن إيطاليا ستتبع سياسة قوية فى تونس لمنع فرنسا من الاستيلاء عليها ، وأنها لهذا الغرض قد ركزت مائتى الف جندى على الحدود الفرنسية . ولقد تأثر الباى بهذه الظروف ومنح قنصل إيطاليا نيشان افتخار ، أكبر نيشان فى تونس .

وبذلك شفى الفرنسيون من كل شك يخالج نفوسهم من ناحية مطامع إيطاليا فى تونس ، فماتشيو يضمر لهم ألد الخصومة ، ويسلك مسالك العداوة كلها ، فهو يحتج بعنف على الامتيازات التى ينالها الفرنسيون ويعمل جهده على عرقلتها وإيقافها . ويؤكد دائماً للباى أن ليس فى معاهدات الفرنسيين مع تونس ما يؤيد سياسة الاحتكار التى يدعونها ، ويوجه نظره دائما إلى الاستعدادات الحربية التى يقوم بها الفرنسيون فى الجزائر على حدود تونس . ولقد جدد ماتشيو علاقات الصداقة مع ابن اسماعيل ، (وكان بينهما جفاء) وأخذ يؤلبه على النفوذ الفرنسى وعلى الفرنسيين واستطاع الايطاليون عن طريق هذه السياسة أن ينشئوا خطا تلغرافيا من تونس إلى جولتا ، وذهبت احتجاجات روستان عبثا . واعتقد الفرنسيون أن ماتشيو يتصل بالزعماء التونسيين ، ويعمل على نشر الذعر فى البلاد ، وأنه شجع إرسال بعثة تعليمية إيطالية إلى تونس لتنافس البعثة الفرنسية . ولم يكتف الايطاليون بذلك فى نظر فرنسا بل أسسوا صحيفة فى كلياري بسردينيا تسمى «المستقبل» ، واعتقد الفرنسيون بصلة ماتشيو الوثيقة بها ، وهذه الصحيفة جعلت سياستها مهاجمة فرنسا والخلق الفرنسى وأشادت بمحاسن سكان شمال أفريقية ،

وصفت هـــذه الصحيفة الخلق الفرنسي بأنه فاسد ومنحل ، وأن فرنسا لا تهتم بالوسائل فى سبيل الحصول على غايتها الدنيئة وهى استعباد المسلمين واستذلالهم . ووزعت هذه الصحيفة مجانا على سكان شمالى أفريقية .

ثم جاءت مسألة الانفيـــدا ، واعتقد الفرنسيون أن لماتشيو ضلعا فيها ، ولذا انتهى الفرنسيون إلى أن كل الصعاب التى يجدونها فى تونس هى من خلق الايطاليين .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فلقد قامت ايطاليا بدعاية عدائية ضد فرنسا فى برلين ولندن ، وانتقدت سياسة فرنسا بكل عنف فى البرلمان الايطـــالى ، وهوجمت الحكومة الايطالية بأنها لا تتخذ كل الوسائل لتنمية النفوذ الايطالى فى تونس ، وأعلن كرسبى عن حزنه من أن سياسة إيطاليا أصبحت تنقصها الشجاعة فى هذه البلاد الأفريقية القريبة من إيطاليا . وذهبت بعض الصحف إلى ضرورة تقوية مركز إيطاليا الدولى بعقد تحالف مع دولتى ألمانيا والنمسا والمجر ، وبذلك تستطيع تحقيق مطامعها فى البحر المتوسط ، وكانت أغلبية البرلمان الايطالى تحبذ إتباع سياسة قـــوية فى تونس ، ولو على حساب صداقة فرنسا ، وحاول رئيس الوزارة كيرولى إرضاء الشعور القومى بعض الشيء ، فحاول التقرب من الدول الوسطى ، وظن أنه يعتمد على تأييد وزارة الأحرار الانجليزية له . ولكن كيرولى كان رجل خيالات وأوهام أكثر منه رجل عمل وحقائق ، ولذلك أعطى لكلمات جرانفل وزير الخارجية الانجليزية بخصوص تونس معانى لا تحتملها بأى حال .

وكانت فرنسا على علم بما يجرى بين إيطاليا وانجلترا ، وكان ذلك يسبب لها بطبيعة الحال قلقا كبيرا ، خاصة وأن موقف لورد جرانفل لم يكن مرضيا للفرنسيين .

وجدت فرنسا إذن أن فرصتها فى الاستيلاء على تونس تقل يوما بعد يوم أمام النشاط الايطالى فى تونس وفى العواصم الأوربية الكبرى . وأن الوقت قد حان للقيام بعمل حاسم ، لاسيما وأن الموقف الدولى الأوربى كان يتغير بالتدريج فى صالح إيطاليا ، فركز ألمانيا قد عاد قوياً بعد أن تحسنت العلاقات الألمانية الروسية ، وأخذت قيمة الصداقة الفرنسية فى الهبوط ، بعد أن أخذت إيطاليا تتوجه بكليتها صوب برلين . وكان تأييد ألمانيا ضرورياً جدا لفرنسا إذا أرادت القيام بأية خطوة خارجية جريئة ، فتأييد ألمانيا وحده هو الذى سيمنع انجلترا من عرقلة أعمال الفرنسيين فى شمال أفريقية ، وهو الذى يجعل معارضة إيطاليا لا قيمة لها .

فلا عجب إذا حاولت فرنسا جهدها فى اكتساب عطف ألمانيا ، وأرسلت الحكومة الفرنسية (وزارة فرى) بتعليمات إلى سفيرها فى برلين سانت فاليير ليتأكد من موقف الحكومة الألمانية ، ولما كان بسمرك لايزال مهتما بسياسة السلام فهو لايزال مهتما بتوجيه نشاط فرنسا نحو تونس . ووضح المستشار الألمانى موقفه هذا خلال تصريحاته فى فريدركسروه ، كما شرح دوافعه بشىء من التفصيل ، ووصف العلاقات الألمانية الايطالية . قال بسمرك أنه مابرح يشعر شعور الود نحو فرنسا ويؤيد سياستها الخارجية فى البحر المتوسط وتونس ، وأنه لاصلة له بايطاليا غير الصلة العادية . ولقد شكر سانت هيلير الحكومة الألمانية على هذا الموقف الصريح .

فرنسا تتريث

كان خطر الجامعة الاسلامية ، وموقف انجلترا ، والتهديد الايطالى ، كل هذه كانت فى نظر فرنسا كافية لأن تسرع باحتلال تونس ، خاصة وأن ألمانيا ـ

أقوى دولة فى القارة الأوربية - ما برحت تؤيد فرنسا فى سياستها الافريقية . ولكن كانت هناك ظروف أخرى تدعو فرنسا إلى التردد أو التريث قليلا على وجه أصح .

ففرنسا لازالت تعضد سياسة السلام وتخشى القيام بأية مغامرة حربية . ولقد حذر حزب اليمين وحزب اليسار المتطرف الحكومة من القيام بأية حرب خارجية. ففى جلسة ٨ نوفمبر ١٨٨٠ فى البرلمان الفرنسى ، قام زعماء اليمين من أمثال دى برجلى يندون بسياسة الحكومة ، ويشيرون إلى أنها فى سبيل الدفاع عن مصالح عاطفية خيالية ، تهمل مصالح فرنسا الحيوية الجوهرية . كان اليمين يطالب بسياسة الانتظار أو سياسة الانكماش لاسياسة التوسع ، سياسة الانكماش داخل حدود فرنسا ، وعدم القيام بأية خطوة قد تنال من مركز فرنسا الحربى فى أوربا ، فزعماء اليمين ينادون بسياسة أوربية لا تتطلب أكثر من التيقظ لما يحدث فى أوربا والابتعاد عن كل فكرة خيالية . كانت سياستهم هى سياسة السلام والعمل على أن تكون يدا فرنسا نظيفة وطليقة .

.. كانت وزارة فريسينيه ووزارة فرى تشعران بقوة هذه الحجة، لاسيما وأن الحزب الجمهورى منقسم على نفسه ، يسود أعضاءه التنافس والتحاسد . ولم يكن ثمة تفاهم حقيقى على أمور السياسة الخارجية بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ، ولم يكن رئيس الوزارة واثقا من تأييد زعيم الجمهوريين « جمبتا » له . لقد كان مركز فرى ضعيفاً إلى حد أن وزارته اضطرت إلى الاستقالة لمسألة داخلية تافهة ، ولولا تدخل رئيس الجمهورية لما عادت وزارة فرى إلى الحكم فى هذه الظروف. وكذلك كان النزاع على أشده بين أعضاء الوزارة أنفسهم ، وبينهم وبين

نواب البرلمان ، وبين زعماء حزب اليسار . ولذا اقترح تأجيل احتلال تونس إلى ما بعد الانتخابات فى خريف سنة ١٨٨١ .

هذا من حيث الموقف الداخلى فى فرنسا ، وأما من حيث الموقف الخارجى الاوربى ، فكانت فرنسا تخشى التقارب الذى حدث بين القيصريات الثلاث ألمانيا والنمسا وروسيا .

ولكن الموقف عاد وتأزم فى تونس ، فلقد كان يتطور بشكل يتطلب فى نظر « روستان » القنصل الفرنسى ، القيام بعمل حاسم سريع ، فلقد قوى من تصلب الباى فى نظر فرنسا الاستقبال الحسن الذى حظيت به بعثته فى صقلية ، ثم الدور الذى لعبته انجلترا فى مسألة الانفيدا .

وكان لابن اسماعيل الوزير التونسى أثر كبير على سيده ، ولذا رفض الباى طلب شركة فرنسية إنشاء محطة فى حمام الليف ، كما رفض إنشاء بنك عقارى فرنسى .

ثم وجدت عوامل أخرى دعت الوزارة الفرنسية إلى اتخاذ خطة حاسمة أهمها موقف السفراء الفرنسيين فى برلين وروما والقسطنطينية وموقف روستان فى تونس .

وموقف سان فالبير مهم بصفة خاصة، فلقد بذل جهداً كبيراً فى إقناع الوزارة الفرنسية بأهمية احتلال تونس، وبين للحكومة الا خير فى الوقت الحاضر فى تركيز اهتمامها فى مسائل الانتخابات والمشاكل الداخلية ، فخير من هذا هو أداء واجبها نحو فرنسا فى الخارج ، وتسوية مسألة تونس تسوية نهائية قبل أن تصبح مشكلة دولية معقدة ، فيقول : « تقول لى (أى سانت هيلير) أنهم (أى الجمهوريين)

يرون الانتظار حتى نهاية الانتخابات ، وعند ذلك يقومون بعمل حاسم . ما هذا السخف ! ، وما هذا التعامى عن الحقائق! فى خلال عشرة أشهر سيجدون أنفسهم أمام موقف جديد ، لأن الأمور ستكون مختلفة عما نحن فيه الآن ، سنجد أنفسنا أمام حماية ايطالية على تونس ، أمام تحالف سرى منظم ضدنا ، وما عليكم حينئذ إلا أن تتراجعوا ، فبدلا من نزهة حربية ستجدون أنفسكم أمام حرب أوربية لصيانة مستعمرتنا الجزائرية . آه ياوزيرى العزيز ، انك وطنى غيور ، وكذلك مسيو جمبتا ، حاول أن تراه وأن تتفاهم معه حتى لا تقاسى بلادنا إذلالا جديدا ... انى متأثر وقلق... وغير سعيد ... انى أود أن أرحل إلى باريس لاقناعك وإقناع مسيو جمبتا ومسيو فرى ومسيو جريفى والمجلس كله لعمل ما يتطلبه الشرف القومى والمصلحة القومية، لو أنى أستطيع الاتصال بأحد منهم دون استئذانك ! إذن لكتبت اليوم لمسيو جمبتا أصف له الموقف وأستثير حماسته القومية . يجب ألا نخيب رجاء بسمرك فينا ، ويجب ألا تتحقق فينا كلمة جورتشا كوف الروسى : إن فرنسا لم يعد يحسب لها حساب ، فهى لا قوة لها فى الخارج ... ان أوربا تنظر الينا لتحكم علينا ، ولتعرف إذا كنا نستطيع القيام بأى شيء ، لابد من خطوة قوية ، من بذل نشاط فى عمل ليس فيه خطر علينا ... ولن تراق فيه دماء كثيرة ، حتى نستطيع أن نحتل مكانتنا اللائق بين الشعوب ... وأما إذا أثبتنا ضعفنا فسنأخذ مكان أسبانيا فى أوربا ... أرجو أن ترى خطابى هذا لجريفى ، أعد على سمعهم (زعماء الجمهوريين) كلمات بسمرك وكلمة الأمير جورتشا كوف ، استخدم كل الوسائل لاستثارة الشعور القومى عندهم ... حتى تتحاشى خطأ لا علاج له . ويلزم أن يعرفوا أن علينا أن نختار بين مصلحة فرنسا الثابتة الحيوية والمصالح الثانوية ... »

وبعد ذلك فى ٢١ مارس ١٨٨١ كتب سان فالير إلى دى نوال السفير الفرنسى فى روما يقـــول « إننا لم نستذل فى مسألة مثلما استذللنا فى مسألة تونس ، وانى لا أعرف فى تاريخنا المـاضى حتى عهد ملـكية يوليو ، فى عهد السلم بأى ثمن ، أننا أهنا كما نهـان الآن . فنحن نظهر ضعفا لا حـــد له ، وسنفقد مركزنا فى البحـر المتوسط ، وربما فقدنا مركزنا فى الجزائر أيضا . إن الشرقيين والعرب لا يحترمون غير القـوة . إن الجمهورية الفرنسية بسياستها هـذه ستعمل على فقـدان الجزائر كما عملت الامبراطورية على فقدان الألزاس واللورين » . وينعى سان فالير مرة أخرى على الجمهوريين اهتمامهم بمسائل الانتخاب ، وأن المجلس النيابى ليس عنـده ذكاء ولا فهم للسياسة ، فهو لا يهتم بغير إعادة انتخاب أعضائه ، وأن يضحى بكل شىء حتى بمجـد البلاد ، لـكيلا يثير الرأى العام ضده ، ذلك الرأى العام غير المتبصر ... ويطلب من زميله فى روما أن يقـوم بواجبه إزاء هـذه الحـالة التى ستذهب بعظمة فرنسا .

وأما دى نوال فلقد وضح من ناحيته الخطر الايطـالى على تونس ، فبين أنه من المستحيل الوصول إلى اتفـاق مع ايطـاليا بخصوص تونس ، اللهم إذا تنازلت لهم فرنسا عن مركزهـا المتفوق فى هـذه البلاد . فخيـال كيرولى رئيس الوزارة الايطـالية يتسع لـكل شىء غير معقـول ، وهو يتبع تحت تأثير من حوله سياسة نهايتها الاشتباك المسلح مع فرنسا ، وأنه لا فائدة من تأجيل حل مسألة تونس ، بل ينبغى اتخاذ خطة حاسمة وعمل جرىء فى الوقت التى لا تزال فيه أوربا صديقة لفرنسا . ويمضى دى نوال فيقول : لقد أعلن علينا الايطاليون علنا حربا شعواء فى تونس ... وأنهم يعملون على القضاء على نفوذنا والحلول محلنا ، سنفقد تونس وسيصبح مركزنا معقدا فى الجـزائر ، وأن تساعنا لن يجلب لنا صداقة ايطـاليا ،

بل ستقاتلنا كخصوم لها فى كل مكان ... ، وبين كذلك أن الايطاليين يعملون على احكام صلاتهم بانجلترا لكى تتدخل فى تونس لمصالحهم . وأضاف السفير الفرنسى فى روما أن الايطاليين لا يهتمون فقط باقصاء نفوذ فرنسا من تونس وإنما هم يعملون على أن يحلوا محل فرنسا فى كل أجزاء البحر المتوسط ، وأن يكون لهم المكان الثانى بعد انجلترا . إن ايطاليا تنتظر أن تقع فرنسا فريسة لحرب أوربية أخرى ، فالمسألة فى الوقت الحاضر ليست لها أهمية بالنسبة لعلاقات فرنسا بتونس فقط، بل بمركز فرنسا الدولى العام.

وجاءت تقارير تيسو Tissot من القسطنطينية مخيفة للفرنسيين ، فخير الدين يستغل مركزه فى القصر السلطانى للتدخل فى أمور تونس ورفعها إلى مركز خديوية . وكذلك جاءت تقارير روستان مملوءة بالقلق ، هدد فيها روستان بالاستقالة إذا لم تجب مطالبه باحتلال تونس . فهو يشير إلى الخطر العثمانى والخطر الايطالى وانقلاب الباى على فرنسا، وأن فرنسا بعد الآن لن تستطيع المحافظة على مركزها المتفوق فى تونس ولا على ممتلكاتها الجزائرية إذا عجزت عن القيام بعمل حاسم .

فتقارير ممثلى فرنسا فى الخارج كان لها أثرها الكبير على الحكومة الفرنسية التى خشيت ضياع مركز الجمهورية إذا صادفت هزيمة سياسية فى تونس . وعلى هذا الأساس قررت الحكومة الفرنسية إرسال حملة الى هذه البلاد .

الحملة الفرنسية على تونس

منذ الوقت الذى تولت فيه وزارة فرى الحكم فى فرنسا كانت الاستعدادات الحربية على قدم وساق على الحدود الجزائرية ، وذلك لمنع الباى من أن يتخذ

خدمة صريحة معادية لفرنسا ولقد كتبت الحكومة الفرنسية إلى البير جريفى حاكم الجزائر بالاسراع فى مد الخط الحديدى الذى يربط بين تونس والجزائر لتسهيل نقل الجنود . وفى يناير نشرت وكالة هافاس « خطاب الجزائر » وفى هذا الخطاب عبرت فرنسا للعالم عن رأيها فى مسألة تونس وفى فبراير أرسلت الجالية الفرنسية فى تونس إلى روستان مذكرة عددت فيها مصالح فرنسا فى تونس ، وطلبت منه رفعها إلى حكومته كما أرسلت نسخا منها إلى الصحف لتنشرها والتعليق عليها . وبذلك أعد الرأى العام الفرنسى لتقبل الإجراءات التى ستتخذها وزارة فرى لتثبيت دعائم النفوذ الفرنسى فى تونس .

ولم تهمل الحكومة الفرنسية الإعداد السياسى ، فبينت لإيطاليا أن من حسن السياسة أن تركز اهتمامها فى طرابلس ، وانها ستوقف القرض التى ترغب الحكومة الايطالية فى عقده فى باريس إذا ثابر قنصلها فى تونس على موقفه العدائى ضد فرنسا .

وأما انجلترا فلقد ذكرتها الحكومة الفرنسية بوثيقة ٧ أغسطس ١٨٧٨ التى أرسلها سولسبرى الى وادنجتون ، وبين فيها أن مركز فرنسا فى الجزائر يماثل مركز انجلترا فى الهند ، وأن كلا من الدولتين لايسمح أن تنتشر الفوضى قريبا من حدود ممتلكاته . ومع ذلك فكانت فرنسا تفهم جيداً موقف جرانفل غير الودى ، ولذا كان لابد من إرضاء انجلترا بتقديم شيء لها .

إلى خريف سنة ١٨٨٠ اعتادت فرنسا ان تعترف بتساوى النفوذ الانجليزى والفرنسى فى مصر ، ففى ديسمبر من هذه السنة لم يجد سانت هيلير هدية يقدمها لانجلترا خيرا من الاعتراف بتفوق نفوذ انجلترا فى وادى النيل ، وأعلن للندن أنه لايعتقد ان لفرنسا فى وادى النيل من المصالح مثل ما لانجلترا .

وذكر الوزير الفرنسى للسفير الانجليزى أنه قد بعث بذلك الرأى الجديد الى قنصل فرنسا فى مصر ، ونظيرذلك يجب أن تعترف انجلترا اعترافا نهائياً بضرورة تفوق النفوذ الفرنسى فى تونس . اتخذ الفرنسيون هذا الموقف حتى لاتقف انجلترا موقفا معاديا أثناء قيام الفرنسيين بحركاتهم العسكرية .

وبقى أمر اختراع تبرير لقيـــام الحملة ، وترك ذلك لذكاء روستان . وكان القنصل الفرنسى قد بدأ يكتب لحكومته عن حالة الفوضى التى تسود الحـدود بين تونس والجزائر ، واعتداء القبائل التونسية على الحدود الجزائرية.وتقبلت الحكومة الفرنسية ذلك التبرير باغتبـاط عظيم ، وكتبت الى البـير جـريفى لية.رر لهـا عن حالة الحدود .

وكانت الاستعدادات الحربية الفرنسية على الحدود التونسية قد أثارت قبائل الخمير التى تقطن هذه المنطقة ، وهى قبائل لا زالت محتفظة باستقلالهـا وتقاليدهـا وحريتهـا ، وكانت الحـروب تثور بينهـا وبين القبـائل الجـزائرية المجاورة لهـا لاتفه الأسباب .

كان الاصطدام بين الجيوش الفرنسية فى الجزائر وقبـــائل الخمير أمرا محتما لتركيز الجيوش الفرنسية فى منطقة الحدود . وفى منتصف فبراير سنة ١٨٨١ كتب القنصل الفرنسى فى بون إلى روستان بأن ثلاثمائة من رجال هذه القبائل قد عبروا الحدود الجزائرية لسرقة الخيل ، فانتهز روستان هذه الفرصة لتبرير النفوذ الفرنسى، فكما يقـول « سنعمل الآن مسلحين بعذر قـــوى اختـاره لنا ماتشيو» ، انتهزت الحكومة الفرنسية هـذه الفرصة لتؤدب رجال القبائل كما تقـول ، ولترد الباى إلى عقله فى الحقيقة .

وبقيت المشكلة الحربية ، وكانت الوزارة الفرنسية حريصة على ألا تظهر أمام

العالم وأمام البرلمان الفرنسى بصفة خاصة بمظهر الحرب والقهر ، فهى تعرف جيدا أن البرلمان سيرفض فكرة الحرب رفضا باتا ، كما كانت تخشى أن يؤدى إعلان الحرب على تونس الى حرب دينية اسلامية . وكانت تود فى نفس الوقت استصلاح الباى بكل ما تستطيع .

وعلى أساس ذلك لم تعلن فرنسا الحرب على الباى ، وانما أعلنت عن رغبتها فى معاقبة قبائل الخمير لاعتدائهم على الحدود الجزائرية ، وأخذت فرنسا على عاتقها القيام بذلك الواجب ، كما يقول ، لأن الباى لا يستطيع أن يرغم هذه القبائل على احترام حقوق الجوار !

ولذا طلبت الحكومة الفرنسية تعاون الباى معها ، وأرسلت الى روستان بأن يطمئنه على حياته وحقوقه ، وبذلك تضحى فرنسا بأقل ما يمكن من المال والرجال. فتقول التعليمات الى روستان : « طمئن الباى بكل ما تستطيع ، وهدىء مخاوفه... يجب أن يقتنع الباى بأننا إذا دخلنا تونس ، فنحن ندخلها كأصدقاء لا كأعداء ، ونحن ندخل تونس للدفاع عن أنفسنا فحسب ، كرر للباى باسم الجمهورية الفرنسية بأن فرنسا لا تريد أن تمس شخصه أو عرشه أو حكم أسرته . »

بقى على الحكومة تنظيم الحملة العسكرية ، فقررت ألا تؤخذ الحملة كلها من جند الجزائر ، وإنما من الفرق الموجـــودة فى فرنسا نضم اليها بعض الفرق الفرنسية الجزائرية ، وكونت الحملة من ١٧ ألف جندى ، ٥٦ مدفعا . ووضع معظم رجال هذه الحملة تحت قيادة الجنرال فورجول Forgemol ، وكان على هذه الحملة أن تهاجم تونس من حدود الجزائر . وأعدت حملة أخرى من بضعة آلاف جندى لتنزل مباشرة فى الوقت المعين لها فى بنزرت وتزحف على العاصمة التونسية ولم

ترسل الحكومة الفرنسية أسطولا إلى مياه تونس خوفا من أن ترسل الدول الأخرى أساطيلها .

وفى ٤ ، ٥ أبريل وافق البرلمان الفرنسى على قانون بانفاق ٢٧٦ر٦٩٥ر٥ فرنك للحملة التأديبية . وبينت الوزارة فى البرلمان أن الغرض من هذه الحملة التأديبية هو معاقبة قبائل الخمير لاعتدائهم على حدود الجزائر . وكانت العطلة البرلمانية تبدأ فى ٢ أبريل وتمتد إلى ١٢ مايو وفكرت الحكومة فى أن تقدم فى نهايتها تونس هدية لفرنسا عند عودة انعقاد البرلمان .

وقامت الحكومة الفرنسية بدعاية كبيرة للحملة لاستثارة اهتمام الرأى العام بموضوع تونس وضمه الى جانب الحكومة . وقامت الصحف الجمهورية بهذه الدعاية . وكانت أسس هذه الدعاية المبالغة فى عداء الباى لفرنسا ، وعنف السياسة الايطالية ، والرد على انتقادات الصحافة البريطانية وحملاتها ، ودفع ادعاآت الباب العالى ، والدفاع عن الاجراءات الحربية التى اتخذتها الحكومة الفرنسية .

فأما عن الواجب الأول فلقد أبانت صحيفة الريبيلك Republique بأن الحملة هى حملة بوليس محلية صرفه ، فعمال ايطاليا قد أثاروا القبائل على فرنسا ووعدوهم بتأييد ايطاليا الحربى . ولذا فلا بد من فرض حماية فرنسية على تونس لرد الايطاليين إلى صوابهم .

أما عن الواجب الثانى ، فلقد كان موقف صحيفة التيمز اللندنية غير ودى نحو فرنسا . لقد حاولت الصحافة الانجليزية بصفة عامة أن تثبت أن تونس جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وطالبت بتدخل الدول وفقا لمعاهدتى باريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨ . فحاولت الصحافة الفرنسية أن توضح نفاق السياسة الانجليزية ،

وذكرت التيمز بأن قبرص أيضا كانت جزءاً من الدولة العثمانية ، ثم تساءلت عما إذا كان جلادستون الذى نادى مراراً بطـــرد العثمانيين من أوربا متمسكا بسياسة المحافظة على ممتلكات هذه الدولة ؟ وذكرت الصحافة الفرنسية أن فرنسا إذا كانت قد فكرت فى احتلال تونس ، فهى تحذو حذو انجلترا فى قبرص ، وأشارت إلى ملاحظات لورد سولسبرى عن قرطاجنة والبرابرة . ودفعت الصحافة الفرنسية الفكرة التى تقول بأن تونس جزء من ممتلكات العثمانيين ، فبينت على طريقتها ألا صلة سياسية تربط بين تونس والباب العالى .

ولم تقتصر الحكومة الفرنسية على توجيه الصحافة الفرنسية ، بل حاولت أن تشترى بلوويتس Blowitz مراسل التيمز فى باريس فأرته رسالة سولسبرى إلى وادنجتون المؤرخة ٧ أغسطس والتى سجلت المحادثات التى دارت بين الوزيرين الفرنسى والانجليزى فى برلين . ونشر بلوويتس ما قرأ .

ويظهر أن ذاكرته كانت جيدة بدرجة أن ما نشره لايختلف إلا قليلا عن الوثيقة الأصلية .

وعلق بلوويتس على هذه الوثيقة بأن أثبت أنه لايوجد اتفاق خاص بتونس بين انجلترا وايطاليا .

كما بين أنه لايمكن للوزارة الانجليزية الحالية أن تحيد كثيراً عن سياسة الوزارة التى سبقتها فيما يختص بهذه المسألة ، لاسيما وأن مصالح انجلترا الحيوية لن تمس بأضرار كبيرة . وبذلك انتزعت فرنسا سلاح الحكومة الانجليزية ، وأسكتت الرأى العام الانجليزى .

وكان أكثر الناس حماسة لحملة تونس هو الاقتصادى الاستعمارى ديول ليروى

بوليو، فلقد بين فى كتاباته فوائد السياسة الخارجية القوية ، وأوضح خطر السياسة المترددة ، ورأى أن فرض الحماية على تونس غير كاف ، ونصح ايطاليا بالذهاب إلى طرابلس ، ثم انتقد مسلك الصحافة الانجليزية « وهزيانها ونفاقها » ، ونصح حكومته بأنها إذا وجدت معارضة قوية من جانب انجلترا ، عليها رفع الضرائب على البضائع الانجليزية . وأعلن « أن لانجلترا دائماً قانونان أخلاقيان واحد لها ، والآخر لبقية أجزاء العالم ، وماذا تقول فى لص يسرق متاع جاره ثم يتحول فجأة إلى استاذ فى الاخلاق ! إذا قامت انجلترا بتقديم احتجاجات لنا سنضعها باهتمام فى أرشيفاتنا وسننشرها فى كتابنا الاصفر » .

ولقد صممت الحكومة الفرنسية فعلا على نشر كتاب أصفر تقدمه للبرلمان عند اجتماعه ، وكتاب سنة ١٨٨١ الأصفر يختص بأمور تونس بالذات وليست به وثيقة سياسية واحدة غير منشورة سانت هيلير المؤرخ فى ٩ مايو ١٨٨١ . والكتاب يحاول تبرير الاجراءات الحربية التى اتخذتها فرنسا فى ربيع سنة ١٨٨١ . وهو مقسم الى ثلاثة أقسام فالجزء الأول يختص بسوء الحالة على الحدود التونسية الجزائرية ، والجزء الثانى يختص بالعقبات التى يجدها الفرنسيون فى تونس ، والثالث يختص بسير الحملة .

ولكن كل الوثائق الموجودة فى الكتاب الأصفر لا تستطيع أن تبرر بأى حال اعتداء الحملة الفرنسية على تونس . ويظهر فيه بشكل واضح أن الحكومة قد أخفت أشياء كثيرة مهمة عن الرأى العام الفرنسى ، فمعظم الوثائق لاتتكلم إلا عن « الرزايا » وعن عدد الخيل الذى سرق أو الغنم الذى قتل والحمير التى أخذت ... وستستغل المعارضة النقص الواضح فى هذا الكتاب ، وستسخر من التبريرات التى وضعتها الوزارة للحملة ، وشبهت المعارضة حملة تونس بحملة المكسيك ، وتحدثت

عن الفرق بغير ضباط والضباط بغير فرق ، وعن تسليم الجيش الفرنسى لطائفة من المحامين . ولكن قصر مدة الحملة لم يعط المعارضة فرصة للاستمرار فى هجماتها والتأثير على الرأى العام الفرنسى .

وقبل أن يبدأ الفرنسيون أعمالهم الحربية ، أخبروا الباى فى ٦ أبريل عزمهم على عبور الحدود ، وطلبوا تعاون جنوده معهم . ولكن الباى لم يستطع قبول ذلك التعاون ، فحملته فرنسا مسئولية المحافظة على الأمن والنظام وأرواح الأجانب أثناء الأعمال العسكرية ، ورد الباى على ذلك بأنه لا يعتبر نفسه مسئولا عن نتائج أعمال يقومون هم بها ، وأنه لن يستطيع سوى الاحتجاج أمام دول أوربا على الاعتداء على حقوقه وبلاده وعلى القانون الدولى ، وأعلن أنه قد طلب من جنوده عدم الاشتباك بالفرنسيين .

وفى ٢٤ أبريل تجمعت الجنود الفرنسية على الحدود وعبرت الى تونس دون أن تلقى أية مقاومة ، واحتلت الكاف وطبرقه ، وذهبت احتجاجات الباى الى الدول أدراج الرياح . وقد تعطل سير الجيش الفرنسى بعضا من الوقت لهطول الأمطار مدرارا . ولم يعد الباى الى صوابه ولم يقبل الحماية ، وعلل نفسه بتدخل أوربا فى صالحه ، وخاصة وأن الباب العالى أعلن وأكد له أنه سيتخذ اجراءات لوقف الاعتداء الفرنسى، وأن أسطولا عثمانيا فى طريقه الى تونس.

لقد ظنت الحكومة الفرنسية أن استعراض قوتها الحربية على الحدود قد يخيف الباى فيخضع لمطالب فرنسا ، ولكن ذلك الظن لم يتحقق . ولذا فى أول مايو نزلت الحملة الثانية فى بنزرت واحتلت هذه المدينة ، وسارت نحو العاصمة .

وبعد سقوط بنزرت طلب الباى توسط الدول فلقد وضع مصيره ومصير

دولته تحت رعايتها ، ولكنه لم يجد مجيبا وفشلت محاولته ، ولم تصل أية مساعدة من تركيا ، بينما أخذ الجنود الفرنسيون يقتربون من العاصمة .

وفى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ عسكر الفرنسيون على مسافة ميل ونصف من قصر السعيد ، وقابل روستان قائد الفرنسيين بريار Bréart وأعطاه نسختين من هذه المعاهدة .

ثم قام روستان بتقديم الجنرال بريار للباى . وكانت الساعة الرابعة بعد الظهر ، وأكد روستان للصادق باى أن بريار سيقدم له معاهدة تضمن حقوقه وحقوق عائلته وتحترم سلامة أراضيه ، وفى الوقت نفسه تضمن المعاهدة مصالح فرنسا ومصالح تونس . ثم تقدم الجنرال ، وشرح أغراض بعثته وأخذ فى قراءة المعاهدة وأعطى الصادق الى الساعة التاسعة للتفكير . فاجتمع مجلس الحكومة فى غرفة أخرى للمداولة ، بينما انتظر ممثلا فرنسا فى حجرة مجاورة ، وفى ذلك المجلس ارتفعت أصوات برفض المعاهدة ، ولكن بعد ساعتين رجع الباى وقد أمضى نسختى المعاهدة .

ولذا فى الساعة الثامنة تقريبا من يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ انتهى استقلال تونس الفعلى الذى تمتع به البايات لمدة طويلة . وحددت علاقات تونس بفرنسا ، وأحيط الباى بكل مظاهر التعظيم ، ولكنه فقد كل مظاهر السلطة . وعين روستان ممثلا سياسيا من الدرجة الأولى ومقيما عاما يتمتع بالسلطة الحقيقية فى البلاد .

وهذه هى نصوص المعاهدة (ملخصة) :

رغبة من حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة باى تونس فى منع تجدد حوادث الفوضى على حدود الدولتين ، ومن تأكيد صلات الصداقة وحسن الجوار ، اتفقتا على المعاهدة الآتية :

وبين رئيس الجمهورية ممثله الجنرال بريار الذى اتفق مع الباى على الشروط الآتية :

- توكيد كل معاهدات التجارة والصداقة الموجودة فعليا بين الدولتين .

- يوافق الباى على أن تحتل السلطات الحربية الفرنسية النقط التى تراها لازمة للمحافظة على النظام على الحدود وعلى الساحل ... وتظل هذه القوات محتلة تلك الاماكن إلى أن تتفق السلطات التونسية والفرنسية على أن السلطات التونسية أصبحت قادرة على حفظ الامن .

- تتعهد فرنسا بحماية الباى من كل خطر على شخصه أو عائلته أو سلامة البلاد.

- تضمن حكومة فرنسا تنفيذ كل المعاهدات الموجودة بين تونس والدول الأخرى.

- يمثل الحكومة الفرنسية لدى الباى مقيم عام يسهر على تنفيذ هذه الحماية ، ويكون واسطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية فى كل المسائل التى تهم البلدين .

- يقوم ممثلو فرنسا السياسيون والقنصليون فى الخارج بحماية الرعايا التونسيين ومصالح فرنسا .

- ولا يقوم الباى بأى عمل يتصل بالأمور الخارجية قبل الاتفاق مع الحكومة الفرنسية .

- تتفق الحكومتان على التنظيم المالى لحماية الدين والدائنين .

الفصل الثاني عشر

الموقف الدولى والاحتلال الايطالى لطرابلس

أثارت طرابلس اهتمام دول الغرب منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وقبل أن تحتل فرنسا الجزائر فى عام ١٨٣٠ . ففى تلك الفترة وقعت ثلاثة (١) أحداث هامة وجهت الأنظار إلى طرابلس ، أولها استيلاء نابليون بونابرت على مصر ومحاولة الدولة العثمانية مهاجمته من الغرب بالاتفاق مع يوسف باشا والى طرابلس . وثانيها المنافسة بين انجلترا وفرنسا ومحاولة كل منهما جذب يوسف باشا إلى جانبها فى الصراع الدائر بينهما . وثالثها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى شئون طرابلس عندما أراد يوسف باشا أن يفرض جعالة على السفن الأمريكية المارة أمام الشواطىء الطرابلسية .

ولم يظهر اهتمام ايطاليا بطرابلس الا بعد أن تمت وحدتها فى السبعينات من القرن التاسع عشر ، وان كان هذا الاهتمام قد انصب بالدرجة الأولى على تونس أولا ، ثم طرابلس ثانياً . لاسيما وان قرب تونس لايطاليا جعلها تتمتع بميزة لاتضارعها فيها طرابلس . هذا التقارب الذى أدى فى العصور القديمة إلى وجود علاقات اقتصادية وسياسية هامة بين هذا الجزء من شمال افريقية الذى كان يطلق عليه اسم قرطاجنة وبين ايطاليا . ومنذ ذلك الوقت أخذ كل من شمال افريقية وايطاليا يؤثر فى الآخر ويتأثر به .

ولم يكن تطلع ايطاليا إلى شمال افريقية بعد عام ١٨٧٠ مرجعه إلى ازدياد عدد السكان بقدر ما كان تخلصا مما تعانيه من الفقر وكثرة عدد العاطلين عن العمل (٢) . ولذا بدأت تنظر إلى شمال افريقية كملجأ للمهاجرين الايطاليين الباحثين عن العمل والثروة والنفوذ .

---

(١) د. نقولا زيادة : محاضرات فى تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالى الى الاستقلال ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) محمد محمود السروجى : العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية الى الاستقلال ص٧٢ .

التركية (١٨٧٨/٧٧) عرضت انجلترا على ايطاليا انشاء عصبة من دول البحر المتوسط لحماية مصالحهما المشتركة فى هذا البحر . ولكن ايطاليا رفضت ذلك لتفضيلها البقاء على الحياد حتى لا تزج بنفسها فى حرب ليست مستعدة لها . ولذا لجأت انجلترا إلى السلطان العثمانى مباشرة وعقدت معه اتفاقية قبرص . وفى نفس الوقت ضمنت سكوت فرنسا فى مقابل اطلاق يدها فى تونس . وبذلك أبعدت ايطاليا عن مشروعات التوازن الدولى .

وحينما عقد مؤتمر برلين ١٨٧٨ لفض النزاع التركى الروسى بما يحقق نوعاً من التوازن فى القوى بين الدول الكبرى المعنية بالأمر ، استطاعت الروسيا أن يكون لها نفوذ فى شرق البلقان ، بينما تمتعت النمسا بنوع من السيطرة على غربه . وأخذت انجلترا — كما سبق أن ذكرنا — جزيرة قبرص فى معاهدة سرية بينها وبين الدولة العثمانية ، وخرجت ايطاليا من هذا المؤتمر صفر اليدين ، فقامت الاضطرابات (١) فى أنحائها مطالبة بضم الترنتينو وبالتوسع فى تونس . وأدى ذلك — بطبيعة الحال — إلى توتر العلاقات بين ايطاليا من ناحية وبين جارتيها النمسا وفرنسا من ناحية أخرى .

ويمكننا أن نقسم سياسة ايطاليا ازاء طرابلس إلى ثلاث فترات :

الفترة الأولى : وتميزت بسياسة المعارضة للتوسع الفرنسى فى شمال افريقية والتصدى له . وقد اتسمت تلك الفترة بالعداء بين ايطاليا وفرنسا .

الفترة الثانية : اتبعت فيها ايطاليا سياسة المصالحة مع الدول الأوروبية الكبرى ، ولاسيما فرنسا . وفى هذه الفترة تقربت ايطاليا من انجلترا وفرنسا . بالاضافة إلى تحالفها مع النمسا وألمانيا . وكذلك عملت على غزو طرابلس اقتصادياً تمهيداً لغزوها عسكرياً . مع وضع تلك الولاية تحت ملاحظة دقيقة حتى لا تقع فى يد دولة أجنبية .

---

(١) محمد محمود السروجى : تاريخ أوربا الدبلوماسى من السبعينات للقرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى ص ١٠١ .

تنهج سياسة القوة فى تحقيق أطماعها فى طرابلس .

الفترة الأولى

يرجع العداء بين ايطاليا وفرنسا الذى ظهر فى أعقاب الوحدة الايطالية واستمر حتى عام ١٨٩٦ إلى عاملين اساسيين (١) :

(أولا) ما كانت تعانية الملكية الايطالية من متاعب من قبل البابا ورجال الكنيسة من ناحية ، ومن قبل الارستقراطية الاقطاعية القديمة من ناحية أخرى ، نظراً لحرمانهم من امتيازاتهم القديمة . ومما ضاعف من وطأة تلك المتاعب عطف فرنسا على مطالب البابا ورجال الدين .

(ثانياً) تعارض المصالح واصطدام الأطماع الاستعمارية لكل من فرنسا وايطاليا فى شمال افريقية ، ولاسيما فى تونس .

وقد أزكى هذا العداء ماحدث أثناء انعقاد مؤتمر برلين من مساومات بين انجلترا وفرنسا بشأن عدم اعتراض فرنسا على اتفاقية قبرص فى مقابل موافقة انجلترا على احتلال فرنسا لتونس ، وكان سولسبرى وزير خارجية انجلترا يعلم فى ذلك الوقت تمام العلم بأن اتفاقه مع فرنسا سيثير ثائرة ايطاليا ، لأنها ترى المحافظة على الوضع الراهن فى البحر المتوسط ، وأنها لاتقبل أى تغيير فى توازن القوى فى ذلك البحر دون أن تؤخذ موافقتها . ولذا لم يكن لدى سولسبرى مانع من أن تعوض ايطاليا بطرابلس أسوة بفرنسا . وكان بسمرك متفقاً معه فى وجهة نظره .

ولكن ايطاليا وجدت أن كلا من انجلترا وفرنسا لا يأبه كثيراً للمصالح الايطالية (٢) .

---

(١) محمد خير فارس : المسألة المغربية (١٩٠٠ - ١٩١٢) ص ١٧ .

(٢) محمد محمود السروجى : تاريخ أوروبا الدبلوماسى ص ١٠٥ .

وعندما تم لفرنسا احتلال تونس فى عام ١٨٨١ ساد أهل طرابلس الشعور بالحزن على أشقائهم فى تونس ، وبالقلق على مصيرهم . فثارت القبائل الطرابلسية مطالبة باخراج الفرنسيين من تونس . وهاج الفرنسيون ونادوا بتأديب تلك القبائل ، لولا تدخل انجلترا وانذارها الحكومة الفرنسية بأنها لن تسمح لها بالاعتداء على طرابلس ، لكان مصيرها نفس مصير تونس (١) .

ولكن الحكومة الفرنسية لجأت إلى سياسة التهدئة ، فأعلن وزير خارجيتها فى ١٧ يوليو ١٨٨١ بأن بلاده ليست لها نوايا عدوانية تجاه طرابلس ، وكل ما يريده هو ألا تتسرب روح العداء لفرنسا من طرابلس إلى تونس .

وإذا كانت انجلترا قد رضيت من قبل تعويض فرنسا بتونس ، فان استيلاء الفرنسيين على تلك البلاد قد أثار غيرتها ، لأنها وجدت فى تونس تعويضاً كبيراً لايدانيه استيلاء الانجليز على قبرص . ولذا (٢) صمموا على الوقوف بكل قوة وحزم ضد تطلعات فرنسا لطرابلس ؛ وذلك لايجاد نوع من التوازن فى ذلك البحر . لاسيما بعد أن ساءت علاقتهم بفرنسا بعد احتلالهم مصر .

وترتب على فرض الفرنسيين الحماية على تونس أن شعر الايطاليون بعزلتهم وذلهم ، فدفعهم ذلك إلى الانضمام إلى التحالف الثنائى (ألمانيا والنمسا) وتكوين التحالف الثلاثى فى ربيع عام ١٨٨٢ (٣) . وفى نفس الوقت شجع بسمرك على إيجاد تقارب بين ايطاليا وانجلترا . وبذلك أصبح الاتفاق تاماً بين الدول منذ عام ١٨٨٧ فيما يتعلق بشئون البحر المتوسط . لاسيما بعد أن وقعت ايطاليا مع انجلترا اتفاقاً سرياً ضد فرنسا وروسيا ؛ ينص على أن تتبادل الدولتان المعونة للحفاظ على الوضع الراهن فى البحرين المتوسط والأسود .

وكان بوسع ايطاليا أن تلعب دور الوسيط بين المصالح الانجليزية والمطامع الألمانية ، نظراً لأنها تكون همزة الوصل بين الحلف الثلاثى الذى يضم ألمانيا والنمسا وايطاليا ، والحلف الانجليزى الايطالى . إذا ما سمح لها

(١) M.M. Safwat, Tunis & The Great Powers, p. 293.

(٢) محمد محمود السروجى : مصر والمسألة الشرقية ص ٣٠٨ .

(٣) Baument, M., *L'essor industriel et l'impérialisme*, P. 42.

الجانبان بفرض حمايتها على مراكش . ففى هذه الحالة تخدم من ناحية الشكل المصالح الانجليزية ، بينما تخدم من ناحية الواقع الاطماع الألمانية . ومعنى ذلك فى كلتا الحالتين حرمان فرنسا (١) . . . .

وفى تلك الفترة رأت ايطاليا بعد أن تجمد الوضع فى البحر المتوسط على هذا النحو أن تعوض عن نشاطها الزائد فى منطقة أخرى من القارة الافريقية. فوقع اختيارها على البحر الأحمر وشرق افريقية ليكون نقطة ارتكاز لعملياتها التوسعية فى المستقبل ، ريثما تحين الظروف الدولية المناسبة لتحقيق أطماعها فى طرابلس . فاشترت شركة راباتينو Rabattino خليج عصب فى عام ١٨٧٠ ، ثم حولته بعد ذلك إلى مستعمرة للتاج الايطالى فى عام ١٨٨٢(٢).

وفى ٣ فبراير ١٨٨٥ استولت ايطاليا على ميناء مصوع بموافقة إنجلترا ، ثم عقدت معاهدة اونشالى Ucciallí مع ملك الحبشة (٢ مايو ١٨٨٩) التى منحتها الحق — من وجهة نظرها — فى بسط حمايتها على الحبشة ، وجعلها منطقة نفوذ ايطالية (٣) . وفى عام ١٨٩٠ صدر مرسوم ايطالى بتوحيد تلك الممتلكات الايطالية فى مستعمرة واحدة تحمل اسم اريتريا .

ولما كانت ايطاليا ترغب فى التوسع فى اقليم تجرى Tigré على حساب الحبشة ، فقد دفعها ذلك إلى الدخول فى مغامرات حربية غير مأمونة العواقب أدت إلى هزيمتها أمام الأحباش فى موقعة عدوة (أول مارس ١٨٩٦) وإلى قبول صلح غير مشرف بالنسبة لها .

كانت موقعة عدوة نقطة تحول هامة فى تاريخ السياسة الاستعمارية الايطالية ، فانهيار آمال الايطاليين فى مزيد من التوسع فى البحر الأحمر وشرق افريقية دفعهم إلى معاودة الاهتمام بشئون البحر المتوسط ، لاسيما

---

(١) Berard, V., Affaire du Maroc, P. 62.

(٢) Marriot, Sir, The Makers of Modern Italy, P. 166.

(٣) محمد محمود السروجى : العلاقات بين مصر وأثيوبيا فى القرن التاسع عشر ص ٢١١

طرابلس. وقد ساعد الحكومة الايطالية على انتهاج تلك السياسة ما كانت تعانيه الدولة العثمانية من متاعب داخل ممتلكاتها : من ثورات الأرمن ، وثورة كريت (١٨٩٦) ، والحرب اليونانية التركية ، ومشاكل مقدونيا وأعمال العصابات البلغارية .

أضف إلى ذلك أن سياسة السلطان عبد الحميد الاسلامية قد وجدت تأييداً لدى الولايات العربية الخاضعة للحكم العثمانى . لاسيما طرابلس التى كانت (١) أرضاً خصبة للمذاهب الدينية المختلفة ، مثل السنوسية والرفاعية والعيسوية وغيرها . ووجدت ايطاليا فى سياسة السلطان عبد الحميد خطراً على مطامعها فى تلك البلاد .

الفترة الثانية

شعرت ايطاليا فى ذلك الوقت أن تحقيق أطماعها فى طرابلس يتطلب الاتفاق مع فرنسا وانهاء فترة التوتر التى سادت العلاقات بين الدولتين منذ احتلال فرنسا لتونس . وتم ذلك فى اتفاق عقد بين وزيرى خارجية ايطاليا وفرنسا فسكونتى فنوستا Visconti - Venosta والمسيو هانوتو Hanotaux فى ٢٠ سبتمبر ١٨٩٦ اعترفت فيه ايطاليا بالمعاهدة التى عقدتها فرنسا مع باى تونس فى مقابل ضمان حقوق الجالية الايطالية فى تونس (٢) .

ولكن ضمان حقوق الرعاية الايطاليين فى تونس كان الحد الأدنى لمطالب الايطاليين من فرنسا . إذ كانت ايطاليا تخشى أن تمتد يد فرنسا إلى طرابلس وهو الجزء الباقى من ممتلكات الدولة العثمانية فى شمال افريقية . وبذلك يضيع أمل ايطاليا فى بسط سيطرتها عليها فى يوم من الأيام . فكان

---

(١) Cachia, Y.J., Libya under the Second Ottoman Occupation (1835 — 1911) P. 14.

(٢) Croche, B., Histoire de l'Italie Contemporaine (1871—1915) P. 221.

همها ينحصر فى المقام الأول فى اجبار فرنسا على الاعتراف بخروج طرابلس من دائرة المشروعات الاستعمارية الفرنسية .

ولم يكن هذا الأمر يتطلب جهوداً كبيرة من جانب ايطاليا ، لاسيما بعد أن عقدت انجلترا وفرنسا اتفاقاً فى ٢١ مارس ١٨٩٩ يعين حدود ممتلكات فرنسا الشرقية فى شمال افريقية ، بحيث تخرج ولاية طرابلس منها (١) فاذا كانت فرنسا قد اعترفت لانجلترا بذلك ، فلم يكن لديها مانع من أن تعترف بنفس الشيء لايطاليا .

وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومتين الفرنسية والايطالية توصل الطرفان فى عام ١٩٠١ إلى اتفاق ينص على موافقة فرنسا على احتلال ايطاليا لطرابلس إذا ما حدث تغيير فى الوضع الراهن فى البحر المتوسط ، عن طريق بسط فرنسا سيادتها على مراكش (٢) .

ومع أن هذا الاتفاق قد أحدث تقارباً بين الدولتين ، الا أنه لم يحل كل الخلافات الموجودة بينهما : لان ايطاليا مازالت عضواً فى التحالف الثلاثى الموجه ضد فرنسا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان يد ايطاليا لم تكن مطلقة فى طرابلس ، بل مقيدة بما تفعله فرنسا فى مراكش (٣) .

وعندما علم الباب العالى بنبأ هذا الاتفاق اتصل بالحكومة الانجليزية لتحذيرها من العواقب الخطيرة التى تترتب عليه فيما يتعلق بتهديد حدود مصر (٤) . ولكن تلك التحذيرات لم يكن لها أى أثر فى ذلك الوقت لأن سياسة الحكومة الانجليزية كانت ترمى إلى استرضاء ايطاليا بموافقتها على احتلال طرابلس .

---

(١) D.D.F., 2ème série, Tome II Munir Bey, Ambassadeur de Turquie à Paris, à M. Delcassé, D. no. 130, Paris, 12 Mars 1902.

(٢) D.D.F. 1ère série Tome I, M. Barrère, Ambassadeur de France à Rome, à M. Delcassé, D. no. 17, Rome, le 10 Janvier 1901.

(٣) محمد خير فارس : المسألة المغربية ١٩٠١ – ١٩١٢) ص ١٧٥ .

(٤) D.D.F., 2ème série, 1ère, série, Barrère à Delcassé D. No. 152, Rome, 21 Mars 1902.

ورغم تحسن العلاقات الفرنسية الايطالية ، الا آن ايطاليا كانت لا تزال تشعر بحاجتها إلى التحالف الثلاثى الذى يدعم مركزها فى البحر المتوسط ، ويحول دون تطلع فرنسا إلى ولاية طرابلس ، ونقض ما أبرمته بشأنها مع الحكومة الايطالية . ولذا تقوم ايطاليا بتجديد هذا التحالف فى عام ١٩٠٢

ولكى لا تثير مخاوف فرنسا فقد أبلغتها الحكومة الايطالية رسمياً فى ٤ يونيه ١٩٠٢ بنبأ التجديد مطمئنة اياها بأنه لن تمس من قريب أو بعيد مصالح فرنسا فى البحر المتوسط . كما أن ايطاليا لن تشترك فى أى عمل عدائى ضد فرنسا (١) .

وقد زاد التقارب بين الحكومتين الفرنسية والايطالية بصورة دعمت مصالح ايطاليا فى طرابلس بدرجة أكبر من ذى قبل . فتبادلت الحكومتان الخطابات الرسمية التى أوضحت تطوراً هاماً فى وجهة نظرهما بشأن المسألة الطرابلسية . إذ اعترفت كلتاهما بأن من حقهما أن تزيدا نفوذهما فى مراكش فى أى وقت تشاءان دون أن يرتبط حدوث أحدهما بحدوث الآخر ، كما نص الاتفاق السابق بين الدولتين (٢) .

وبذلك أصبحت الحكومة الايطالية مطلقة اليد فى أن تحتل طرابلس فى أى وقت تشاء دون أن يتوقف ذلك على احتلال فرنسا لمراكش . وبهذا اقتربت يطاليا خطوة جديدة نحو تحقيق الهدف . ومما لا شك فيه أن هذا الاتفاق قد أثار مخاوف انجلترا ودفعها إلى التعجيل بعقد الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا .

أصبح الطريق مفتوحاً أمام ايطاليا للاقدام على الخطوة النهائية لاحتلال طرابلس . وكان عليها قبل أن تقدم على تلك المرحلة الحاسمة أن تجس نبض الدول الأوروبية لمعرفة صدى تحركاتها فى هذا السبيل . فأرسلت بجزء

(١) Le Comte Tornelli, Amb. d'Italie à Paris, à M. Delcassé D. no. 277, 4 Juin 1902.

(٢) D.D.F. 2ème parie, Barrère à Delcassé, D. no. 329, Rome, 10 Juillet 1902.

من أسطولها لزيارة طرابلس . وسرعان ما أحدثت تلك الزيارة رد فعل سريع لدى الأوساط الانجليزية والألمانية والتركية .

فانجلترا قابلت هذا العمل بآخر مماثل ، فأرسلت طرادتين حربيتين إلى مياه طرابلس لزيارة مينائى بومبة وطبرق . وعلقت الصحافة الانجليزية على تلك الزيارة ببيان أهمية موانى برقة كمحطات بحرية على الطريق التجارى المار بقناة السويس للمصالح الانجليزية .

كما امتعضت الدوائر الألمانية لتلك الزيارة نظراً للعلاقات الودية التى تربطها بتركيا فى ذلك الوقت . كذلك أثارت الزيارة مخاوف الاتراك من أن تكون مقدمة لاحتلال طرابلس ، وأعلنوا عزمهم للدفاع عن تلك البلاد بكل قوة .

بدا لايطاليا أن الوقت لم يحن بعد لتنفيذ ما تريد ، وأن عليها أن تتذرع بالصبر ترقباً لفرصة أخرى أكثر ملاءمة ، وأن تستمر فى سياسة التقرب من فرنسا ، وكسب ود انجلترا ، وعدم إثارة مخاوف الباب العالى .

وقد واتت ايطاليا الفرصة لتثبت لكل من انجلترا وفرنسا مدى قيمة صداقتها فى تأييدها لسياسة الدولتين ازاء مراكش . فعندما تأزمت العلاقات بين ألمانيا وفرنسا عقب حادثة زيارة الامبراطور الألمانى لمدينة طنجة فى مارس ١٩٠٥ : وتطلب الموقف عقد مؤتمر الجزيرة فى يناير ١٩٠٦ لبحث المسألة المراكشية ، وقفت ايطاليا موقف التأييد لوجهة نظر انجلترا وفرنسا ضد وجهة النظر الألمانية . وكان من نتيجة ذلك نجاح فرنسا فى كسب اعتراف أعضاء المؤتمر بما لها من مركز خاص فى مراكش .

ومعنى هذا بالنسبة لايطاليا أن كل تدعيم لمركز فرنسا فى مراكش يقابله تدعيم مماثل لمطالبها فى طرابلس ، فالارتباط بين المسألتين واضح منذ البداية .

وفى تلك الفترة لم يقتصر نشاط ايطاليا على الناحية السياسية فحسب ، بل صحبه نشاط اقتصادى وثقافى فى طرابلس . فافتتحت ايطاليا المدارس

المجانية فى طرابلس وبنى غازى . كما قامت بايفاد البعوث التبشيرية اليها ، وبناء المستشفيات ، وتأسيس عدة فروع لبنك روما الذى كان يقوم باقراض الأهالى بشروط تؤدى فى نهاية الأمر إلى ضياع الأراضى المرهونة وضمها لممتلكات البنك (١) .

كذلك سعت إلى زيادة حجم التجارة بينها وبين طرابلس ، فساعدت على انشاء شركة فلوريو روباتينو Compagnie Florie Rubattine فى عام ١٩٠٠ تربط ايطاليا بموانى بنغازى وطرابلس ومصراته . وكذلك انشاء الشركة الايطالية العامة للملاحة Società Generale di Navigazione Italiana (٢) .

ونظراً لقلة الوارد إلى طرابلس والصادر منها ، فقد استطاعت الشركتان السيطرة على النقل البحرى فى تلك البلاد سيطرة تكاد تكون كاملة .

وتسهيلاً لأعمال الجالية الايطالية فى طرابلس انشأت فى عام ١٩٠١ مكتباً للبريد فى بنغازى بالقوة .

وقد وجدت ايطاليا تأييداً من قبل الدول الأوروبية لزيادة نفوذها فى طرابلس ، فعقدت تلك الدول اتفاقات رسمية أو شبه رسمية ، اطلقت فيها يد ايطاليا فى تلك الجهات (٣) . أى أن الدول الأوربية قد اعترفت بأولوية المصالح الايطالية على غيرها فى طرابلس .

الفترة الثالثة

بدأت ايطاليا تدرك خطورة الوضع فى البحر المتوسط بعد ضم النمسا لولايتى البوسنة والهرسك عقب قيام ثورة الاتحاديين فى تركيا فى عام ١٩٠٨ ، وما أعقب ذلك من ازدياد قوة النمسا البحرية فى البحر الادرياتى ، وزيادة قواتها البرية كذلك .

---

(١) د. نقولا زيادة : محاضرات فى تاريخ ليبيا ص ٨٠ .
(٢) Cachia, A.Y., Libya under the Second Ottoman Occupation, P. 106
(٣) د. نقولا زيادة : محاضرات فى تاريخ ليبيا ص ٨٠ .

كان يتحتم على ايطاليا أن تقوم بعمل مماثل وأن تضع يدها على طرابلس فى أسرع وقت ممكن ، خوفاً من استفحال خطر النمسا ، مما يعرقل مشاريع ايطاليا التوسعية فى شمال افريقية . ولكنها لم تكن مستعدة فى ذلك الوقت للاقدام على تلك الخطوة . ودفعها خوفها من النمسا إلى التقارب من الروسيا ، فزار قيصر الروسيا نيقولا الثانى ملك ايطاليا فيكتوريا عمانويل الثالث فى عام ١٩٠٩ . وكللت تلك الزيارة بعقد اتفاق بين الدولتين فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٠٩ ، تعترف فيه الروسيا بمطالب ايطالية فى طرابلس فى مقابل اعتراف ايطاليا بالمطالب الروسية فى منطقة المضايق (١) .

وقد عجل تولى الاتحاديين الحكم بضياع طرابلس ، فسياسة التتريك التى سارت عليها تلك الحكومة فى الولايات العربية لم تلق ترحيباً من قبل السنوسية فى طرابلس بل أنها وقفت موقف عدم التأييد من انشاء "جمعية الاتحاد والترقى" فى بنى غازى (٢) .

كما أن الحكم التركى الجديد قد أوجد أكثر من مشكلة بالنسبة للأهالى ، فأصدار قانون التجنيد الاجبارى قد أساء اليهم . هذا بالاضافة إلى موقف الاتحاديين من بعض الأمور الدينية فى مجتمع متحفظ يلعب الدين دوراً أساسياً فيه .

وأمام تلك الصعاب التى واجهت حكومة الاتحاديين اضطرت إلى قبول عقد مؤتمر من شيوخ القبائل فى ميدان رانع بطرابلس فى عام ١٩١٠ لحل تلك المشاكل (٣) .

وقد خيل لايطاليا فى ذلك الوقت أن معارضة السنوسيين للحكم التركى الجديد سيسهل لها مهمتها فى احتلال البلاد . ومادرت أنه رغم الخلاف

---

(١) Shotwell, J.& Deak, Francis, Turkey at the Straits, P. 86.

(٢) نقولا زياده : محاضرات فى تاريخ ليبيا ص ٧٨ .

(٣) Cachia, A.Y., Libya under the Second Ottoman Occupation, P. 82.

فى الرأى بين الجانبين فان هناك ولاء للدولة العثمانية مصدره الاسلام الذى يربط بينهما ، ويجمع بين قلوبهم إذا ما تعرضت الدولة التركية للخطر

ومما لانستطيع انكاره أن الحكم التركى الجديد بأنهماكه فى خلق الدولة القومية الجديدة ، وفى اخضاع ثورات الألبانيين والمقدونيين قد فاته الاهتمام بطرابلس الاهتمام الواجب فى احرج فترة فى تاريخها . فلم يهتم بتحصينها وتقويتها ضد الغزو الايطالى المرتقب والذى لم يكن خافياً عليه .

ولكن مما تجدر الاشارة اليه أن الحكومة التركية قد بذلت جهوداً لمقاومة تغلغل النفوذ الاقتصادى فى طرابلس ، فحالت دون وقوع الأراضى فى قبضة البنك والشركات الايطالية . فحثت الأهالى على عدم التفريط فى أرضهم .

هذا إلى جانب انشاء البنك الزراعى العثمانى فى طرابلس (١٩١٠) لمنح الأهالى القروض التى يحتاجونها بضمان عقاراتهم حتى لاتضطرهم الحاجة إلى بيعها للشركات الايطالية (١) .

كذلك أقدمت الحكومة على تعيين أحد رجالها العسكريين المعروفين بالنشاط وسعة الأفق ويدعى ابراهيم باشا والياً على طرابلس . وزودته بالصلاحيات الواسعة التى تخول له القيام بكل ما يراه من وجوه الاصلاح لاسترضاء الأهالى ، والوقوف ضد تقدم النفوذ الايطالى فى البلاد .

وقد استطاع ابراهيم باشا أن يقوم بحركة اصلاح شملت مختلف نواحى الحياة فى طرابلس ، فمد العديد من الطرق ، وحفر الكثير من الآبار توفيراً للمياه ، وأنشأ العديد من المدارس ، وحبب الجندية إلى نفوس الأهالى ، فأقبل الناس على الانخراط فى سلكها ، وأحست البلاد بعهد جديد لم تألفه من قبل .

---

(١) المصدر السابق ص ١١٦ .

وإذا كانت حركة الاصلاح هذه قد وجدت ترحيباً من قبل قناصل الدول الأجنبية ، الا أنها – دون شك – لم تقابل بارتياح من قبل القنصل الايطالى السنيور بستالوجا Pestalaudja فأخذ يثير حكومته ضد الوضع الجديد فى طرابلس ، ويستحثها على التعجيل باحتلال البلاد قبل أن يفلت زمام الموقف من أيديها .

ولما كانت الحكومة التركية غير مستعدة للدخول فى صدام قد ينقلب إلى حرب مسلحة مع ايطاليا ، فقد آثرت سحب ابراهيم باشا من ولاية طرابلس لوضع حد لتوتر العلاقات بين البلدين .

وأخيراً استقر رأى الحكومة الايطالية على اتخاذ موقف ايجابى يضع تركيا والدول الأوربية أمام الأمر الواقع . وشجعها على ذلك عوامل عديدة نجملها فيما يلى :

(أولا) تشجيع الامبراطور غليوم الثانى امبراطور ألمانيا للحكومة التركية ومعاونتها على تنفيذ مشروعاتها الاقتصادية الكبرى ، ولاسيما مشروع سكة حديد برلين – بغداد . تلك المشروعات التى ستقوى – دون شك – قبضة الأتراك على الولايات العربية الخاضعة لحكمهم ، ومنها طرابلس . ومن ثم رأت ايطاليا أن تضرب ضربتها قبل أن يستعصى عليها ذلك فى المستقبل (١) .

(ثانياً) ظهور مشكلة أغادير على مسرح السياسة الدولية كحدث يهدد السلام العالمى تهديداً خطيراً . وقد وقفت ايطاليا إلى جانب انجلترا وفرنسا ضد ألمانيا . وكادت الأزمة تؤدى إلى حرب عالمية لولا اتفاق الدولتين (ألمانيا وفرنسا) على تسوية المشكلة باطلاق يد فرنسا فى مراكش فى مقابل تعويض ألمانيا بجزء آخر من مستعمرات فرنسا الافريقية . وكان هذا الاضطراب الدولى فرصة سانحة لايطاليا للاقدام على احتلال طرابلس قبل أن يفيق العالم من صدمة أغادير .

(١) محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ص ٣١٦ .

(ثالثاً) كانت الحكومة الايطالية تواجه ضغطاً شديداً ومتاعب داخلية من قبل العناصر الاشتراكية . فوجدت أن من مصلحتها توجيه الرأى العام الايطالى إلى مشكلة خارجية لتخفيف الضغط عليها . ولم تكن هناك مشكلة أكثر إثارة للرأى العام الايطالى من مسألة طرابلس .

(رابعاً) قيام الثورات العديدة فى أجزاء متفرقة من الدولة التركية تشغلها عن تركيز اهتمامها على طرابلس .

(خامساً) سحب ما يقرب من نصف الحامية التركية من ولاية طرابلس لمواجهة ثورة اليمن ضد الحكم التركى . وكانت تلك سياسة خاطئة سببت ضياع البلاد . فخلو الولاية من القوات المحاربة الكافية كانت فرصة لاتعوض أمام ايطاليا .

(سادساً) وجهت ايطاليا جزءاً من أسطولها الحربى لضرب سواحل اليمن ، وذلك لشغل العثمانيين عند مقاومة الغزوالايطالى (١) لطرابلس .

وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١١ قدم وزير ايطاليا المفوض بالآستانة انذاراً مكتوباً إلى الحكومة التركية لتبرير عملية الغزو ، اتهم فيه الحكومة التركية باهمال شئون طرابلس وتعمد الاضرار بمصالح ايطاليا ، والوقوف ضد مشروعاتها الاقتصادية . وأوضح فى نهاية الانذار بأن حكومته وجدت أن الوسيلة الوحيدة لصون كرامتها وحماية مصالحها هى احتلال طرابلس . ومنحت الحكومة التركية مهلة أربعة وعشرين ساعة لتلقى الرد بالموافقة دون اراقة دماء ، وإلا ستضطر إلى اتخاذ ما تراه لازماً فى مثل تلك الظروف

وفى ٢٩ سبتمبر تلقت الحكومة الايطالية رد الحكومة التركية الذى توضح فيه حسن نيتها تجاه ايطاليا ، وأن الوضع الراهن فى طرابلس لايهدد مصالح ايطاليا على الاطلاق ، وأبدت استعدادها لمنح ايطاليا المزيد من

---

(١) Bury, G.W., Arabia Infelix or the Turks in Yemen, P. 128.

الامتيازات الاقتصادية والتعاون سويا لاستغلال موارد البلاد ، على الا تقوم ايطاليا باحتلال طرابلس .

لم يكن من المتوقع ان تحدث هذا الرد أى أثر لدى الحكومة الايطالية فقد صممت على احتلال البلاد ، ولن ترضى دونه بديلا . ولذا تعلن ايطاليا الحرب على تركيا فى نفس اليوم وتحاصر الشواطىء الطرابلسية توطئة لاحتلالها .

ولم يكن أمام الدولة التركية الا الإستنجاد بالدول الأوربية الكبرى للتوسط فى النزاع . ولكنها كانت جميعاً — كما سبق أن أوضحنا — قد سلمت لايطاليا باحتلال طرابلس سواء كان ذلك بصورة رسمية أو غير رسمية . ولذا لم يكن لهذا النداء أى أثر .

تلا ذلك ضرب ميناء طرابلس من البحر . وما أن حل شهر اكتوبر إلا وقد تم للايطاليين احتلال طرابلس زبرقة ودرنة وبنى غازى . وقاوم الأهلون مقاومة باسلة كبدت العدو الكثير من الخسائر ؛ ولكنها لم تستطع أن توقف الزحف لخلو البلاد من الجنود المدربة والأسلحة والتحصينات . وهكذا يخرج آخر موضع لقدم الأتراك فى شمال افريقية من أيديهم . وتبقى فى حوزتهم الولايات العربية فى المشرق ، وسيتم انتزاعها من أيديهم بعد الحرب العالمية الأولى .

المصادر والمراجع العربية

١- احمد عزت عبد الكريم وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، القاهرة.

٢- أحمد امين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ١٩٤٨.

٣- أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، القاهرة ١٩٣٤-١٩٣٦.

٤- احمد صدقي الداجني، أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، طرابلس ١٩٦٥.

٥- السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقية، القاهرة ١٩٦٠.

٦- جلال يحي، التنافس الدولي في شرق افريقية، القاهرة ١٩٥٩.

٧- حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة ١٩٣٥.

٨- حسين صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة ١٩٧٠.

٩- خليفة المنتصر، ليبيا قبل المحنة وبعدها، طرابلس ١٩٦٠.

١٠- رأفت الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، طرابلس ١٩٧٢.

١١- رأفت الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، ط ١ القاهرة ١٩٧٥.

١٢- رودلفو ميكاكي، طابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، تعريب طه فوزي، القاهرة ١٩٦١.

١٣- زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٨٩٦٧.

١٤- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٠.

١٥- صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر القاهرة ١٩٥٩.

١٦- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرن القاهرة ١٩٦٤.

١٧- صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة ١٩٦٩.

١٨- عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة عبد السلام ادهم، القاهرة ١٩٦٩.

١٩- عبد الكريم عبد الرحمن، الدولة السعودية الاولى، القاهرة ١٩٦٩.

٢٠- عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الاولى، القاهرة ١٩٦٩.

٢١- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار.

٢٢- علي إبراهيم عبده، المنافسة الدولية في أعالي المنيل، القاهرة ١٩٥٨.

٢٣- عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، القاهرة ١٩٦٩.

٢٤- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب نبيه أمين ومنير البعلبكي، بيروت ١٩٦٥.

٢٥- لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي.

٢٦- مصطفى بعيو، المجمل في تاريخ لوبيا، القاهرة ١٩٤٧.

٢٧- محمد رشيد رضا، الوهابيون والحجاز، القاهرة ١٩٢٥.

٢٨- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة ١٩٤٨.

٢٩- محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة. القاهرة ١٩٤٦.

٣٠- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٧.

٣١- محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي القاهرة ١٩٦٥.

٣٢- محمد أنيس، والسيد حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث القاهرة ١٩٦٧.

٣٣- محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال الإسكندرية ١٩٦٥.

٣٤- محمد مصطفى صفوت، الاحتلال البريطاني لمصر وموقف الدول الكبرى إزاء القاهرة ١٩٥٢.

٣٥- محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية، القاهرة ١٩٧٧.

٣٦- نقولا زيادة، ليبيا من الاحتلال الإيطالي إلى الاستقلال، القاهرة ١٩٥٨.

٣٧- نقولا زيادة، برقة الدول العربية الثامنة، بيروت ١٩٥٠.

٣٨- نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث وجغرافيته، ٣ أجزاء القاهرة ١٩٠٣.

المصادر والمراجع الأجنبية

- Agostini, G. Italy and her enpuire, translated by C. cope genos, ortelli, 1937.
- Barclay, sir T., the turco – Italian war, constable & Co. ltd., London 1912.
- Bourguiba, El-Habil , la Tunisie et la France, Paris 1954.
- Cachia, Y.J. Libya under the second ottoman occupation (1835-1911)
- Charmes, Gabriel, la Tunisie et la Tripolitaine Paris, 1883.
- Creasy, history of the attoman turk from the begining of their empire to the present time 1878.
- Croce, B, A history of Italy 1871- 1916, trans. By cecilia M Ady. Oxford. 1929.
- Evans – Pritchard, E., The Sanusi of cyrenaica, clarendo press, oxford 1949.
- Faucon, Narcisse, la Tunisie avant et depuis l'occupation francasie 2 vols. Paris 1895.
- Glubb, J., Britain and the Arabs, London 1959.
-Granott A., The land system in Palestine, London 1959.
- Hanotaux, G Histoire des colonies Francasies, vols 2 & 3 Paris 1930.
- Hollis, C., Italy in Africa, H. Hamilton, London, 1924.
- Hoskins, H.L., British routes to India, U.S.A. 1928.
- Howard, H., The king-Gane commission, Beireet 1931.
- lamartine, Histoire de !a turquie, 8 vols. 1945
- Mariot, sir J.A.R, The Eastern question, oxford 1958.
- medlicott, W.N., the congress of Berhin and after London 1938

- Leuris, Bernard, The Emergence of modern Turkey, Oxford 1962.
- Safran, N., The land system in Palestine, London 1959.
- Safwat, M.M., Tunis and the great powers, Alex. 1943.
- Seton p watson, R.W. Disraeli and Gladstone and the Eastern Question London 1935.
- Weizman, C., Trial and error, Londo, 1950.
- Luater, A., the Palestine question, Damascus, 1958.